القراءات القرآنية

في شرح ابن عقيل على الألفية

جمعاً ودراسة

الدكتور

محمود محمد عبدالمولى خميس

أستاذ النحو والصرف المشارك في كلية اللغة العربية

جامعة أم القرى – مكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا خاتم الأنبياء والمرسلين الذي بعثه الله رحمة للعالمين، وخصه بخير كتاب سماوي هدىً وموعظةً للمتقين. وبعد :

فقد نزل القرآن الكريم أول ما نزل بلغة قريش؛ فسوره المكية كانت بلغتهم، ولما هاجر النبي – صلى الله عليه وسلم – إلى المدينة، وانتشر الإسلام في الجزيرة العربية، وكان لكل قبيلة لغتها ويصعب على كل قبيلة أن تنطق بغير لغتها، فيسر الله عليهم بأن يقرأ القرآن بهذه اللهجة تخفيفاً ورحمة بهم.

هذا ولما كان فن القراءات فناً عظيماً بُيّنت به هذه اللهجات، وألف فيه العلماء قديماً وحديثاً مؤلفاتهم لبيان هذه القراءات وتوجيهها من حيث اللغة العربية ومدلولاتها بحيث لا يعارض بعضه بعضاً، والقراءات كلها على اختلافها منزلة من عند الله تعالى مأخوذة بالتلقي عن النبي – صلى الله عليه وسلم– سنداً ورواية، وهي سنة متبعة، وخدمة لهذه اللغة الخالدة بخلود الكتاب الكريم أردت أن أساهم بجهد متواضع في جمع القراءات القرآنية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، هذا الشرح الذي يحتل مكانة مهمة وكبيرة بين شروح الألفية يعرف قدره أرباب هذا الفن جميعاً ومكانته في الدراسات النحوية في القديم والحديث فيسّر الله لي جمع القراءات في هذا الشرح وكان عملي في هذا البحث على النحو التالي:

أولاً: وضع عنوان لكل موضع وردت فيه القراءة موضع الاستشهاد.

ثانياً: إيراد النص الذي وردت فيه القراءة في شرح ابن عقيل على الألفية.

ثالثاً: تخريج القراءة من كتب القراءات مع عزو الآية محل القراءة إلى سورتها وبيان رقمها في تلك السورة.

رابعاً: بيان الدراسة : بها في بابها النحوي.

خامساً: دراستها دراسة نحوية قرآنية موضحاً آراء النحاة مع إبراز الرأي الراجح.

سادساً: إيراد تلك القراءات الواردة مرتبة حسب ترتيب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.

سابعاً: يبرز البحث مكانة الشاهد القرآني بين الشواهد النثرية وأنه يُعد – في رأينا– الرائد في هذا الميدان عز وجل من أنزله على نبيه بأفصح لغة وأعرب بيان.

وختاماً: أسأل الله تعالى جلت قدرته أن يكون في عملي هذا علم ينتفع به وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

د. محمود محمد عبدالمولى

حـذف نـون الوقايــة

القراءة :

قال ابن عقيل: " الفصيح في " لَدُني " إثبات النـــون كقولـــه تعـــالى:﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾[١] ويقل حذفها كقراءة من قرأ " من " لدني بالتخفيف " [٢].

الدراسة :

يرى ابن عقيل أن " لدن " اتصلت بياء المتكلم، وهي إحدى لغاتها، وهو القيـــاس؛ لأن أصل الأسماء إذا أضيفت إلى ياء المتكلم ألا تلحقها نون الوقاية نحو: غلامـــي و " لـــدن " إذا خفضت ياء المتكلم فالغالب والفصيح هو إثبات نون الوقاية ليسلم سكون " لدن"، وتدغم نون " لدن " مع نون الوقاية، ثم حذفت نون الوقاية لاجتماع النونين، ولا تكون النون المحذوفة نون " لدن "؛ لأنها تثبت مع إضافتها إلى الضمير، وبذلك قرأ الجمهور [٣] وقرأ نافع [٤] " من لدني " بضم الدال وتخفيف النون، وتوجيه قراءة نافع أن لدن بضم الدال وسكون النون زيـــد عليهـــا نون الوقاية، ثم أدغمت نون " لدن " في نون الوقاية، ثم حذفت نون الوقاية لاجتماع النونين، ونون الوقاية هنا قد تحذف؛ ولا تكون النون المحذوفة نون " لدن " ؛ لأنها تثبت مع إضـــافتها إلى الضمير في نحو لدُنه ولدُنَك، وقرأ أبو بكر عن عاصم " لدُني " مضمومة الـــدال مشـــددة النون [٥]. وقراءة أبو بكر مثل نافع إلا أنه أشم الدال ضماً ليعلم أنها كانت متحركة بالضم، ثم حذفت نون الوقاية فصار " لدني " بالإسكان والإشمام والتخفيف .

و " لدن " من الظروف يلزم الإضافة فيجر ما بعده مطلقاً فنقول: سرت من لـــدن الظهر إلى العصر ، وجاء الأمر من لدن فلان ، وأنشد الأصمعي

مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَـــيرِ حتَى بَدَتْ لي جَبهةُ القميرِ [٦]

وقيل: إنه يحتمل أن تكون " لدُ " لغة في " لدن " ، والمذكور نون الوقايـــة، ولا حذف أصلاً.

ولحاق نون الوقاية مع " لدن " أكثر من عدم لحاقها، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات، وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع بتخفيف النون، وضم الدال، ولا يجوز أن تكون نون لدني نون الوقاية، ويكون الاسم " لد "؛ لأن " لد " متحرك الآخر، والنون في " لدن " وأخواته إنما جيء بها لتصون أواخرها عند زوال السكون فلا حظ فيها لما آخره متحرك، وإنما يقال في " لد " مضافاً إلى الياء " لدي " نص على ذلك سيبويه (٧).

وجاء في الهمع : " وذهب بعضهم إلى أن الحذف في لدن " أجود من الإثبات وعليه ابن عصفور في " لدن " حملاً على " لد " المحذوفة فإنها لا تلحقها نون الوقاية بحال؛ لأنها بمنزلة " مع " (٨).

وخلاصة ذلك أن " لدن " إذا خففت ياء المتكلم فالغالب هو إثبات نون الوقاية محافظة على السكون، ويجوز الحذف فيه قليلاً؛ لأن " لدن " بمعنى " عند " و " عند " لا تلحقها النون فكذلك ما كان بمعناها عند التحقيق، ولا يختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك، وهذا ما يتجه إليه البحث ويرجحه، والله أعلى وأعلم.

التعويض عن الياء المحذوفة للتثنية

القراءة:

يقول ابن عقيل: " وإن شئت شددت النون – عوضاً عن الياء المحذوفة – فقلت: " اللذانّ واللتانّ " وقد قرئ: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ ﴾ (٩)، ويجوز التشديد أيضاً مع الياء – وهو مذهب الكوفيين – فتقول: " اللذيّن واللتيّن "، وقد قرئ: ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ ﴾ (١٠) بتشديد النون " (١١).

الدراسة :

يجوز في نون تثنية الأسماء الموصولة " اللذان ، واللتان، واللذين واللتين " وجهان: التخفيف، والتشديد، فمن قرأ بالتخفيف، فقد أتى بها على الأصل، فأجرى المبهم مجرى الأسماء فكما يقال: المحمدان رفعاً والمحمدين نصباً وجراً، يقال اللذان واللذين، واللتان

واللتين، أما من شدد النون فيهما تعويضاً عن المحذوف منهما، وهو الياء في " الذي والتي "، أو تأكيداً للفرق بين تثنية المثنى والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف، وهذه لغة تميم، وقيس(١٢).

أقول: الأسماء المبهمة لا يصح فيها التثنية لأنها تكون في النكرات نحو، رجل ورجلان، فأما العلم كـ " زيد " و " عمرو " فلا يثنّى إلا بعد سلب علميته منه حيث شورك في الاسم، ولذلك جاز: (الزيدان) بخلاف (الزيد)، والمبهم لا يتنكر وألفاظه في التثنية صيغ مرتجلة إلا أنها جرت على منهاج التثنية الحقيقية لقربه من المتمكنة، ويوضح ذلك حذف الياء من " الذي والتي " والألف من (ذا) ، ولو كانت التثنية حقيقية لثبتت ياؤه ثبوت الياء في " عم " وانقلبت ألفه كما في المتصور .

وقيل: النون عوض من الحرف الساقط. فإن قيل: فلم كان ذلك في النون دون غيره ؟

فالجواب: أن حروف العلة التي أحق بالزيادة تعذرت زيادتها هنا لتغيرها، والنون تشابهها. فكانت أولى، وأيضاً فالنون ألف زيادتها عوضاً كما في " إذ "، وأيضاً فالتعويض في التثنية والنون هو عَلَمُها.

وأما تشديد النون فقد قرأ به ابن كثير في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ ﴾(١٣)، وقال بعضهم تشديدها للفرق بين النون التي تحذف للإضافة نحو: (غلاما زيد)، وما لا يحذف لها كهذه، وقال آخرون بل ذلك للفرق بين النون المعوضة من الحركة والتنوين والنون المعوضة من الحرف، وكانت هذه أولى بالتشديد لكونها عوضاً من أصل، وحذف النون جائز قال الشاعر :

أَبَـــيَ كُلَيْـــبٍ إنَّ عَمَّـــيَّ اللَّـــذا قَـــتَلا المُلُـــوكَ وفكَّكَـــا الأَغْـــلاَلاَ (١٤)

ومسوغه: أمران: الأول: طلب التخفيف . والآخر: قصد موافقته للمثنى الحقيقي في الحذف (١٥).

هذا وتخلفهما أي يأتي " الذي والتي " في التثنية علامتها أي: علامة التثنية، وهي الألف رفعاً، والياء نصباً وجراً فنقول: اللذان واللتان، وكان القياس عدم الحذف فيقال: اللذيان

كما يقال: الشجيان لكن لما كان " الذي والتي " مبنيتين لم يكن لبائهما حظ في الحركة، فبقيت ساكنة، ثم حذفت عند التثنية لالتقاء الساكنين، ومقتضى هذا الكلام أنهما معربان، وبعضهم لا يرى ذلك، بل يقول: هي صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد، فـ " اللذان واللتان " صيغة للرفع؛ " واللذين واللتين" صيغة للنصب والجر، والأول أولى؛ لأن ادعاء أن كل واحدة منها صيغة مستأنفة خلاف الظاهر مجوزاً شد نونها أي. نون التثنية مع الألف والياء، ومنع البصريون التشديد مع الياء، والصحيح جوازه، كما ذهب إليه الكوفيون، ويدل عليه قراءة ابن كثير ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا ﴾ [١٦] وهي لغة بلحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة لاستطالة الموصول بالصلة.

لكن لما كانت التثنية من خواص الأسماء المتمكنة ولحقت الذي والتي جعل لحاقها لهما معارضاً لشبههما بالحرف فأعربا في التثنية.. ولم يعرب أكثر العرب " الذين " وإن كان الجمع من خصائص الأسماء المتمكنة؛ لأن " الذين " مخصوص بأولي العلم و " الذي " عام فلم يجر على سنن الجموع لفظاً ومعنى [١٧].

وخلاصة القول في تثنية المقصور إن كانت ألفه ثابتة وجب قلبها ياءً أو واواً؛ لأن علامة التثنية ساكنة، فلابد من فتح ما قبلها حتى لا يلتقي ساكنان على غير حدة، والألف لا يمكن تحريكه؛ لأنه لا يقبل الحركة بحال، ولا يمكن حذف الألف تخلصاً من التقاء الساكنين لئلا يلتبس المثنى بالمفرد عند الإضافة، ولكن هنا أراد النحاة التفرقة بين تثنية المعرب والمبني فحذفوا الياء من " الذي " وشددوا النون في التثنية عوضاً عنها، والبصريون يرون أن هذا التشديد خاص بحالة الرفع في حين أن الكوفيين أجازوا ذلك في حالتي النصب والجر معتمدين على قراءة ابن كثير . والله أعلم.

أي الموصولة المحذوفة الصلة بين الإعراب والبناء

القراءة :

يقول ابن عقيل: " بعض العرب أعرب " أياً " مطلقاً، أي: وإن أضيفت وحذفت صدر صلتها .. وقد قرئ ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا ﴾ [١٨] بالنصب. وروى: فسلم على أيهم أفضل بالجر قرأ الجمهور[١٩] " أيهم " بالضم ، وقرأ طلحة بن مصرف،

ومعاذ بن مسلم الهراء، وزائدة عن الأعمش، وهارون الأعور من أهل الكوفة، ورواية عن يعقوب والأعرج " أيَّهم " بالنصف مفعولاً لـــ "تنزعن " (٢٠).

الدراسة :

يقرر النحاة أن " أياً " الموصولة إذا أضيفت لفظاً، ووقعت صلتها جملة اسمية، وجاء صدر صلتها ضميراً فيجوز فيها الوجهان:

الأول: البناء على الضم، وبذلك قرأ الجمهور.

الثاني: أنها معربة، وبذلك قرأ طلحة والأعمش.

تأتي " أي " شرطية واستفهامية، وصفة، وموصولة، والموصولة تأتي على أربعة أحوال منها أن تكون مضافة وحذف صدر صلتها، وقد اختلف فيها النحاة فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها مبنية على الضم كالشرطية والاستفهامية.

قال سيبويه: " اعلم أن " أياً " مضافاً وغير مضاف بمنزلة " من " ألا ترى أنك تقول : " أي أفضل، وأي القوم أفضل " فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى " مَنْ " كما أن " زيداً ، وزيد مناة " يجريان مجرى " عمرو " فحال المضاف في الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد، قال الله تعالى ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(٢١) فحسنُ كحسنه مضافاً " (٢٢)، وقال معللاً للبناء وأرى قولهم: " اضرب أيهم أفضل " على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في " خمسة عشر " وبمنزلة الفتحة في " الآن " حين قالوا: " من الآن إلى غداً " (٢٣) هذا وحق " أي " أن تبنى في كل موضع كسائر الأسماء الموصولة لشبهها الحرف شبهاً افتقارياً بافتقارها لما بعدها من الصلة؛ لكنها لما لزمت الإضافة إلى المفرد لفظاً أو تقديراً، – والإضافة من خصائص الأسماء – بعدَ شبهها بالحرف فرجعت إلى الأصل، وهو الإعراب، لأنه أصل في الأسماء يضاف إلى أنها إذا أضيفت إلى نكرة كانت بمعنى " كل " وإذا أضيفت إلى معرفة كانت بمعنى: " بعض "، وكل وبعض معربان فحملت " أي " عليهما فأعربت للزومها الإضافة، ولكونها محمولة على ما هي بمعناه أي: على كل وبعض" المعربتين، فإذا أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت؛ لأن في حذف صدر صلتها يزداد إبهامها فيزداد افتقارها إلى الصلة التي هي كجزئها فقويت حينئذ مشابهتها للحرف فبنيت، وحسن ذلك ابن الوراق، وصححه الأنباري،

وتابعهم ابن يعيش، وابن هشام، والخضري [٢٤]، واستدلوا أيضاً بأنها استعملت استعمالاً مغايراً لأخواتها من حذف المبتدأ معها، فوجب أن تبنى؛ لأنه زال تمكنها، وكل شيء خرج عن بابه زال تمكنه [٢٥].

وأشار سيبويه إلى هذه المغايرة بقوله: " ففعلوا ذلك بـ " أيّهم " حين جاء مجيئاً لم تجئه أخواته عليه إلا قليلاً، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً، فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل أخواته بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً " [٢٦].

ويقول الدماميني: " وهي يعني " أياً " أي حين حذف المبتدأ الذي هو صدر صلتها باقية على موصوليتها مبنية على الضم تشبيهاً بـ " قبل وبعد "؛ لأنه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه من الصلة لأنها المبينة للموصول كما حذف من " قبل وبعد المبين للمضاف " [٢٧].

نقول: وما ذهب إليه من البناء هو مذهب سيبويه، ومن قال بقوله ووجه البناء فيها عنده أنه لما حذف الضمير المبتدأ من صلتها وكان ذلك فيها حسناً بخلاف سائر أخواتها فإنها لا يحسن فيها ذلك فلا تقولُ: جاءني الذي أفضلُ إلا نادراً، وتقول: اضرب أيُّهم أفضل في شائع الكلام خالفوا بإعرابها بحيث استعملوها على غير ما استعلموا عليه سائر أخواتها ... وإنما أعربت لإضافتها، فإذا صارت بمنزلة غير المضاف ضعف موجب الإعراب فرجعت إلى البناء الذي هو أصلها، فعلى هذا الوجه موجب بنائها هو شبه الحرف الذي استقر لها أولاً، فيرجع إلى الافتقار الأصلي. [٢٨] فشرط " أي " الموصولة أن تضاف إلى معرفة فقط على النحو التالي:

جمعاً بكثرة نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ... الآية ﴾. ومثنى بقِلة نحو اضرب أيهما مقصر، ومن إضافتها إلى المعرفة ظاهرة نحو: أكرم أيُّ الزيدين أشد، وأيُّ المُجدِّين أعلم ويمتنع إضافتها إلى المفرد؛ لأنها بمعنى "بعض " وليس للمفرد المعرفة أجزاء.

والمذهب الآخر فيها: مذهب الكوفيين، والخليل بن أحمد ويونس أنها معربة فالكوفيون يجعلونها اسماً موصولاً، ويعربونها على كل حال، والخليل ويونس يذهبان إلى عدم مجيئها موصولة وتأتي استفهامية وشرطية [٢٩].

لأنها عندهما على حالها من الإعراب، ولا بناء فيها البتة وما جاء من مظاهر البناء فهو على غير البناء، فأما الخليل فحمل الآية ونحوها على الحكاية.

فإذا قلت: اضرب أيُّهم أفضلُ، فهو على معنى، اضرب الذي يُقال له: أيُّهم أفضلُ ... واستبعده سيبويه؛ لأن الحكاية في مثل هذا إنما تجوز مع التسمية وليس هذا منها.

قال سيبويه [٣٠] : " ولو اتسع هذا لجاز أن تقول: اضرب الفاسقُ الخبيثُ " يريد: الذي يُقال له: الفاسق الخبيثُ.

يقول الدماميني " خلافاً للخليل ويونس فإنهما يقولان: ليست حينئذ موصولة، وإنما هي استفهامية معربة ثم اختلفا في تخريج الآية بالنسبة إلى مفعول " ننزع " فقال الخليل : مخذوف، والتقدير: لننزعن الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد ؟ ويرده أنه لا يجوز أن يقال: لأضربن الفاسق، بالرفع بتقدير: الذي يقال فيه الفاسق، وقال يونس: الجملة، وعلق " ننزع " عن العمل لأجل الاستفهام، ويرده أن التعليق مختص بأفعال القلوب، و " ننزع " ليس منها، ويبطل مذهبهما جميعاً قوله : [٣١]

إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ ... فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهِمْ أَفْضَلُ

على رواية من رواه بضم " أي " ؛ لأن حرف الجر لا يعلق، ولا يجوز حذف المجرور، ودخول الجار على معمول صلته، وإن حذف ما تضاف إليه أعربت مطلقاً سواء حذف صدر صلتها، أو لم يحذف نحو: اضرب أياً هو قائم، واضرب أياً قائم [٣٢].

واحتجوا لصحة مذهبهم بما يأتي:

السماع، ومنه قراءة نصب " أيَّهم " في قوله جل شأنه: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ .... ﴾ [٣٣]، وهي قراءة هارون، ومعاذ الهراء، وزائدة وحكاها سيبويه[٣٤]، وقال عنها: إنها

جيدة [٣٥]، وتدل هذه القراءة، والقراءة التي قبلها – بالضم- إلى أنه ينبغي أن يكون مذهب سيبويه جواز إعرابها وبناءها.

قال أبو حيان : ... " وهاتان القراءتان تدلان على أن مذهب سيبويه على البناء والإعراب [٣٦]، وتابعه السمين الحلبي [٣٧]، وقد رد الكوفيون بهذه القراءة مذهب البصريين بأنه لا حجة لهم في بناء " أي " على الضم التي هي قراءة الجمهور فقالوا فيما نقله عنهم الأنباري " ولا يجوز أن يقال إن القراءة المشهورة بالضم حجة لكم"[٣٨].

معللين لذلك؛ بأن الضمة ضمة إعراب لا ضمة بناء؛ و " أيُّهم " مرفوع بالضمة لأنه مبتدأ، وتبعهم الزمخشري [٣٩] وجماعة بجواز كونها موصولة مع أن الضمة ضمة إعراب، والتقدير: " لننزعن بعض كل شيعة " .

وقد رده أبو حيان لأن فيه تكلفاً، وادعاء إضمار لا ضرورة تدعو إليه وجعل ما ظاهره جملة جملتين [٤٠]، وأيده في ذلك ابن هشام بقوله: إن فيه تعسف غير أنه خرَّج ذلك على أن " أياً " مبتدأ، ورده بانه لم يُعلم أن العرب استعملته مبتدأ [٤١].

ويقول الزجاج: " ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت، وقد حكي أن سيبويه قال معتذراً عن ذلك لما بعدت عن حال أخواتها بحذف أحد جزءي الابتداء، كان ذلك مخالفاً لأخواتها، فغيّروها تغييراً ثابتاً؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير [٤٢].

وتابعهم أبو جعفر النحاس – من البصريين – مخطئاً سيبويه في البناء، وذهب على أنه مذهب جميع النحويين حيث يقول: " وما علمت أن أحداً من النحويين إلاّ وقد خطأ سيبويه في هذا " [٤٣].

وفصل المحقق الرضي ذلك حيث يقول : " إذا حذف صدر صلتها بنيت كأخواتها الموصولة وذلك أن شيئاً فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها فبأدنى سبب يرجع إليها ولا يخفاك ضعف هذين الاعتذارين [٤٤].

جاء في التصريح: " وقال سيبويه " تُبنى على الضم إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً " [٤٥] وهو مراد الناظم " ثم قال: " وزعم المانعون أن " أياً " في الآية استفاهمية وأنها مبتدأ، و " أشد " خبره ثم اختلفوا في مفعول " ننزع ".

فقال الخليل: محذوف، والتقدير : لننزعن الذي يقال فيهم أيُّهم أشد.

وقال يونس: المفعول الجملة، وعُلّقت بـ " ننزع " عن العمل فيها [٤٦].

وقال الكسائي والأخفش: المفعول " كل " شيعة و " من " زائدة. وقد تعرب إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً كما رويت الآية (أيُّهم أشد) بالنصب ... قال سيبويه وهي لغة جيدة، وبذلك احتج من قال بإعرابها مطلقاً " [٤٧].

وما يراه البحث أن علة بناء " أي " عند سيبويه هو افتقارها إلى العائد لزوماً فصارت مبهمة، وابن الطراوة يُعلل بناءها لقطعها عن الإضافة ويرد كلامه إجماع النحاة على أنها إذا لم تضف كانت معربة، والمشهور في علة بناء " أيّ " قياساً على أخواتها الشبه الافتقاري؛ لأنها مبهمة كما هو مذهب سيبويه وعلل ابن عصفور بناءها بالخروج على النظائر حيث أضيفت وحذف صدر صلتها دون طول [٤٨].

هذا وقد استحسن الزجاج قول الخليل [٤٩]، ورجحه الخوارزمي [٥٠]، وقول يونس إنها استفهامية رده سيبويه [٥١]، وأبطل أبو حيان مذهبهما أي: الخليل ويونس، محتجاً بالسماع [٥٢]، وقوى ابن مالك وجه الإعراب مع قلته، لأنه في الشرط والاستفهام تعرب قولاً واحداً [٥٣]، والكسائي والأخفش يذهبان إلى أنها استفهامية و"من " زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة، و " كل شيعة " مفعول " لننزعن " [٥٤].

وقولهما مردود من حيث اللفظ والمعنى، فمن حيث اللفظ فإن " من " لم يثبت زيادتها في الإيجاب وهو قول ابن هشام [٥٥]، وأما من حيث المعنى، فهو مخالف لتخريج الجمهور،

لأن تخريجهم يؤدي إلى التبعيض، وهذا يؤدي إلى العموم، إلا أن تجعل " من " لابتداء الغاية لا للتبعيض فيتفق التخريجان [٥٦].

هذا وقد نُسب إلى المبرد أنه قال: إن " أيهم " متعلق بـــ " شيعة " فلذلك ارتفع، والمعنى: " من الذين تشيعوا أيهم أشد "، وعليه يلزم تقدير مفعول " لننزعن " محذوفاً، وقدر بعضهم: " مـــن الذين يتعاونون فنظروا أيهم " وحّسنه النحاس أي: "أيهم" عنده استفهامية ولم يرتض السمين هذا النقل عن المبرد؛ لأن فيه قلق، فلم يبين الناقل عنه وجه الرفع، وإن كان قد بينه أبو البقـــاء [٥٧]، لكنه جعله فاعلاً لما تضمنته " شيعة " من معنى الفعل[٥٨].

هذا وهناك رأي لابن الطراوة مفاده أن " أياً " مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت، وأن " هم " من " أيهم " مبتدأ، و " أشد " خبره [٥٩].

وردّه أبو حيان حيث يقول: " وقوله ليس بشيء؛ لأنهم يقولـــون: إنهـــا لا تبنـــى إذا أضيفت، وإن لم تضف فهي معربة، ولا تقول: " جاءني أي [٦٠]: وتابعه ابن هشام فـــي هـــذا الرد، وأضاف بأنه باطل، برسم الضير في المصحف متصلاً، وقد اعترض عليـــه الـــدماميني فقال: وفيه نظر، وأثبت صحة اعتراضه.

هذا، وإنما اشترط كون العامل فيها متقدماً مع كونه مستقبلاً لأجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية، وبين الموصولة؛ لأن الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهمـــا إلا متـــأخر، وسُـــئل الكسائي في حلقة يونس لِمَ لا يجوز أعجبني أيهم قام؟ فمنع من ذلك، فقيل له: لمه ؟ فلم يلُحْ لـــه وجهُ المنع فقال: أيّ كذا خلقت أي هكذا وضعت [٦١].

قال ابن السرح موجهاً كلام الكسائي: " وهذه المسألة سئل عنها الكسائي فـــي حلقـــة يونس فأجازها مع المستقبل، ولم يجزها مع الماضي، فطولب بالفرق فقال: أي: كـــذا خلقـــت والجواب عندي في ذلك" " أن " أياً " بعض لما يضاف إليه مبهم مجهول، فـــإذا كـــان الفعـــل

ماضياً، فقد علم البعض الذي وقع به الفعل، وزال المعنى الذي وضعت له " أي " والمستقبل ليس كذلك " [٦٢].

وخلاصة القول نقول: إن سيبويه يرى أن " أياً " تُعرب إذا صح أن يحل " الذي " محله وتبنى إذا لم يصح ذلك جاء في الكتاب: " هذا باب مجرى " أي " مضافاً على القياس وذلك قولك: (اضربِ أيهم هو أفضلُ) و (اضرب أيهم كان أفضلُ) و (اضرب أيهم أبوه زيد) جرى ذا على القياس؛ لأن الذي يحسن ها هنا، ولو قلت: (اضرب أيهم عاقل) رفعت؛ لأن الذي عاقل قبيحة، فإن قلت: (اضرب أيهم هو عاقل) نصبت؛ لأن الذي هو عاقل حسن ألا ترى أنك لو قلت : (هذا الذي هو عاقل) كان حسناً " [٦٣].

ومثل ذلك (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) ببناء " أيّ " على الضم لأنك لو وضعت " الذي " ها هنا كان قبيحاً [٦٤]، ولذا فهي تقدر على " لننزعن أيهم هو أشد " لكي يكون على تقدير: " الذي هو أشد ".

ولم يجز الزجاج وابن السراج ما ذهب إليه سيبويه من بناء " أي " مضافة وقد كانت مفردة أحق بالبناء واعتراضهما على سيبويه لجعله " أي " معربة إذا كانت مفردة غير مضافة، ومبنية إذا كانت مضافة، وقد وافق الناظم قول سيبويه، وتابعهما ابن عقيل ويرى البحث صحة هذا القول ويرجحه. والله أعلى وأعلم .

حذف العائد المرفوع بالابتداء

حذف صدر الصلة

القراءة:

يقول ابن عقيل: " ومنه قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنَ﴾ [٦٥] في قراءة الرفع[٦٦]، والتقدير: " هو أحسن " [٦٧].

الدراسة :

إن الكوفيين أجازوا حذف العائد المرفوع من جملة الموصول، وإن لم تطل هذه الصلة، ومن أدلتهم على جواز ذلك قراءة الرفع في " أحسن ... الآية " إذ التقدير: تماماً على الذي هو أحسن، على المبتدأ والخبر، وردّ البصريون بأن القراءة شاذة، أو أن الذي هنا بمعنى الجمع أي: الذين، وأحسن أصله " أحسنوا " فهو فعل ماض حذف منه الضمير، وهو الواو فبقي أحسن أي على الذين أحسنوا، وحذف الضمير والاجتزاء عنه بالضمة تفعله العرب، ولعل ما يؤيد هذا التوجيه أن بعضهم قرأ (على الذين أحسنوا) غير أن أبا حيان ردّ هذا التوجيه بأن حذف الضمير والاجتزاء عنه بالضمة هو ضرورة، فلا يحمل كتاب الله عليه في حين يرى الكثير من النحويين جواز حذف العائد وإن لم تطل الصلة مع قلته [٦٨].

قال ابن جني: " وهذا مستضعف عندنا لحذفك المبتدأ العائد على الذي؛ لأن تقديره: تماماً على الذي هو أحسن، وحذف " هو " من هنا ضعف [٦٩].

وقال الطبري: " وهذه قراءة لا استجيز القراءة بها، وإن كان لها في العربية وجه صحيح، لخلافها ما عليه الحجة مجمعة من قراء الأمصار [٧٠].

قال مكي: " من فتحه جعله فعلاً ماضياً صلة " الذي "، وفيه ضمير يعود على " الذي " تقديره تماماً على المحسن، وقيل: لا ضمير في " أحسن " ، والفاعل محذوف، والهاء محذوفة تقديره: تماماً على الذي أحسنه الله إلى موسى – عليه السلام – من الرسالة [٧١].

وقال العكبري: " وقال قوم " أحسن " – بفتح النون – في موضع جر صفة لـ "الذي " ، وليس بشيء ؟ لأن الموصول لابد له من صلة [٧٢].

وهذا الذي ذكره العكبري مذهب الكوفيين، وهو خطأ عند البصريين، وذكر القرطبي هذا مذهباً للفراء والكسائي، فقد أجازاه [٧٣] وذكره الزجاج أن هذا خطأ فاحش " [٧٤].

وقال الدماميني: " .. وهذا مذهب الفراء [٧٥] في قوله: تماماً على الذي أحسن" فجعلها مصدرية، و " أحسن " فعلاً ماضياً مُسنداً إلى ضمير موسى، والتقدير: تماماً على إحسانه، واختاره المصنف [٧٦]، وسبقه إلى اختياره ابن خروف[٧٧].

جاء في شرح التسهيل: " .. فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع ... ومثله قراءة بعض السلف ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى ۤ أَحۡسَنَ ﴾، واشترط في جواز الحذف كون الخبر غير جملة ولا ظرف؛ لأنه لو كان أحدهما ثم حذف المبتدأ لم يُعلم حذفه؛ لأن ما بقي من الجملة أو الظرف صالح للوصل به دون شيء آخر فامتنع الحذف " [٧٨].

ويرى ابن عقيل : " أن المبتدأ يحذف مع " أي " وإن لم تطل الصلة ... ولا يحذف صدر الصلة مع غير " أي " إلا إذا طالت الصلة نحو : " جاء الذي هو ضاربٌ زيداً " فيجوز حذف " هو " فتقول: " جاء الذي ضارب زيداً "، ومنه قولهم: " ما أنا بالذي قائل لك سوءاً " التقدير: " بالذي هو قائل لك سوءاً " فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل وأجازه الكوفيون قياساً نحو: " جاء الذي هو قائم "، ومنه قوله تعالى ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى ۤ أَحۡسَنَ ﴾ ، في قراءة الرفع، والتقدير هو أحسن " [٧٩]. والمسألة خلافية فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً، أي سواء أكان الموصول " أياً " أم غيره، وسواء أطالبت الصلة أم لم تطل، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول " أياً " مطلقاً فإن كان الموصول غير " أي " لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير " أي"، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع، فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى ۤ أَحۡسَنَ ﴾ بالرفع، قالوا التقدير: على الذي هو أحسنُ [٨٠].

وذلك كله يعني إذا طالت الصلة بمعمول الخبر وبالظرف، وما بعده وهذا كله في الضمير إذا كان مبتدأ، فإن لم يكن كذلك لم يجز حذفه وذلك إذا كان فعلاً أو ما أشبه الفاعل وهو المفعول الذي لم يسم فاعله، أو اسم كان وأخواتها أو " إنّ " أو " ما " وأخواتهما، أو لا أو ما أشبه ذلك فمثل هذا لا يجوز حذفه من صلة " أي " فكذلك حذفه من صلة غيرها، ويزيد غير " أي " شرطاً ثانياً، وهو طول الصلة، وإن لم تطل الصلة فلا يحسن الحذف بل يكون نادراً.

وأطلق القول بالجواز بن عصفور [٨١]، ومنه في أحد الوجهين قوله: [٨٢]

لَمْ أرَ مِثْلَ الفتْيانِ في غَبنِ الـ ... ـأيّام يدرون ما عَوْاقِبَهَا

وهذا كله قليل، ومنه أيضاً قراءة من قرأ : [٨٣] ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [٨٤] برفع " بعوضة " ومنه قوله : [٨٥]

مَنْ يُعْنَ بالحَمْدِ لم يَنْطِقْ بِمَا سِفِهَ ... ولا تَحِدْ عَنْ سبيلِ المجدِ والكرمِ

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوهاً من الإعراب غير الذي ذكروه فمن ذلك أن "ما" في الآية يجوز أن تكون زائدة، و " بعوضة " خبر مبتدأ محذوف، ومن ذلك أن " ما" في بيت عدي ابن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ، وما بعدها خبره والجملة في محل نصب مفعول به لـ " يدرون " ، وقد علق عنها لأنها مصدرة بالاستفهام، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحدة من هذه الشواهد، فلنجتزأ بالإشارة.

هذا والمحقق الرضي يقرر ذلك بقوله: " ويشترط في المبتدأ المحذوف أن لا يكون خبره جملة، ولا ظرفاً، ولا جاراً ومجروراً إذ لو كان أحدَها، لم يُعلم بعد الحذف أنه حذف شيء ... وإذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا: إن كان في صلة " أي " جاز الحذف بلا شرط آخر ... لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة وإن لم تطل الصلة"[٨٦].

وفي التصريح: والكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من الآية ... وتبعهم الناظم إلا أنه جعله قليلاً فقال، " وإن لم يستطل وصل فالحذف نذر " (٨٧) ، وتبعهم الشارح ابن عقيل فوافق الناظم في قوله.

أقول: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً أي سواء كان الموصول " أياً " أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إن كان الموصول " أياً " مطلقاً، فإن كان الموصول غير " أي " لم يجيزوا الحذف إلاَّ بشرط طول الصلة فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة، وكان الموصول غير " أي " فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع، فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر " تماماً على الذي أحسنُ " قالوا: التقدير على الذي هو أحسن. والله أعلى وأعلم.

الاسم الموصول معرف بالصلة أم بأل الداخلة عليه

القراءة :

يقول ابن عقيل: " أما حذفها في قراءة من قرأ(٨٨) ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم ﴾(٨٩) لا يدل على أنها زائدة، إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذاً وإن كانت مُعرِّفة كما حذفت من قولهم: " سلام عليكم " من غير تنوين يريدون السلام عليكم " (٩٠).

الدراسة :

إن تعريف الاسم الموصول بالصلة فتكون الألف واللام زائدة، وهو مذهب قوم، واختاره المصنف، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ " أل " إن كانت فيه نحو "الذي "، فإن لم تكن فيه فبنيتها نحو: " من وما " إلا " أياً " فإنا تتعرف بالإضافة، فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللازم زائدة، وقد وضح الشاطبي ذلك حيث يقول: " ... إن هذا مما اعتقب عليه تعريفان ... " الذين فالألف واللام فيه أيضاً زائدة، والدليل على ذلك أنه من الموصولات، وقد وجد من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام وهو معرفة كـ "من، وما وأي " فهذا يدل على أن " الذين "معرفة لا بالألف واللام، وأيضاً لو كانت فيه للتعريف لقالوا " الذين " من غير ألف ولام، إذ لم نجدها تعرف إلا حيث يجوز إسقاطها كما تقدم، وهذه لا تسقط البتة، وإن سقطت

فذلك من النوادر غير المعتد بها، فدل ذلك على أنها لغير التعريف، وليست أيضاً للمح الصفة، فلم يبق إلا أن تكون زائدة [٩١].

وقد ذهب ابن خروف إلى أن تعريف " الذين " وأخواته من الموصولات [٩٢]، الداخلة عليها الألف واللام بهما لا بالصلة وأن ما ليست فيه مُعرّفٌ بها تقديراً كـ " أي " ومن، وما " وخطأ من زعم أن تعريفها بالصلة قال: كيف ذلك وهي جمل وقد تكون صفاتٍ وهي نكرات، ثم استدل على أن تعريفها إنما هو بالألف واللام، أن ما هي فيه لا يكون نكرة البتة بخلاف ما ليست فيه فإنه قد يكون نكرة كـ " منْ ، وما، وأي" ، ورده الشاطبي بقوله وما استدل به ليس فيه حجة أما أولاً فإن أصل وضع الموصول أن يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل، إذ لم يمكنهم أن يدخلوا الألف واللام على الجمل، فأتوا بما يصح فيه ذلك وهو الموصول كـ " الذي والتي " فأدخلوها عليه فصح لهم الوصف بالجملة بإصلاح لفظها بتصديرها بما فيه الألف واللام.

قال الفارسي في الإغفال : " إنما حسن الوصف بـ " الذي " من بين أخواته لمكان حرف التعريف فيه ، وإن لم يحدث تعريفاً فهو لفظ المحُدِث التعريف فأجرى في هذه الأشياء مجراه " وأيضاً فإن فيه إبهاماً ليس في " الذي " وأخواتها، فلذلك لم يوصف بها وهي موصولات بخلاف " الذي " وأخواتها [٩٣].

يضاف إلى ذلك أن " أياً ، وما ، ومن " لا تقع نكرات موصوفة إلا مع العرو عن الصلات والخلو عنها، فإن وجدت الصلات لم يصح أن تقع نكرات وهذا من أدل الدليل على أن تعريفها بالصلة لا بالألف واللام مقدرة، إذ التعريف فيهما يدور مع الصلة وجوداً وعدماً، ولم نجده يدور مع الألف واللام، كذلك فدل على أن علة التعريف الصلة لا الألف واللام فالصحيح إذاً ما ذهب إليه الناظم من زيادتها [٩٤].

هذا وقد حكى المذهبين ابن عصفور في شرحه على الجمل فقال: " وأما الموصولات ففي تعريفها خلاف فمذهب أبي علي الفارس أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة [٩٥]، ومذهب أبي الحسن الأخفش أنها تعرفت بالألف واللام، واستدل الفارسي على أنها إنما تعرفت بالعهد الذي في الصلة و " ما " واستدل الأخفش على أنها تعرفت بالألف واللام بأن التعريف لم يثبت

إلا بالألف واللام، أو بالإضافة، ولم يثبت بغير هذين الشيئين تعريف، وأما قوله: إن من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام مثل: " من ، وما " فهي عندنا في معنى ما فيه الألف واللام [٩٦].

وأميل إلى القول بزيادة الألف واللام ويدل على الزيادة أمران:

الأول: أن أكثر الموصولات معارف وهي معراة من اللام فتعريفها بصلاتها وإذا كانت الصلة هي المعرفة كانت اللام زائدة؛ لأن الاسم لا يتعرف من جهتين.

والثاني: أن لام التعريف لا تلزم، وهذه لازمة [٩٧]. والله تعالى أعلى وأعلم.

من روابط الخبر الجملة اسم الإشارة

القراءة :

يقول ابن عقيل : " كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾[٩٨] في قراءة [٩٩] من رفع اللباس " [١٠٠].

الدراسة :

حيث وقع الخبر جملة اسمية للمبتدأ " لباس "، ولم تكن الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى، فاحتاجت إلى رابط يربطها بالمبتدأ، وهو اسم الإشارة،" ذلك" ، والرفع من خمسة أوجه:

أحدهما: أن يكون " لباسُ" مبتدأ، و " ذلك " مبتدأ ثان، و " خير " خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والرابط هنا اسم الإشارة، وقد رجحه السمين الحلبي بقوله: " وهذا الوجه أوجه الأعاريب في هذه الآية [١٠١]، وقد حمل الزجاج الآية على غير هذا الوجه وضعف هذا الوجه فأجاز فيها ثلاثة أوجه [١٠٢].

أحدها أن يكون ذلك تابعاً لـ " لباس التقوى " و " خير " خبر للباس، وهو رأي الفراء [١٠٣].

والثاني: أن يكون " لباس التقوى " خبر ابتداء مضمر كأنه قال: وسترُ العورة لباس المتقين.

والثالث: هو ذلك الضعيف أيضاً إن سلم أطراده فيما تقدم من قيامه مقام الضمير فليس ذلك في كل موضع، وعلى كل حال فأكثر ما ورد ذلك إذا طال المبتدأ بصلة، أو صفة أو نحو ذلك، فيحتاج إذ ذاك إلى إعادة لفظ المبتدأ بلفظ الإشارة المستعمل للتبعد كذلك، و " أولئك " إذ له موقع ليس للضمير؛ لأنه ليس في الضمير دلالة على البعد [١٠٤].

والوجه الثاني من الوجوه التي أوردها السمين الحلبي، أن يكون " لباسُ" خبر مبتدأ محذوف .. وقدره مكي بأحسن من تقدير الزجاج فقال: وستر العورة لباس التقوى.

الثالث: أن يكون " ذلك " فصلاً بين المبتدأ وخبره، وهذا قول الحوفي، ورده السمين الحلبي بقوله: " ولا أعلم أحداً من النحاة أجاز ذلك " [١٠٥]. إلا أن الواحدي قال: ومن قال: إن ذلك لغو لم يكن على قوله دلالة؛ لأنه يجوز أن يكون على أحد ما ذكرنا قلت: فقوله، " لغو " هو قريب من الفصل؛ لأن الفصل لا محل له من الإعراب على قول جمهور النحويين من البصريين والكوفيين.

الرابع: أن يكون " لباسُ " مبتدأ، وذلك بدل منه، أو عطف بيان له، أو نعت، و " خير " خبره، وهو معنى قول الزجاج [١٠٦] وأبي علي، وأبي بكر بن الأنباري إلا أن الحوفي قال: " وأنا أرى ألا يكون " ذلك " نعتاً لـ " لباس التقوى "؛ لأن الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام، وما أضيف إلى الألف اللام، وسبيل النعت يكون مساوياً للمنعوت، أو أقل منه تعريفاً .. وذكر مكي الاحتمالات الثلاثة أعني: كونه بدلاً أو بياناً أو نعتاً، ولكن ما بحثه الحوفي صحيح من حيث الصناعة وقال مكي بعد توجيهه للقراءتين، والرفع أحب إلي لأن أكثر القراء عليه[١٠٧].

الخامس: جوّز أبو البقاء أن يكون " لباس " مبتدأ وخبره محذوف أي: ولباس التقوى ساتر عوراتكم [١٠٨].

جاء في المقاصد الشافية للشاطبي: " فأما اسم الإشارة فإنه يلزم من القول بالقياس فيه أن يقال: زيدٌ قام هذا أو ذاك، والزيدون خرج أولئك، وتجويز مثل هذا صعب جداً، وقد

منعه ابن الحاج [١٠٩]، وقد ردّه أبو حيان بقوله: " وليس الأمر عندي كذلك فأكثر ما ورد ذلك إذا كان المبتدأ صلة أو صفة فيحتاج إلى إعادته بلفظ الإشارة المستعمل فيما بعد ذلك، وذاك وأولئك ويكون له موقع ليس للضمير؛ لأنه ليس في الضمير دلالة على البعد .. " [١١٠]، وبه مثل ابن عصفور [١١١]. والله تعالى أعلى وأعلم.

حذف نون مضارع كان المجزوم

القراءة:

يقول ابن عقيل: " وقد قرئ شاذاً [١١٢]: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [١١٣] " بحذف نون يكن " وأجاز ذلك يونس " [١١٤].

الدراسة :

إن نون يكن " الأصل أن لا تحذف لاتصالها بساكن، وهو لام " الذي " الساكنة، فحركت بالكسر لالتقاء الساكنين، وذلك يعني أن مضارع " كان " إذا كان منجزماً حذفت نونه

فتقول: في لم يكن: لم يك، وفي لا تكن لا تك، ومنه في القرآن: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ [١١٥]، ومنه: ﴿ قَالُواْ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴾ [١١٦] .. وهو كثير، وهذا الحذف جائز لا لازم، وأطلق ابن مالك القول في حذف هذه النون، ولم يقيد ذلك بشيء، فدل على أن الحذف عنده مطلق كان بعدها ساكن أو لا فكما تقول: لم يك زيد قائماً كذلك تقول: لم يك الرجل قائماً، وهذا مذهب يونس، وبموافقته صرّح في التسهيل حيث يقول: " فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيبويه، ولم يمتنع عند يونس، وبقوله أقول؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها أكثر من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[١١٧]، في قوله: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [١١٨]، وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيراً ومنه قول الشاعر : [١١٩]

لَمْ يَكُ الحقُّ سِوىَ أَنْ هَاجَهُ ... رسْمُ دَار قَدْ تعفَّى بالسَّرر

ومنه قول الآخر : [١٢٠]

فإنْ لَمْ تَكُ المرآةُ أبدَتْ وَسَامةً ... فَقَدْ أَبْدَتْ المرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغمِ

ومنه قول الآخر [١٢١]

إذِا لَمْ تَكُ الحاجاتُ مِــنْ هَمَــةَ الفَتَــى فلــيس بــــُمغنٍ عنــه عقــد الرَتَــائمِ

ولا ضرورة في هذه الأبيات لإمكان أن يُقال في الأول: لم يكن حق ســوى أن هاجــه، وفــي الثاني: فإن تكن المرآة أخفت وسامة، وفي الثالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نوى " [١٢٢].

هذا ما احتج به ابن مالك وتابعه ابن عقيل أما التعليل بالاستثقال فكان ينهض به لــو ساعده السماع وأما ما أتى به من الشواهد فالاحتجاج بها مبني على أن مــن شــرط الحكــم بالضرورة أنها ضرورة أن لا يمكن في الموضع خلافها، وهي قاعدة واهية [١٢٣].

والجمهور قالوا: إن ذلك ضرورة، وما قاله ابن مالك من أن النون حذفت للتخفيــف، وثقل اللفظ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشد فيكون الحذف حينئذ أولى.

ردّه أبو حيان: بأن التخفيف ليس هو العلة، إنما العلة كثرة الاستعمال مع شــبهها بحــروف العلة، وقد ضعف الشبه فزال أحد أجزائها والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها [١٢٤].

وأما سيبويه فاستثنى من ذلك ما إذا لقى النون ساكنٌ فثبت عنده النون فيه فتقول: لم يكن الرجل قائماً، ولا يجيز الحذف؛ لأن الوجه الذي لأجله جاز الحذف عنده لم يتم، ألا تــرى أن السكون قد زال من النون لأجل الساكن فضعف شبه النون بحرف اللين حيث قويت النــون بالحركة فلم يجز حذفها [١٢٥].

واحتج ابن مالك لما ذهب إليه بأن النون لم تحذف لما ذكر من شبهها بحــرف اللــين على الإطلاق بل لأجل التخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلــك فالحذف حينئذ أولى [١٢٦].

فيونس وابن مالك لم يعتدا بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين. والشارح ابــن عقيــل تابع ابن مالك في ذلك وقال بقوله ولم يزد عليه. والله أعلى وأعلم بالصواب.

حذف نون مضارع كان التامة

القراءة:

يقول ابن عقيل: " وقد قرئ ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [١٢٧] برفع حسنة وحذف النون [١٢٨]، وهذه هي التامة " [١٢٩].

الدراسة :

جاز حذف النون في قوله تعالى: " تك " لكونه فعلاً مضارعاً مجزوماً، ولم يتصل به ضمير نصب، ولم يأت بعده ساكن وهذا الحذف جائز مع تحقق الشروط، وسوّغ هذا الحذف كثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة هذا وكما قلنا في المسألة السابقة ينسحب الكلام هنا أيضاً فقد حذفت النون تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وهذه قاعدة كلية، وهو أنه يجوز حذف نون " يكون " مجزومة بشرط ألا يليها ضمير متصل نحو: " لم يكن "، وألا تحرك النون لالتقاء الساكنين نحو: " لم يكن الذين كفروا " خلافاً ليونس فإن أجاز ذلك، وهذا عند سيبويه ضرورة، وإنما حذفت النون لغنتها وسكونها فأشبهت الواو: وهذا بخلاف سائر الأفعال نحو: لم يضن ولم يهن، لكثرة استعمال "كان " ، وكان ينبغي أن تعود الواو عند حذف هذه النون؛ لأنها إنما حذفت لالتقاء الساكنين، وقد زال ثانيهما وهو النون إلا أنها كالملفوظ بها... وقرأ ابن كثير ونافع " حسنةٌ " رفعاً على أنها التامة أي: وإن تقع أو توجد حسنة [١٣٠].

القول في " إن " النافية العاملة عمل ليس

القراءة:

يقول ابن عقيل: " وذكر ابن جني في المحتسب [١٣١]– أن سعيد بن جبير – رضي الله عنه – قرأ [١٣٢] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [١٣٣] بنصب العباد" مع تخفيف نون " إنَّ " [١٣٤].

الدراسة :

جاءت " إنْ " نافية عاملة عمل " ليس " فاسم الموصول " الذين " مبني في محل رفع اسم إن، و " عباداً " خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على تقدير: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم أي: إنما هي حجارة وخشب، وليسوا عقلاء مخاطبين مثلكم، فهم أقل منكم فكيف تعبدون ما هو أقل منكم [١٣٥].

اختلف النحاة في إعمال " إن " النافية عمل " ليس "، فذهب قوم أنها تعمل عمل ليس، وممن قال بهذا الكسائي وأكثر الكوفيين والمبرد، وأخذ به ابن السراج، وابن جني، ونقل ابن عقيل إعمالها عن أبي علي الفارسي[١٣٦]، واحتج القائلون بإعمالها بقراءة تخفيف " إن " السابقة .. وتابعهم النحاس في إعرابه وأنشدوا على ذلك [١٣٧]

إنْ هوَ مُسْتَولِياً عَلَىْ أَحَدٍ إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِين

وهذا البيت يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن " إنْ " النافية لا تعمل شيئاً ووجه الردّ من البيت ورود الخبر اسماً منفرداً منصوباً بالفتحة وهو " مستولياً "، ولا ناصب له في الكلام إلا " إن "، ويؤخذ من هذا الشاهد أيضاً أن " إن" مثل " ما " في أنها لا تختص بالنكرات فإن الاسم في البيت الضمير " هو " ، ومن النثر أيضاً ما سمع عن أهل العالية " إنْ ذلك نافعك غيرُ ضارك " وقولهم كذلك: " إن أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية ".

وذهب الفراء وطائفة، – وأكثر البصريين – إلى المنع، واختلف النقل عن سيبويه فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه، والمنع عن المبرد، وعكس ذلك النحاس، ونقل ابن مالك عنهما الإجازة [١٣٨]، وعنهما أي عن سيبويه والمبرد حيث قال: " وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في " إن " النافية الإهمال، وكلامه مُشْعِر بأن مذهبه فيها الإعمال " [١٣٩].

والواقع أن سيبويه لم يصرّح بإعمالها عمل " ليس " ولم يمنع ذلك، وكل ما أشار به أنها تكون نافية قال: " ... وتكون " إن " في معنى " ما " قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [١٤٠]، وقال وتكون في معنى " ليس " [١٤١].

وقول سيبويه، وتكون في معنى " ما " لا يفهم منه سوى أن معناها النفي، لأن سيبويه يُعد إعمال " ما " غير قياسي، والذي يؤيد ذلك ما قاله المبرد حيث يقول: " وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيرّه، وغيره يجيز نصب الخبر على التشبه بـ " ليس " كما فعل ذلك في " ما "، وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينها وبين " ما " في المعنى.

ومثل المبرد بآيتين لم تكن فيهما " إنْ " النافية عاملة إنما ذكر ما استشهد به سيبويه لـ " إن " النافية، وقد انتقض نفيها بـ " إلا " [١٤٢] ، وقوله: في معنى " ليس " ربما يفهم منه الإعمال، وقال المرادي [١٤٣]" واختلف – أي النقل – عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال، والمبرد صرح بإعمالها [١٤٤]، ولأبي حيان قولان:

أحدهما: أنه قال: " والصحيح أنه لا يجوز إعمالها [١٤٥]. وثانيهما: " والصحيح أن إعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والنظم " [١٤٦]، ولكن السيوطي في الهمع خالف ما نقلناه حيث يقول: وأجاز إعمالها الكسائي، وأكثر الكوفيين، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وابن مالك، وصححه أبو حيان لمشاركتها لـ " ما " في النفي، وكونها لنفي الحال وللسماع، وحكى عن أهل العالية " إن ذلك نافعك ولا ضارك " وإن أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية ... " [١٤٧].

هذا وهناك رأي لابن عصفور، مفاده أن عملها خاص بالشعر ولا يجيز ذلك في الكلام أي في النثر حيث يقول: " وقد أجروا " إنْ " النافية في الشعر مجرى " ما" في نصب الخبر لشبهها بها.. ولا يجوز ذلك ي الكلام؛ لأنها غير مختصة" [١٤٨].

هذا واستدل القائلون بأنها غير عاملة بالأدلة الآتية:

أولاً: تردد كثير من النحاة بقراءة التخفيف في الآية ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾[١٤٩]، وقد ردها النحاس بقوله: " هذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات:

أ- أنها مخالفة للسواد.

ب- أن سيبويه يختار الرفع في " إنْ " إذا أتت بمعنى " ما "؛ لأن عمل "ما " ضعيف ، و " إنْ " بمعناها فهي أضعف منها.

ج- أن الكسائي زعم أن " إنْ " لا تأتي في كلام العرب بمعنى " ما " إلا أن يكون بعدها إيجاب كما قال جل وعز ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ (١٥٠).

ثانياً: أن عمل " إنْ " النافية مجرد قياس، واللغة لا تثبت بالقياس.

ثالثاً: ندرة الشواهد التي يصح القياس عليها، وعدم معرفة قائليها ويرجح ذلك ابن يعيش حيث يقول: " والمذهب الأول أولى؛ لأن الاعتماد في عمل " ما " على السماع، والقياس يأباه، ولم يوجد في " إنْ " من السماع ما وجد في " ما " .

هذا وأراني أميل إلى القول بإعمالها جاء في الارتشاف: " والصحيح جواز إعمالها إذا قد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثراً ونظماً " (١٥١) .

ومما تجدر الإشارة إليه ويؤيد ما قلناه أن أبا حيان تعقب النحاس فيما يقول: " وكلام النحاس هذا الذي لا ينبغي؛ لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل، ولها وجه في العربية، وأما الثلاث جهات التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة أما كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير جداً لا يضر، ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف، فلا تكون فيه مخالفة للسواد، وأما ما حكى عن سيبويه فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في " إنْ " وأما ما حكاه عن الكسائي، فالنقل عن الكسائي أنه حكى إعمالها، وليس بعدها إيجاب.

والذي يظهر أن هذا التخريج الذي خرجوه من أن " إنْ" للنفي ليس بصحيح؛ لأن قراءة الجمهور تدل على إثبات كون الأصنام عباداً أمثال عابديها وهذا التخريج يدل على نفي ذلك، فيؤدي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين الآخر، وهو لا يجوز بالنسبة إلى الله تعالى.

وقد خرجت هذه القراءة على غير ما ذكروه ويستفاد من هذه القراءة أن " إنْ " العاملة عمل " ليس " لا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة، فاسمها في الآية اسم موصول معرفة، وخبرها " عباداً نكرة ". والله تعالى أعلى وأعلم.

لات العاملة عمل ليس

القراءة :

يقول ابن عقيل : " وقد قرئ شذوذاً " [١٥٢] ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ برفع " حين " [١٥٣].

الدراسة :

إن " لات " تعمل عمل " ليس " فترفع الاسم وتنصب الخبر لكنها اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معاً بل معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها، وعليه قراءة النصب. أما القراءة برفع " حين " على أنه اسم " لات "، والخبر محذوف، والتقدير: ولات حين مناص كائناً لهم، والإجماع على خلافه، وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب، بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز البتة؛ لأن مرفوعها محمول على مرفوع " ليس" ، ومرفوع " ليس" لا يحذف ، فهذا فرعٌ تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله، وفي رفع " حين " ثلاثة أقوال: إما على الابتداء، أو على الاسمية لـ " لات " إن كانت عاملة عمل ليس [١٥٤]، وعلى الخبرية لها إن كانت عاملة عمل " إنْ " [١٥٥].

جاء في الكتاب أن بعضهم قرأ برفع " حين " قال سيبويه: " وهي قليلة، وعلى هذا يكون الخبر محذوفاً [١٥٦]، وتعمل " لات " عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر وهذا مذهب الجمهور [١٥٧].

والقول الثاني: أنها لا تعمل شيئاً فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول به لفعل محذوف، وقد عُزى هذا القول للأخفش [١٥٨] فيكون الراجح فيها أنها بمعنى " ليس " ولكنها مختصة بأسماء الزمان وبالحين خاصة، وأن اسمها يكون محذوفاً وما بعدها الخبر، أو يذكر اسمها وخبرها يكون محذوفاً.

وقد رجح الشارح ابن عقيل مذهب الجمهور أنها تعمل عمل " ليس " ... لكنها اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معاً، بل إنما يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها [١٥٩].

وخلافهم في عملها راجع للخلاف في ماهية " لات " ففي ماهيتها آراء كثيرة هي:

الأول : جعل سيبويه " لات " بمنزلة " لا " التي بمعنى " ليس " ، وتحدث عنها الحديث عن " لا " العاملة عمل " ليس " و " ما " الحجازية، وهذا يدل عنده على أن "لات" عنده بمعنى ليس، وجمهور البصريين يرون أن " لات " هي " لا " النافية التي بمعنى " ليس " زيد عليها التاء؛ لذا يلزم أن يكون عمل " لات " لا يختلف عن عمل " لا " .

الثاني: نُسب إلى الأخفش والجمهور إلى أنها " لا " زيدت عليها التاء كما زيدت في " ثمتّ " و" رُبّت " فهي للتأنيث، وهذا يدل على أن تحريك التاء في " لات " لم يكن لالتقاء الساكنين، بل لأنها لاحقة للحرف، وهي متحركة معه؛ فرقاً بين لحاقها له ولحاقها للفعل. وقيل: قصد بذلك تقوية شبهها بالفعل؛ لتكون على لفظين. والآراء كثيرة في حقيقتها تصل إلى الثمانية آراء اقتصرت على هذا لئلا يطول الكلام [١٦٠].

والراجح في هذه المسألة هو رأي جمهور البصريين لاعتماده على الأدلة والسماع لوروده في أشرف الكلام وأفصحه. والله تعالى أعلى وأعلم.

جواز الفتح والكسر في همزة إن الواقعة بعد فاء الجزاء

القراءة:

يقول ابن عقيل: " ومما جاء بالوجهين ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾ [١٦١] . قرئ : " فإنه " بالفتح والكسر " [١٦٢].

الدراسة :

إنْ الهمزة في قوله: " فإنه غفور رحيم " لكونها واقعة بعد فاء الجزاء يجوز فيها الوجهان الكسر والفتح، فمن قرأ بكسر الهمزة، فعلى جعلها جملة جواباً لـ " من" أي هي ومعموليها في محل جزم جواب الشرط، والفتح أن يكون ما بعد الفاء في تقدير مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف منوي التقديم أي: فله أنه غفور رحيم أي : فله غفران الله ورحمته

أو: فالغفران جزاؤه، ويجوز أن يكون المحذوف المبتدأ تقديره: فأمره أنه غفور رحيم، أو تقديره: فجزاؤه الغفران.

وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين، فحذف المبتدأ أولى؛ لأنه المعهود في الجملة الجزائية كما قال تعالى: ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ﴾ [١٦٣] أي: فهو يئوس، والكسر لا يحتاج إلى تكلف؟ لأن ما بعد الفاء حكمه الابتداء وأما فتح الثانية فمن خمسة أوجه:

أحدها أنها في محل رفع على أنها مبتدأ، والخبر محذوف أي: فغفرانه ورحمته حاصلان أو كائنان، أو فعليه غفرانه ورحمته.

الثاني: على أنها في محل رفع خبر مبتدأ محذوف أي: فأمره أو شأنه أنه غفور رحيم.

الثالث: أنها تكرير للأولى كررت لما طال الكلام، وعطفت عليها بالفاء وهذا منقول عن أبي جعفر النحاس [١٦٤]، ورده السمين الحلبي بقوله: وهذا وهمٌ فاحش؛ لأنه يلزم منه أحد محذورين إما بقاء مبتدأ بلا خبر، أو شرط بلا جواب.. وقد ذكر هذا الاعتراض وأجاب عليه الشيخ شهاب الدين أبو شامة فقال: ومنهم من جعل الثانية تكريراً للأولى لأجل طول الكلام، ودخلت الفاء في " فإنه غفور رحيم" [١٦٥].

الرابع: أن يكون تكراراً لأن المتقدمة إما توكيداً مجرداً، وهو مذهب الفراء والمبرد وغيرهما، وإما بدلاً على جهة التأكيد من الأولى، والمعنى في القولين واحد إلا أن العبارة تختلف، والأظهر من سيبويه هذا الثاني، وهو أن تكون الثانية بدلاً من الأولى[١٦٦]، قال السيرافي: " ولو لم تكن مكررة لكسرت؛ لأنها في موضع ابتداء بعد الفاء [١٦٧]، فإذا كان كذلك لم يكن في فتحها بعد الفاء في هذه المواضع شاهد على فتحتها بعد الفاء مطلقاً، ولابد أن يثبت من كلام العرب مثل: من يكرمني فأني أكرمه، وهذا ربما لا تجده، وإذا كان معدوماً كان الناظم غير صحيح؛ لاقتضائه جواز: من يكرمني فأني أكرمه، فالجواب أن الناظم جرى في هذا الكلام على طريقة أبي الحسن الأخفش [١٦٨]، في الآية من تعيين الاحتمال: أن يكون ما بعد

الفاء محمولاً على الابتداء والخبر ويكون ذلك مثل قول الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ [١٦٩] تقديره: أمرهم جزاء سيئة، أو جزاؤهم وهو في الكلام كثير، وهذا الذي قاله الأخفش ارتضاه ابن خروف، وقال: إذا حمل على هذا صلح اللفظ والمعنى، قال: ولا وجه للتأكيد في الآية ولا البدل. وتأويل كلام سيبويه على هذا المعنى [١٧٠].

وقد ردّ السمين الحلبي كون " إنْ " الثانية بدلاً من الأولى بقوله: " وهذا مردود بشيئين:

أحدهما: أن البدل لا يدخل فيه حرف، وهذا مقترن بحرف عطف فامتنع أن يكون بدلاً، فإن قيل تجعل الفاء زائدة، فالجواب أن زيادتها غير جائزة، وهو شيء قال به الأخفش، وعلى تقدير التسليم فلا يجوز ذلك من وجه آخر، وهو خلو المبتدأ أو الشرط عن خبر وجواب، فإن قيل: يجعل الجواب محذوفاً لما تقدم نقله عن أبي شامة قيل: هذا بعيد عن الفهم.

الخامس: أنها مرفوعة بالفاعلية تقديره: فاستقر له أنه غفور رحيم أي: استقر له وثبت غفرانه، ويجوز أن يقدر في هذا الوجه جاراً رافعاً لهذا الفاعل عند الأخفش تقديره؛ لأنه يرفع به وإن لم يعتمد [١٧١].

ويرى البحث ترجيح رأي الشارح ابن عقيل بجواز الوجهين الفتح والكسر، ولكني أقول الكسر أولى ؛ لأنه لا يحتاج إلى تكلف شيء؛ لأن ما بعد الفاء حكمه الابتداء، ولا وجه في الآية للتأكيد ولا للبدل؛ ولأن البدل والتأكيد لا يكونان جواباً. والله تعالى أعلى وأعلم الصواب.

دخول لام الابتداء على خبر " أنّ " المفتوحة

القراءة:

يقول ابن عقيل: " وقد قرئ شاذاً [١٧٢] ﴿ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ [١٧٣] بفتح " أن " [١٧٤].

الدراسة :

إن لام الابتداء تدخل على خبر " إن " المكسورة بشرط، ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات " إن "، وأجاز المبرد دخولها في خبر " أَنّ " المفتوحة، واستدل بهذه القراءة الشاذة، وجمهور البصريين على خلافه، لذا ذهبوا أن هذه اللام زائدة جاء في الارتشاف: " ولا تدخل على خبر " أنّ " خلافاً للمبرد [١٧٥]، وادعاء ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز دخول اللام على خبر " أَنّ " ليس بصحيح بل هو مسموع في النظم وفي النثر، وقد قرئ به في قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ بفتح " أن " [١٧٦].

وأورد السمين الحلبي عند تعرضه للآية: تخريجاً لقراءة الفتح على زيادة اللام، وأن مصدرية، والتقدير: إلا لأنهم أي: ما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلا لكونهم مثلهم [١٧٧] فهذه اللام مختصة اللحاق بـ " إن " المكسورة لا بغيرها من الحروف العاملة عملها، فلا تدخل في خبر المفتوحة فلا نقول: أعجبني أنّ زيداً لقائم، وما جاء من ذلك في السماع فشاذ لا يُقاس عليه كقراءة من قرأ ... بفتح " أنهم " مع اللام[١٧٨]، هذا والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

وقوع خبر " أنْ " المخففة جملة فعلية فعلها دعاء فلا تحتاج إلى فاصل

القراءة :

يقول ابن عقيل: " فإن كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ [١٧٩]، في قراءة من قرأ [١٨٠] " غضِبَ " بصيغة الماضي " [١٨١].

الدراسة :

جاءت " أنْ " هنا مخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره : " أنه " وخبرها جملة فعلية، فعلها دعاء (غضِب الله) لم تحتج إلى فاصل بينهما؛ لأنه إذا خففت " أن " وجاء خبرها جملة فعلية فعلها دعاء لم تحتج إلى فاصل.

وجاء في الدر: " يكون غضب الله " جملة فعلية في محل خبر " أنّ "، ولكنه يُقال يلزمكم أحد أمرين، وهو إما عدم الفصل بين المخففة والفعل الواقع خبراً، وإما وقوع الطلب خبراً في هذا الباب وهو ممتنع، وتقرير ذلك أن خبر " أنْ " المخففة متى كان فعلاً متصرفاً غير مقرون بـ " قد "، وجب الفصل بينهما فإن أجيب بأنه دعاء أعترض بأن الدعاء طلب، ونصوا على أن الجمل الطلبية لا تقع خبراً لـ " أنْ ".

وقال ابن عطية " أن " الخفيفة في قوله: " أن غضب " قد وليها الفعل قال أبوعلي: "وأهل العربية يستقبحون أن يليها الفعل إلا أن يفصل بينها وبينه بشيء ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[١٨٢] .. قلت: وظاهر هذا أن " غضِب " ليس دعاء بل هو خير مثل: " غضب الله عليها " ، والظاهر أنه دعاء ..." [١٨٣]، وقد علل الشاطبي لذلك بقوله: " وأما فصل الدعاء فلم يحتاج إلى فصل؛ لأنه لا يوصل إليه مع الدعاء قال سيبويه: " أمَا أنْ جزاك الله خيراً، فإنهم إنما أجازوه – يعني من غير فصل – لأنه دعاء ولا يَصِلُون إلى قد ههنا ولا إلى السين، وكذلك لو قلت: أمّا أنْ يغفر الله لك جاز لأنه دعاء " .. قال: " ومع هذا أيضاً أنه قد كثر في كلامهم حتى حذفوا فيه إنهُ – يعني المكسورة – وإنه لا تحذف في غير هذا الموضع، وسمعناهم يقولون: أمّا إنْ " جزاك الله خيراً " شبهوها بـ " أنّه ، – يعني المفتوحة – فلما جازت " إنّ " كانت هذه أجوز " [١٨٤] كأنه يقول لما كثر هذا في كلامهم استغنوا عن العوض [١٨٥].

وبعد هذا الكلام من شيخ النحاة لا نحتاج إلى رد على ما أورده السمين الحلبي لأنه قرر أنها لا تحتاج إلى فاصل لكونها دعاء وعلى ذلك تبعه النحاة، وذكر أبو حيان عن الفارسي في تفسير : " أن غضب الله عليها " أنها مخففة من الثقيلة، ورده بأن الجملة الطلبية لا تقع خبر " إن " .. وقال بعض المتأخرين: الحق إن الطلبية معنى الخبرية لفظاً تجوز [١٨٦]، وزعم ابن الطراوة أن " أنْ " زائدة لا غير وجوزه ابن مالك [١٨٧].

فواضح من الكلام السابق أي كلام سيبويه ومن تابعه أن الأشياء التي تكون عوضاً عن تخفيف أنَّ وحذف اسمها، وهي " قد " و " السين أو سوف " ، و " لا " لا يصح وقوعها في الدعاء، لأن " قد " لا تقع في الدعاء فلا يجوز أما أن قد جزاك الله خيراً، وكذلك السين

وسوف لا يصح دخولهما على فعل الدعاء؛ لأنهما يُصَيرّان الكلام يقيناً واجباً، ولا يجوز دخول " لا " ؛ لأنها تقلب معنى الدعاء له إلى الدعاء عليه فاحتمل لذلك ترك العوض (١٨٨).

رفع المضارع بعد " أنْ " المخففة من الثقيلة

القراءة :

يقول ابن عقيل: " وقوله تعالى : ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ (١٨٩) في قراءة (١٩٠) من رفع " يتم" في قوله. والقول الثاني: أن " أن " ليست مخففة من الثقيلة بل هي الناصبة للفعل المضارع وارتفع " يتم " بعده شذوذاً " (١٩١)

الدراسة :

إن " أنْ " مخففة من الثقيلة، وهي عاملة، واسمها: ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه، وخبرها جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء وهو قوله: " يتمَّ " فكان من الواجب الفصل بين " أن "، والخبر بفاصل من الفواصل الأربعة، ومذهب الكوفيين في التوجيه: الحمل على أنها المخففة من الثقيلة أتى بها من غير فصل، وهو مذهب الفارسي حكاه عنه ابن جني، والناظم يرى أن الأحسن الفصل، ويجوز ترك الفصل قليلاً، وبعض العرب أهمل " أنّ " وهي الناصبة للفعل فلم يعملها وهي الناصبة فيقول: أعجبني أن يقوم زيدٌ وهو قليل .. وأنشد السيرافي ورواه ابن جني عن أحمد بن يحيى (١٩٢).

أنْ تَقْرآن عَلَيّ أسماءَ ويحكُما ... منِّي السلام وألا تُشْعِرَا أحَدَا

فتكون " أنْ " الناصبة أهملت بالحمل على " ما " أختها، وهي المصدرية؛ لأنهما أختان في تأويلهما بالمصدر فكما أن الفعل إذا وقع بعد " ما " مهمل غير منصوب فكذلك حملت " أنْ " عليها فقيل: " أنْه تقرآن " ونحو ذلك ..

واعترض الشاطبي على ذلك أي على كونها مخففة من الثقيلة. بقوله: " والأظهر فيه خلافه؛ لقوله في البيت

وألا تُشْعَرَا أحَداً (١٩٣)

فنصب بها، فلو كانت الأولى عنده المخففة لكان من التناسب أن تكون الثانية كـذلك، والمذهبان متقاربان .. فأما قصده في باب " إنّ " فالإخبار عن المخففة إذا تعين ذلـك فيهـا، وذلك عند وقوعها بعد العلم، أو بعد ما كان نحوه فلم تتعين الآية ولا البيت بخصوصها لتمثيل عدم الفصل في المخففة .. فالكوفيون يحملونه على المخففة، والبصريون على الناصبة للفعل [١٩٤].

" وأنْ المفتوحة المخففة لا تقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم، وما يؤدي معناه، كالتبيين والتقين والانكشاف والظهور والنظر الفكري، والإيحاء والنداء ونحو ذلـك ذلـك أنهـا بعـد التخفيف شابهت لفظاً ومعنى " أنْ " المصدرية، فأريد الفرق بينهما فألزم قبل المخففـة فعـل التحقيق أو ما يؤدي مؤداه، أو ما يجري مجراه من الظن " الغالب ليكون مؤذناً من أول الأمر أنها مخففة؛ لأن التحقيق بـ " أنْ " المخففة التي فائدتها التحقيق أنسب وأولى.

فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الحرف " أنْ " المصدرية، وأما بعد فعل "الظـن" ومـا يؤدي معنى العلم فتجيء المصدرية والمشددة والمخففة، ولم يقنعوا بهذا؛ لأن الأولوية لا تفيد الوجوب فنظروا.

فإن دخلت المخففة على الاسمية، أو الفعلية الشرطية لم يحتاجوا إلى فـرق آخـر إذ المصدرية لا تدخل على الاسمية ولا على الشرطية.

وإن دخلت على الفعلية الصرّفة، فإن كان ذلك الفعل غير متصرف.. لم يحتاجوا إلـى فرق؛ لأن " أنْ " المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفة، وإن كان الفعل متصرفاً وجب أن تفصل المخففة من الفعل بأحد الفواصل .. وذلك أن المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعـل بشيء من الحروف المذكورة [١٩٥].

واتفق الكسائي والفراء [١٩٦] على أن ذلك لا يقاس أي رفع " أن " للمضارع تشبيهاً لها بـ " ما " المصدرية، ولا يحتمل في الكلام [١٩٧].

ولا تعمل " أن " زائدة خلافاً للأخفش [١٩٨].. وورد مثل ذلك في الدر منسـوباً لأبـي حيان. لكنا نقول في رفع الفعل " يتم " في الآية إما للحمل على " أنْ " المخففة أو للحمل على " ما " المصدرية .

ففي رفع المضارع: (تقرآن) بعد " أن " المصدرية قد وجهه الرضي بأمرين:

أحدهما: استعمال " أنْ " المصدرية استعمال " أن " المخففة.

والآخر: استعمالها استعمال " ما " المصدرية للتآخي المعنوي(١٩٩)؛ لأن كلتيهما يُرفع الفعل بعدهما، والأول أقوى عندي؛ لأن الشبه اللفظي بمثابة العامل اللفظي هو قوي، والثاني بمثابة الشبه المعنوي وهو ضعيف، وأكثر النحاة على الثاني في التخريج.

هذا ويجوز إهمال " أنْ " حملاً على أختها " ما " المصدرية فيرفع الفعل بعدها، وقيل: لا وأن المرفوع بعدها الفعل مخففة من الثقيلة لا المصدرية وعليه الكوفيون. والله أعلم.

اللغات الواردة في الفعل الثلاثي المعتل العين إذ بُني لما لم يُسمَّ فاعله

القراءة:

يقول ابن عقيل: " وقد قرئ في السبعة قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾(٢٠٠) بالإشمام في " قيل، وغيض " (٢٠١).

الدراسة :

يقرر النحاة أن الفعل الماضي الثلاثي الأجوف (المعتل العين) إذا أريد بناؤه لما لم يسمّ فاعله جاز فيه ثلاث لغات:

الأولى: إخلاص الكسر أي كسر فاء الفعل، وبها قرأ الأكثرون للفعلين " قيل، وغيض"، وهي لغة قريش ومن جاورهم.

الثانية: الإشمام وهو: ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر، وقد ذكر الشاطبي فيه ثلاث مذاهب: أحدها: ضم الشفتين مع النطق بالفاء، فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر نحو: قيل، وبيع، وهذا هو المعروف المشهور والمقروء به.

والثاني: ضم الشفتين بعد إخلاص كسرة الفاء نحو قيل: وبيع.

والثالث: ضم الشفتين قبل النطق بها؛ لأن أول الكلمة مقابل لآخرها فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف وهي لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد، فكذلك يكون الإشمام في أولها قبل النطق بكسرة الحرف والمشهور المذهب الأول.

والوجه الثالث: إخلاص الضم بمعنى إبقاء الضمة التي أتى بها في الأصل للبناء للمفعول يستوي في ذلك ذوات الواو وذوات الياء، فتقول: قوْل، وبُوع فالوجهان الأولان فصيحان مقروء بهما، والوجه الثالث لغة ضعيفة حُكيت عن بني ضبة، وحُكي عنهم بُوع متاعه، وخُور له وأنشد ابن جني من هذا [٢٠٢].

نُوْطَ إِلى صِئْلبٍ شَدِيد الَخلّ وعُنُقٍ كالجِزْعَ مْمَهَلِ

وأنشد أيضاً: [٢٠٣]

حُوكت على نِيْرينِ إذ تُحاكُ تَخْتَبِطُ الشوكَ وَلاَ تُشِاك

وأنشد غيره: [٢٠٤]

لَيْتَ وَهَلْ ينفعُ شَيْئاً ليت ؟ لَيْتَ شَبَاباً بُوع فاشْتَريتُ

أرادوا: نيط، وحيكت، وبيع، وكان الأصل: قول: وبيع إلا أنه عرض أن استثقل تحريك الواو والياء بالكسرة فنقل بعض العرب الكسرة من العين إلى الفاء، وتركها على إخلاصها، ثم قلب الواو ياء في " قول " فصار: قيل، وأشمَّ بعضهم الكسرة الضم بعد نقلها وقلب تنبيهاً على أن أصل الفاء الضم، وبعضهم ترك الفاء على أصلها من الضم وقلب الياء في بيعّ واواً وهذه أضعف اللغات [٢٠٥].

قال سيبويه: " وهذه اللغات دواخل على قيل، وخيف، وهيب، والأصل الكسر كما تُكْسَرُ في فَعِلتُ" [٢٠٦]، وجاء في الكتاب أيضاً: " وإذا قلت: " فُعل" من هذه الأشياء كسرت الفاء وحوَّلت عليها حركة العين، وذلك قولك: خيف وبيع، وهيب، وقيل، وبعض العرب يشم إرادة أن يبين أنها " فُعل "، وبعض من يضم يقول: بُوع وقول، وخوف، وهوب يتبع الياء ما قبلها كما في " موقن" وهذه اللغات دواخل على قيل، وبيع وخيف، وهيب والأصل الكسر " [٢٠٧] .. والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

القول بنيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده

القراءة:

يقول ابن عقيل: " ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [٢٠٨] ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود: [٢٠٩].

الدراسة : :

مذهب البصريين – إلا الأخفش – أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله مفعول به، ومصدر وظرف، وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل، خلافاً للكوفيين والأخفش فقد أجازوا نيابة غير المفعول مع وجوده، واحتجوا بهذه القراءة حيث ناب الجار والمجرور " بما " عن المفعول به وهو " قوماً "، ويصرح ابن مالك بموافقته للكوفيين والأخفش حيث يقول: " وأجاز هو – أي الأخفش – والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول؛ إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب ومنه قراءة أبي جعفر (ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون) فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك " قوماً " منصوباً وهو: مفعول به، ومثل هذه القراءة قول الشاعر: (٢١٠)

وَلَوْ وَلَدَتْ فُقَيرةُ جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِرو الكِلاَبَا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكلاب، وهو مفعول به، .. ومثله:

وَإِنَّمَا يُرْضِي المُنِيْبُ رَبَّهُ

مَا دَامَ مَعَنِياً بِذِكْرِ قَلْبَهُ (٢١١)

ومثله في أحد الوجهين: (٢١٢)

لَمْ يُعْنَ بالعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّدَاً

وَلاَ شَفَى ذَاْ الْغَيِّ إلاَّ ذُوْ هُدَى

وزعم ابن بابشاذ أن " جرو كلب مُنادى " والكلاب " منصوب بـ " ولدت "، قال ابن خروف فقد أفسد اللفظ والمعنى ... " (٢١٣).

وأجاب جمهور البصريين عن الأبيات بأنها ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة قال الموضح في شرح القطر (٢١٤) **ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضميراً مستتراً**

في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله " يغفروا " أي: ليجزي الغفران قوماً، وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز ".

وإن لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تساوت البقية.

واختار ابن عصفور إقامة المصدر، وأبو حيان ظرف المكان، وابن معط المجرور[٢١٥] جاء في الارتشاف " وإذا لم يوجد مفعول به فالخيار في إقامة ما شئت من المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان والمجرور، ... وابن معط تابعاً للأخفش في إقامة المجرور واختارت إقامة ظرف المكان. [٢١٦]

واختار ابن عصفور إقامة المصدر نائباً عن الفاعل بقوله: " والسبب في ذلك أن المصدر يصل إليه الفعل بنفسه، والمجرور يصل إليه الفعل بواسطة حرف الجر، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير " في " فلما كان تعدي الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى .. " [٢١٧]

هذا وشرط الأخفش في جواز إقامة المصدر وظرف الزمان مع وجود المفعول به أن يتقدما على المفعول به، فإن تأخر لم يجز فتقول: ضُرِب الضربَ الشديد زيداً وضُرِب يومُ الجمعة زيداً.

وذكر ابن برهان [٢١٨] عن الأخفش، وفي النهاية [٢١٩] ما يخالف هذا قال: " زعم أبو الحسن أنه يجوز ضُرِب أخاك الضربُ الشديد، وقال: لو قلت: ضُرِب الضرب الشديد أخاك لم يجز .. والذي يقتضيه مذهب الأخفش والكوفيين جوازه.

أقول: وقد عرض الشارح ابن عقيل للخلاف فيما ينوب عن الفاعل عند حذفه بقوله: " مذهب البصريين – إلا الأخفش – أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يُسمَّ فاعله مفعول به، ومصدر، وظرف، وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل ... ولا يجوز إقامة غيره مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول " [٢٢٠].

وعلل لذلك ابن إياز بقوله: " الأولى أن يُقام مقام الفاعل المفعول به لثلاثة أوجه:

الأول: أن المفعول به يكون فاعلاً ي المعنى، وكذلك الفاعل يكون مفعولاً به كقولك: " ضاربٌ زيداٌ عمراً الظريفان "، فترفع صفتهما؛ لأن المنصوب مرفوع في المعنى؛ لكونه فاعلاً فكأنهما مرفوعان، ونقل ابن بابشاذ أن ابن سعدان[٢٢١] أجاز النصب؛ لأن الفاعل مفعول فكأنهما منصوبان والأول أقيس.

والثاني: أن الفعل يعمل في المفعول به بغير واسطة، كما يعمل في الفاعل بغير واسطة، وأرى أن هذا الوجه لا يمتاز المفعول به عن المصدر؛ لأن كلاً منهما يتعدى الفعل إليه، ويعمل فيه بغير واسطة، وإنما فيه امتياز المفعول به عن باقي المفاعيل.

والثالث: أنه قد جاءت عنهم أفعالٌ كثيرة محذوف فيها الفاعلُ، ولم يقيموا مقامه سوى المفعول به " [٢٢٢].

ثم يورد ابن عقيل مذهب الكوفيين بأنه يجوز إقامة غيره وهو موجود: تقدم، أو تأخر... واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر (ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون)، وقول الشاعر: (لم يعن بالعلياء إلا سيداً ...) البيت.

ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما ... وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به " [٢٢٣].

والشواهد المتقدمة وقراءة أبي جعفر حجة للكوفيين والأخفش؛ لأن النائب عن الفاعل متقدم في كل الشواهد عن المفعول به والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية، وأجابوا عن القراءة بأنها شاذة وعن الأبيات بأنها ضرورة.

هذا وقد لحن العلماء أصحاب هذه القراءة إذ المفعول به إذا جاء في الآية كان أولى من غيره بالنيابة عن الفاعل، ولم يكن ذلك في هذه القراءة على مذهبهم بل بقي المفعول منصوباً، وقام الجار والمجرور " بما " مقام الفاعل.

قال أبو حيان: " وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن يقام المجرور وهو " بما " وينصب المفعول به الصريح وهو " قوماً " .. ولا يجيز ذلك الجمهور.

وقال الفراء: وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي .. وهو في الظاهر لحنٌ، وذكر الطبري أنه على مذهب كلام العرب لحن.

والبصريون الذين لا يجيزون نيابة غير المفعول ولهم تخريجات لهذه القراءة منها:

١- أن يكون بناء الفعل للمصدر أي ليجزي الجزاء قوماً، وهذا أيضاً لا يجوز عند الجمهور.

٢- أن يتأول على أن ينصب " قوماً " بفعل محذوف تقديره : يجزي قوماً فيكون جملتان: ليجزي الجزاء قوماً، والأخرى يجزيه قوماً.

٣- قال الفراء: فإن كان أضمر في " يجزي " فعلاً يقع به الرفع كما تقول: أعطي ثوباً، ليجزي ذلك الجزاء قوماً فهو وجه.

٤- قال العكبري وفيه وجهان:

أحدهما: وهو الجيد أن يكون التقدير: ليجزي الخير قوماً على أن الخير مفعول به في الأصل كقولك: جزاك الله خيراً، وإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزة. قلت: يشهد لقراءة أبي جعفر، ومن معه قراءة أبي جعفر نفسه وشيبه وابن السميفع ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا﴾ [٢٢٤] فهي قراءة تقوي قراءة أخرى، وعلى النحويين أن يسدوا ثغرة في هذا الباب بهذه القراءات [٢٢٥] وأمثالها.

والثاني: وهو أن يقوم مقام الفاعل المصدر، .. وقد ذكر عن أبي حيان، وقال العكبري بعد عرضه وهو بعيد، وقد أجازه الأخفش ومن وافقه.

وخلاصة القول إن المسألة خلافية فقد وجب عند البصريين أن يُقام المفعول به مقام الفاعل، ولا يجوز أن يُقام المصدر أو الظرف مقام الفاعل مع وجود المفعول به. وأجاز

الكوفيين نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقاً، وتابعهم في هذا الرأي ابن مالك وابن عقيل واحتجوا بالقياس والسماع.

وذهب الأخفش الأوسط إلى موافقة الكوفيين بشرط تقدم الظرف والمصدر على المفعول به [٢٢٦]. والله تعالى أعلم وأعلم.

تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور

القراءة :

يقول ابن عقيل: " ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[٢٢٧] في قراءة [٢٢٨] من كسر التاء، وأجازه الأخفش قياساً " [٢٢٩].

الدراسة :

يستدل الشارح برفع " السموات " على أنه مبتدأ ونصب " مطويات " بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجار والمجرور وهو قوله " بيمينه – متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وشبه الجملة وهو العامل في الحال " مطويات " أي إن الحال قد تقدم على عامله وصاحبه، ووقع بين المبتدأ " السموات" والخبر " بيمينه "، فمذهب سيبويه والجمهور يمنع إلا في الشعر، وحجتهم أن المجرور – في معناه الظرف – ليس من العوامل القوية فلم يقو أن يتصرف في معموله تصرفها [٢٣٠]، وعمله في الحال إنما كان لشبه الحال بالظرف الذي يعمل فيه رائحة الفعل، والعامل المعنوي لا يقوى على التصرف بتقديمه عليه كما قد يقوى على تقديم الظرف؛ لأن المشبه لا يقوى قوة ما شبه به، وأيضاً فالسماع في ذلك نادر، ومحتمل التأويل.

وذهب الأخفش إلى جواز ذلك بإطلاق [٢٣١]، وحجته ما جاء في السماع من ذلك كقراءة عيسى بن عمر بنصب " مطويات " على الحال، والعامل ليس إلا المجرور، وقول من قال إنه منصوب على إضمار فعل، والعامل " السموات " بما فيها من معنى السمو تكلف، وروى عن ابن عباس – رضي الله عنه– أنه قال: نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوارياً بمكة [٢٣٢] بنصب متوارياً، والعامل فيه (بمكة)، وأنشدوا للنابغة الذبياني:

رَهْـــطُ ابـــنِ كُـــوزٍ مُحقِـــبي أَذْراعِهِـــمْ فِيْهِمْ وَرَهطُ رَبِيعَـــةَ ابـــن في حُـــذَار(٢٣٣)

فمحقبي حالٌ العامل فيه قوله " فيهم "، ولما كان هذا المســموع لا يبلــغ أن يُطْلــق القياس عليه إطلاقاً أخبر – أي ابن مالك – أن مثل هذا نادر، وكأنه متوسط بين المذهبين فلم يطرح السماع جملة، ولم يطلق القياس ألبتة، والشائع في المسألة أن تقول: زيد فــي هجــر مستقراً، وزيد عندك مستقراً (٢٣٤).

وحكى سيبويه: " أتكلم بهذا وأنت هنا قاعد " (٢٣٥)

وأورد المحقق الرضي في شرحه على الكافية أن بعضاً من النحاة أجاز ذلــك حيــث يقول: " وأما إذا كان الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقد صرّح ابن برهان بجواز تقدمه علــى عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور، وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز أن تقع موقعاً لا يقع غيرها فيه نحو ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴾ (٢٣٦)، قالوا ومن البرُّ الكرُّ بستين أي الكرّ منه بستين و " منه " حال، والعامل فيه " بستين"(٢٣٧) وقال أيضاً: " وإن انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون أيضاً، ونقل عن ابن كيسان، وأبي علي، وابن برهان الجواز اســتدلالاً بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ (٢٣٨)، ونستطيع أن نجزم بأن ابن كيسان أول من أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، وأوضــح أن الآيــة الســابقة شــاهد للمجيزين فصاحب الحال اسم ظاهر، وقد حاول النحاة أن يصرفوا الآية عــن ظاهرهــا، قــال الزمخشري " قال الزجاج: المعنى أرسلناك جامعاً للناس في الإنذار والإبلاغ فجعله حــالاً مــن الكاف، وحق التاء على هذا أن تكون للمبالغة كياء الراوية والعلامة، ومن جعلــه حــالاً مــن المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ؛ لأن تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار، وكم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى؛ لأنه لا يستوي له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني، فلابد له من ارتكاب الخطأين " (٢٣٩).

فنرى الزمخشري وقد تابع الزجاج يردد توجيه البصريين ويجعل قائل هذا الرأي في الآية مرتكباً خطأين أولهما: تقديم الحال على المجرور وتعديه " أرسل " باللام ، وهي في نظره لا تتعدى إلا بـ " إلى " .

ولم يرتض المحقق الرضي ذلك وتابعه ابن هشام فقال الرضي " وبعضهم يجعل " كافة " حالاً من الكاف، والتاء للمبالغة، وهو تعسف " (٢٤٠)، وابن هشام جعل ما أرتآه الزمخشري وهماً من وجهين: الأول: أن " كافة " مختص بمن يعقل. الثاني: أن " كافة "لا يستعمل إلا حالاً (٢٤١)، ومنه قول الشاعر : (٢٤٢)

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً إِلَيَّ حَبِيباً إِنَّهَا لَحَبِيبُ

ورأينا أن تحمل الحال على الضمير المجرور ويلاحظ أنها قد تقدمت هي ومجرورها على المتعلق، وأن الترتيب الطبيعي أن يُقال: " لئن كان برد الماء حبيباً إلى إلى حران صادياً، ففي هذه الأدلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف، والجار والمجرور، وهو قول الأخفش وسبقه إلى ذلك الفراء، وتبعه الناظم في التسهيل وشرحه، والحق المنع، وهو قول البصريين، و " مطويات " معمول لـ " قبضته " على أنها حال من الضمير المستتر فيها.

وجاء في التصريح : " والحق أن " السموات " عطف على ضمير مستتر في " قبضته " لتأولها بالمشتق؛ لأنها بمعنى مقبوضته، والمصدر إذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير لا " السموات " مبتدأ و " بيمينه " خبر كما قال الأخفش بل " بيمينه " معمول الحال لتعلقه بها لا عاملها أي: لا عامل الحال " (٢٤٣) .

ولكنا نقول إن صلاحية تقدم هذه الحال يتوقف على أمن اللبس ويدل لذلك أن المبرد حينما مثل للحال من المفعول، وهي متقدمة عليه قال: " قائماً لقيت زيداً، وقائماً أعطيت زيداً درهماً، وذاهباً إليك رأيت زيداً " (٢٤٤) ومع تقدمها كما مثل المبرد محتملة أن تكون من الفاعل ولا يصرفها عنه إلى المفعول إلا قرائن حالية من إشارة أو نحو ذلك.

وخلاصة القول نقول: قد أجاز جمهور البصريين تقديم الحال على عاملها محتجين بقول الله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴿٧﴾ ﴾ [٢٤٥] فـ " خشعاً " حال من الواو في " يخرجون " وقد تقدم على عامله الفعل [٢٤٦].

ومما احتج به البصريون على جواز تقديم الحال على عاملها أنهم قاسوها على غيرها مما ينتصب بالفعل تقول: " جاء راكباً زيد " كما تقول: " ضرب زيداً عمرو "، و "راكباً جاء زيد "كما تقول: " عمراً ضرب زيدٌ " و " قائماً زيداً رأيت " كما تقول: "الدرهمَ زيداً أعطيتُ"[٢٤٧].

وأما الكوفيون فلم يجيزوا تقدم الحال على عاملها بحجة أن هذا يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، فإذا قلت مثلاً: " راكباً جاء زيد " كان في " راكباً " ضمير زيد، أي إن التقدير فيه " راكباً هو " وقد تقدم هذا الضمير المقدر على زيد، وتقديم الضمير على الظاهر غير جائز [٢٤٨].

وقد ذهب صاحب الإنصاف إلى بطلان حجة الكوفيين بدليل أن الحال " وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز فيه التقديم"[٢٤٩].

ولو كان لا يقدم ضمير البتة على ظاهر لوجب ما قالوه، ولكن ليس على إطلاقه، إذ يجوز أن يعود الضمير على ما هو متأخر لفظاً ومتقدم رتبة نحو، ضرب غلامه زيدٌ، وإذا جاز أن يتقدم المضمر على المظهر في نحو قولنا : " ضرب غلامه زيداً "، فلِمَ لا يجوز أن تقول: " راكباً جاء زيدٌ " فيعود الضمير الذي في الحال المتقدم " راكباً " على الفاعل المتأخر " زيدٌ " ؟ والله تعالى أعلى وأعلم.

القول في رابط جملة الحال إذا كانت جملة فعلية فعلها مضارع مثبت

القراءة :

يقول ابن عقيل: " كقراءة ابن ذكوان : ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ [٢٥٠] بتخفيف النون[٢٥١]، والتقدير: وأنتما لا تتبعان، فـ " لا تتبعان " خبر لمبتدأ محذوف " [٢٥٢].

الدراسة :

إن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو، وأن يكون رابطها الضمير، ويدخل تحت هذا المضارع المنفي بـ " لا " ، فقد ذكر ابن مالك أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت، وأن ما ورد مما ظاهره ذلك يؤول على إضمار مبتدأ كقراءة ابن ذكوان بتخفيف النون [٢٥٣] والتقدير: وأنتما لا تتبعان، فالنون فيه نون الرفع، وهو خبر لا نهي، والجملة في موضع الحال أي: فاستقيما غير متبعين، أجاز ذلك الفارسي [٢٥٤]، ولم يجيزوه إلا وهو عندهم جائز أن يقع المضارع المنفي بلا حالاً، وإن كان ذلك قليلاً [٢٥٥] جاء في التسهيل: " وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفي بـ " لا " فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر، فأشرت بذلك إلى قول بعض العرب: " قمت وأصك عينه " .. وإلى قول عنترة [٢٥٦] :

عُلّقْتَهَا عَرَضاً وأَقْتُلُ قَوْمَهَاْ زَعْمَاً وَربِّ البيتِ لَيْس بِمَزْعَمِ [٢٥٧]

ويعلق ابن هشام على هذا البيت بقوله: " فقيل: ضرورة، وقيل: الواو عاطفة والمضارع مؤول بالماضي، وقيل: واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف أي: وأن أقتل قومها، والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال " [٢٥٨]، وعلى هذا الوجه لا ضرورة في البيت، وأيضاً على قول ابن هشام المضارع مؤول بالماضي يفسره الشيخ خالد بقوله: " والتقدير " وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع قصداً لحكاية الحال الماضية، ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعاً هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع " [٢٥٩].

وجاء في ائتلاف النصرة " وأما قوله تعالى: " ولا تتبعان " فليس النون نون توكيد، ولا " لا " حرف نهي، وإنما النون نون إعراب علامةٌ للرفع و " لا " حرف نفي، والجملة في موضع نصب على الحال، والتقدير: " فاستقيما غير متبعين " أو تقدر جملة حالية أي: " وأنتما غير متبعين " فصح ما قاله البصريون [٢٦٠].

يعني أن الجملة المصدرة بالفعل المضارع المثبت، إذا وردت من كلام العرب مقرونة بالواو فليست الجملة حينئذ فعلية بل يُنوى بعد الواو مبتدأ، ويجعل الفعل المضارع خبراً عن

ذلك المبتدأ، فتصير الجملة اسمية، ويوضح ذلك ابن النحاس بقوله: " لأنه إذا كان منفياً جاز دخول الواو فعد نحو: جاء زيد وما يضحك غلامه، ولابد من تقدير مبتدأ مع الفعل المضارع إذا وقع حالاً ودخلت عليه الواو .." (٢٦١).

والخلاصة: أن الجملة الفعلية المضارعية إذا وقعت حالاً إما أن يكون المضارع مثبتاً أولاً، فإن كان مثبتاً فالرابط لجملة الحال بصاحبها الضمير لا غير، فإن اقترن المضارع المثبت بالواو وجب تقدير مبتدأ محذوف، والفعل المذكور خبره، وعليه تكون جملة الحال اسمية وليست فعلية. والله تعالى أعلى وأعلم.

جواز الإعراب والبناء في الزمان المحمول على إذ، وإذا

القراءة :

يقول ابن عقيل: " وقد قرئ في السبعة (٢٦٢) ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(٢٦٣) بالرفع على الإعراب، وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف " (٢٦٤)

الدراسة :

ذهب البصريون إلى وجوب إعراب الزمن الذي بمعنى " إذ " أو، " إذا " إذا أضيف إلى جملة فعلية فعلها مضارع معرب، أو جملة اسمية، وذهب الكوفيون، والفارسي وابن مالك إلى أنه يجوز فيه الإعراب والبناء، ووجه الإعراب استصحاب الأصل، ووجه البناء مرادفة " إذ وإذا " ووقوعه موقعهما فهو مبني بالتضمن والموقع، وقد اختار المصنف رأي الكوفيين فالإعراب عندهم راجح للتناسب، والبناء مرجوح لورود السماع به، والبناء صحيح جاء على كلام العرب ومن شواهد البناء قبل المضارع قراءة نافع " هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم " بنصب اليوم، والإشارة إلى اليوم، فلا يكن ظرفاً، بدليل القراءة الأخرى، والجمع بين معاني القرآن هو الأحق (٢٦٥) فعلى مذهبهم تتحد القراءتان، وهذا هو الأليق عند الاختلاف، ولو كان " يوم " معرباً لامتنع أن يكون المشار إليه، لأنه لو أشير إليه لا ستلزم أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه ومال إلى ذلك بعض البصريين كالسيرافي، ورأى البصريين عدم الجواز في ذلك كله بناء على عدم السماع الذي يُقاس على مثله، فإن ما ذكر من أوله محتمل لغير البناء، وما في

الشعر نادر محفوظ، وأكثره لم يقع عليه القدماء مع شدة بحثهم، وأيضاً فإن الإضافة إلى المبني مؤثرة في غير هذا الباب جواز البناء[٢٦٦]، وأما الإضافة إلى معرب فلم نجدها تؤثر البناء.

أقول: من المعلوم إن " إذ وإذا " مبنيان لكونهما أشبها الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة، فإذا أضيف الظرف المبهم إلى جملة، وكان هذا الظرف غير مستحق للبناء في ذاته، جاز فيه وجهان، الأول: الإعراب بحسب العوامل نظراً إلى ما هو الأصل في الأسماء، والثاني: البناء على الفتح حملاً على " إذ وإذا "، وقد اختلف النحاة في تعليل البناء حينئذ فمنهم من قال: علة بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة هي الحمل على " إذ وإذا "، ومنهم من قال سبب بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة الاعتداد بالافتقار العارض لهذا الظرف، وتنزيل الافتقار العارض منزلة الافتقار المتأصل الذي أوجب البناء لـ " إذ " ولـ " إذا " وللموصولات، ولما كان هذا الافتقار عارضاً وليس أصلياً كما هو في المشبه به، فإنه لم يوجب البناء، ولكن جوزه، والحاصل أن جواز الإعراب منظور فيه إلى ما هو الأصل في الأسماء، ومنها هذا الظرف، وجواز البناء منظور فيه إلى الشبه بين " إذ " أو " إذا "، وهذا الظرف، وأن الجملة المضاف إليها إذا كان صدرها مبنياً قوي الشبه فلهذا كان البناء في هذه الحالة أرجح [٢٦٧].

وفي ائتلاف النصرة جاء ما يؤيد ذلك، قال: " ذهب الكوفيون إلى أن ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب، أو جملة اسمية، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح " وذكر الآية، وكقول الشاعر: [٢٦٨]

تَـذَكَّرَ مَـا تَـذَكَّرَ مَـنْ سُـلَيْمَى عَلَـىْ حِـيْنَ التَوْاصُـلُ غـير دانِ

وذهب البصريون إلى أن الإعراب واجب فيه، ومذهب الكوفيين أسلم وأرجح[٢٦٩]، هكذا نقل هذا البيت وغيره بالفتح بناء مع أن الإضافة فيها إلى جمل مصدرة بمعرب إعراباً أصلياً، فلأن يثبت بناء ما أضيف إلى جملة مصدرة بمعرب أصله البناء أحق وأولى، وهذه دلالة عقلية تقتضي بناء الجملة المصدرة بفعل معرب ".

وجاء في شرح التسهيل: " فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية مصدرة بمضارع معرب جاز الإعراب باتفاق، والبناء عند الكوفيين لصحة الدلالة على ذلك عقلاً ونقلاً، فمن الدلائل النقلية قراءة نافع " هذا يوم ينفع ... الآية " بنصب اليوم مع أن المشار إليه هو " اليوم " لاتفاق الستة على الرفع، فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه اليوم؛ لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف، وكان يجب أن يكون التقدير مبايناً للتقدير في القراءة الأخرى مع أن الوقت واحد والمعنى واحد إلا أن المراد حكاية المقول في ذلك اليوم، فلابد من كونها مما يقتضي اتحاد المعنى دون تعدده [٢٧٠].

وقد صحح الصميري ذلك حيث يقول: " وأما قراءة من قرأ " هذا يوم ينفع الصادقين " بفتح اليوم، فليس فتحة البناء، ولكنه منصوب على الظرف كأنه قال: هذا الذي ذكرناه يكون يوم ينفع الصادقين صدقهم، أو يحدث أو يستقر، أو ما أشبه ذلك – والفرق بين القراءتين في الرفع والنصب : أن من رفع فقد أشار بـ " هذا " إلى اليوم، ومن نصب فقد أشار إلى ما يحدث في اليوم، فوجب أن ينصب لأنه ظرف [٢٧١].

ولاشك أن كثرة الشواهد الواردة في ذلك جعلت ابن عقيل، وابن مالك والشاطبي وغيرهم من المتأخرين يجيزون ما قاله الكوفيون، والله تعالى أعلى وأعلم.

لدن بين البناء والإعراب

القراءة :

يقول ابن عقيل: " ومن قراءة أبي بكر عن عاصم [٢٧٢]: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾[٢٧٣] لكنه أسكن الدال وأشمها الضم " [٢٧٤].

الدراسة :

حيث جاءت " لدن " معربة في لغة " قيس "، ويرى الفارسي أن هذه القراءة في " لدن " بكسر النون لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال إسكان الباء من " سبع " وليست كسرة إعراب، " ولدن " من الأسماء الملازمة للإضافة، وهي لابتداء الغاية الزمانية أو المكانية، وهي مبنية عند أكثر العرب لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد، وهي الظرفية، وابتداء

الغاية، وعدم الإخبار بها ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بـــ " من " وهو الكثير منها، وقيس تعربها وبها قرئ في السبعة ذكر ذلك ابن عقيل وغيره [٢٧٥].

وهي مبنية على السكون، وعلة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهـــو الظرفية، وعدم التصرف إلا في لغة قيس فإنها معربة عندهم تشبيهاً بـــ " عند " وبلغتهم قرئ " لينذر بأساً شديداً من لدنه " بإسكان الدال وإشمامها الضم، وكسر النون والهـــاء، ووصـــلها بياء في الوصل.

ولدن ظرف يستعمل لابتداء غاية الزمان والمكان قال تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[٢٧٦] وقد نص سيبويه على بنائه على السكون بمنزلة أخواته يقول: " وأما (قط وعن ولـــدن) فـــإنهن تباعدن من الأسماء ولزمهن ما لا يدخل الأسماء المتمكنة وهو السكون ".

ثم ترى سيبويه يقول: وجُزمت " لدن " ولم تجعل كـــ " عند " لأنها لا تمكن في الكلام تمكن " عند " ولا تقع في جميع مواقعه، فجعل بمنزلة " قط " لأنها غير متمكنة.

ومن لغاتها ما جاء مبنياً على السكون نحو " لَدُنْ ولُدُنْ ولَدَنْ ولَدِنْ ولَـــدْنْ ولُـــدُنْ " [٢٧٧]. فهذه اللغات بُنيت فيها " لدن " على السكون على الأصل في البناء ولانعدام موجب التحريـــك. وأما " لَدْ ولُدْ " فقد حذفت النون منهما للتخفيف، وبني بعد ذلك على السكون.

ويرى ابن السراج أن " لدن " بُنيت على السكون لشبهها بالحروف من حيث الوضـــع والجمود [٢٧٨].

وذكر ابن يعيش أن سبب بنائها الإبهام؛ لوقوعها على كل جهة من الجهـــات الســـت، فأشبهت الحرف في إبهامه [٢٧٩].

ويجدر بنا هنا أن نذكر أن بناء " لدن " إنما جاء في لغات جميع قبائل العرب ما عـــدا قيساً، فإنها معربة عندهم؛ تشبيهاً بـــ " عند " في المعنى [٢٨٠]، وبلغتهم قُرئ قولـــه تعـــالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾، بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصل، وهي قراءة أبي بكر عن عاصم.

ويرى السيوطي أن علة بناء " لدن " دلالتها على الملاصقة والقرب قال: طالما فحصت عن نظيرتها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان أن بناء " لدن لدلالتها على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية المفادة بـ " عند " وهذا معنى جزئي حقه الحرف(٢٨١).

والذي يفيده كلام السيوطي هذا أن علة بناء " لدن " الشبه المعنوي؛ لأن " لدن " دلت على الإلصاق والقرب، وكان حقهما أن يوضع لهما حرف يدل عليهما كما وضعوا للتنبيه والخطاب والتمني كذلك فلمّا ضمنت معنى هذا الحرف وأشبهته في معناه لزمت البناء، فهذا البناء للشبه المعنوي، ومثلها في ذلك مثل أسماء الإشارة.

وفي أمالي ابن الشجري: " قال أبو علي: فأما ما روي عن عاصم من قراءة " لدن " بكسر النون؛ فإن ذلك لالتقاء الساكنين، حيث سكنت الدال إسكان الباء من " سبُع "، وليست كسرة إعراب " (٢٨٢).

وأصل هذه اللغة أنهم حذفوا النون بعد إسكان الدال، ثم ردوها ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين تشبيهاً للدال بآخر الفعل مع النون الخفيفة ... ولما أشبه " لدن " الحروف، لم يحسن الحذف منه فاستكرهوه، وجعلوا النون بمنزلة الزائد.

ويفهم من ذلك أنه لما سكنت الدال من " لدن "، والنون ساكنة، التقى ساكنان سكون الدال للتخفيف، وسكون النون للبناء، وكسر الثاني منهما وهو النون، وهذه الكسرة كسرة التقاء الساكنين، وليست كسرة جر . فظهر بهذا أن " لدن " مبنية دائماً بخلاف " عند " فإنها معربة دائماً (٢٨٣).

والخلاصة نقول: من الأسماء التي لزمت الإضافة " لدن " ومعناها ابتداء الغاية في الزمان، أو المكان، وفيها لغتان:

الأولى: البناء عند أكثر العرب وعلة بنائها: شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد، وهو الظرفية وابتداء الغاية، وعدم جواز الإخبار بها، وعدم خروجها عند الظرفية إلا بجرها بـ " من " وهو الكثير منها، ولذلك لم ترد في القرآن إلا بـ " من ".

الثانية: إعرابها وهي لغة قيس، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم، والله تعالى أعلى وأعلم.

قطع قبل وبعد عن الإضافة

القراءة:

يقول ابن عقيل: "ومنه قراءة من قرأ [٢٨٤] ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[٢٨٥] بجر " قبل وبعد " وتنوينهما " [٢٨٦].

الدراسة :

أن الظرفين " قبل، وبعد " قطعا عن الإضافة لفظاً ومعنى، وإعراباً، وجاز تنوينهما؛ لأن الإضافة التي كانت سبباً في منع التنوين غير موجودة فبقي اسمان تامان ينونان تنوين التمكين كما تنون النكرات، وهذه من الحالات التي تعرب فيها ومن ذلك قول الشاعر [٢٨٧]:

فَسِاغَ لِيَ الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغُصُّ بالماءِ الحَمِيْمِ

فقوله: " قبلاً " قطعه عن الإضافة بتة، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه، ولذلك أعرب منوناً، وهو هنا منصوب على الظرفية، وفي التسهيل " وجعل بعض العلماء " قبلاً " معرفة، والتنوين عوضاً من المضاف إليه، فبقي الإعراب مع العوض كما كان مع المعوض منه " [٢٨٨].

أقول: ولما كان الظرف يفتقر لما بعده، وهو المضاف إليه، وقد حُذف، فإن هذا التنوين هو عوض عن المضاف إليه.

وفي المقاصد الشافية قال الشاطبي: "يعني أن العرب أعربوا " قبلاً " وما ذكر الناظم بعده .. إذا اعتقد تنكيرها وخلوها من تقدير الإضافة وتخفيفها، وذلك بالنصب فتقول، جئت قبلاً – تريد في زمان متقدم مطلقاً، لا تريد زماناً معيناً – وجئتك بعداً كذلك في زمان ما متأخر، حكى سيبويه عن بعض العرب وكذلك جئتك أولاً، وجلست فوقاً وتحتاً وخلفاً وأماماً وقداماً وما أشبه ذلك .. وأنشد السيرافي عن أبي زيد [٢٨٩]:

حَبّوُتُ بَهَا بَنّي عَمْرو بنَ عَوْفٍ عَلَىْ مَاْ كَاْنَ قَبْلاً مَنْ عِتَابِ

... فإن قيل: تخصيصه النصب في هذه الأشياء إذا قصد تنكيرها دون الجر والرفع، ظاهر التحكم من غير دليل، وأمر لا يساعده عليه سماع، فإن أكثر ما ذكر يدخل فيه الجر وغيره [٢٩٠].

ويذكر ابن مالك أن " قبل وبعد " ونحوهما، كان الأصل فيهما البناء في جميع أحوالها؛ لشبهها بالحرف لفظاً من حيث عدم التصرف ومعنى لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها، لكن عارض ذلك لزومها للإضافة، فأعربت، فلما قطعت عنها ونوي معنى المضاف إليه أشبهت معنى حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها لذلك بنيت(٢٩١).

ويعلل سيبويه بناء هذه الظروف لقطعها عن الإضافة ولعدم تصرفها في كونها معرفة بلا مُعَرّف، كما يعلل بناءها لشبهها بالحروف والأصوات حيث يقول: " فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة شُبهت بالأصوات، وبما ليس باسم ولا ظرف " (٢٩٢).

قال سيبويه: " وسألته – يعني الخليل عن قوله من دونٍ، ومن فوق، ومن تحت، ومن قبل، ومن بعد، ومن دبرٍ، ومن خلفٍ– فقال: أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف" ثم قال: " وكذلك: من أمام، ومن قدّام، ومن وراء، ومن قبل، ومن دبر" قال: " وزعم الخليل أنهن نكرات .. " (٢٩٣).

ونشير إلى أن الفراء أجاز التنوين رفعاً، ونص على أنه من ضرورة الشعر، وجعل منه قول الشاعر:

هتكتُ بَهَا بيُوتُ بَنْي طَرِيْف عَلَىْ مَاْ كَاْنَ قَبْلٌ مَنْ عِتَاب

وفيه " قبلُ " مرفوع، وقد نون، وحقه أن يكون مبنياً على الضم؛ لأن الإضافة فيه قطعت لفظاً، وقطعت معنى (٢٩٤).

وخلاصة ذلك أنه حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه فتكون حينئذٍ نكرة وتنون وتعرب، والحال هذه؛ لأنهما حينئذ اسمان تامان كسائر الأسماء النكرات، فتقول: جئتك قبلاً وبعداً، ومن قبلٍ ومن بعدٍ . والله أعلم.

حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على جره

القراءة :

يقول ابن عقيل: " وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جره، والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ، بل مقابل له كقوله تعالى: ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ ﴾(٢٩٥) في قراءة (٢٩٦) من جر " الآخرة " (٢٩٧).

الدراسة :

قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جره، وشرط ذلك في الغالب أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مضاف مذكور يماثله لفظاً ومعنى مثل: ما مثل عبدالله ولا أخيه يقولان ذلك، والتقدير: ولا مثل أخيه، ومن غير الغالب أن يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً بغير عطف نحو: قراءة ابن جمّاز (والله يريد الآخرة) أي: عمل الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفاً، بل المعطوف جملة فيها المضاف المحذوف، وعلى ذلك فيكون جر " الآخرة " من الكثير إذا قدر المحذوف من لفظ المذكور قبله، وهو " عرض" ويكون من القليل إذا قدر المضاف المحذوف من غير لفظ المذكور، والتقدير: تريدون عرض الدنيا والله يريد باقي الآخرة.

في المحتسب : " قال أبو الفتح: وجه جواز ذلك على عزته وقلة نظيره أنه لما قال " تريدون عرض الدنيا " فجرى ذكر العرض فصار كأنه أعاده ثانياً فقال: عرض الآخرة، ولا ينكر ذلك الأتري إلى بيت الكتاب [٢٩٨].

أَكُلَّ امْرِئٍ تْحسَبِينَ امْرأً ونارٍ تُوقّدُ باللّيلِ نَارَا [٢٩٩]

وأن تقديره: وكل نارٍ، فناب ذكره " كلا " في أول الكلام عن إعادتها في الآخر حتى كأنه قال، وكل نارٍ هرباً من العطف على عاملين، وهما " كل، وتحسبين ".

أقول: يبدو لي أن الناظم، وابن عقيل لم يشترطا في جواز الحذف تقدم نفي أو استفهام كما في البيت السابق، وهذا الرأي مرجوح بوجود الحذف مع عدم الشرط، ورجح ذلك الشاطبي فقال: " الصواب عدم اشتراط ذلك الشرط، وأن هذه المسألة تضمنت مسألتين:

إحداهما: مسألة ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذلك وما كان مثلها. وذلك مما يتعين فيه حذف المضاف..

والثانية: مسألة ما كلٌّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة، وهذا النمط في نفسه محتمل لأن يكون من باب العطف على معمولي عاملين .. ومحتمل أن لا يكون من باب حذف المضاف – كما قال الناظم – فهو قد ضمَّ المسألة في ضابطه وحكم فيها بأحد الوجهين دون الآخر، فدلّ

على أنه لم يَر فيه جواز العطف على معمولي عاملين، وأن رأيه في مسألة العطف رأي سيبويه، وأكثر النحويين، خلافاً للأخفش ومن وافقه [٣٠٠]، والخلاف فيها خلاف في تأويل. [٣٠١]، فيكون على ذلك بحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جره، والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ بل مقابل له. وهذا الحذف قليل، ومنهم من يقدره: " والله يريد عرض الآخرة " فيكون من النوع الذي المحذوف فيه يماثل الملفوظ وهذا كثير حذفه، وهو ما قدره ابن عقيل في المسألة. والله أعلم.

حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله

القراءة :

يقول ابن عقيل: " ومثله قراءة من قرأ شذوذاً [٣٠٢] ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [٣٠٣] أي: فلا خوف شيء عليهم " [٣٠٤].

الدراسة :

إن المضاف إليه قد يحذف، وينوى ثبوت لفظه، ويبقى المضاف معرباً على حاله، ولم يعطف مضاف إلى مثل المحذوف من الأول فـ " خوف " معرب بغير تنوين، وذلك لأن المضاف إليه حذف ولفظه منوي، ولم يعطف عليه، اسم عامل في مثل المحذوف وهذا من غير الغالب والحاصل أن حذف المضاف إليه وبقاء المضاف معرباً يكون في حالتين الأولى كثيرة وهي إذا حذف المضاف إليه، وعطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم: " قطع الله يد من قالها، ورجل من قالها " التقدير: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، محذوف ما أضيف إليه " يد " وهو : من قالها لدلالة ما أضيف إليه " رجل " وعليه فهذا من وادي الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه وهو مذهب المبرد، وذهب إليه ابن مالك [٣٠٥].

وفي المقاصد الشافية: " وقرأ ابن محيصن فيما يروى عنه – " فلا خوفُ عليهم " برفع الفاء من غير تنوين أي: فلا خوف شيءٍ عليهم، وعلى هذا حمل المؤلف قول بعض العرب " سلام عليكم " بغير تنوين أي سلام الله عليكم "، وقال ذو الرمة : [٣٠٦]

فَلَمَّـــا لَبْســـن اللّيـــلَ أَوْحِـــينَ نَصَّـــبَتُ لـــهُ مـــن خـــذا آذانهـــا وهـــو جـــانحُ

أراد: أو حين أقبل كذا قدره ابن جني: فمثل هذا عنده غير مقيس" وإنما جاز مـــا تقدم دون هذا لقلة هذا بالنسبة إلى ذاك ؛ ولأن المضاف فيما تقدم لما كان مذكوراً مماثلاً للآخر، صار أحدهما كأنه مُغنٍ عن صاحبه، بخلاف ما استثنى فإنه لا دلالة في اللفظ على المحذوف، فإن لم يكن من شأن اللفظ أن يبقى على حاله قبل الحذف وصار كـــ " قبل وبعد " وبابهما إذا قطعت عن الإضافة تلحقها الأحكام التي من شأنها أن تلحق غيـــر المضـــاف فلهذا فرّق الناظم بين الموضعين " [٣٠٧].

ومنه قول الشاعر : [٣٠٨]

وَمـــنْ قَبْـــلِ نَـــأْدَى كُـــلُّ مَـــوْلَى قَرَابـــةٍ فَمَـــا عَطَفَـــتْ مَـــوْلىً عَلَيْـــه العَوَاْطِـــفُ

فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذي كان قبل الحذف من غير تنـــوين مع أن الشرطين – وهما العطف والمماثلة – غير متحققين؛ لأنه ليس معطوفـــاً عليـــه اســـم مضاف إلى مثل المحذوف، وهذا قليل، فحذف ما أضيف إليه " قبل " وأبقاه على حاله لو كـــان مضافاً، ولم يعطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف والتقدير: ومن قبل ذلك، وتأويـــل حـــذف المضاف إليه هو رأي المبرد؛ لأنه يقدر المسألة إعمالية، والمختار عنـــد البصـــريين إعمـــال الثاني فكذلك هنا .. وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضـــاف والمضـــاف إليـــه، فصار في التقدير: يد ورجلهِ من قالها ثم الهاء اجتزاءً بـــ " مَنْ " عن الضمير وإصلاحاً للفـــظ فصار يد ورجل من قالها [٣٠٩].

والراجح عند الناظم الأول لأنك بين أمرين: أن تقدر المسألة من بـــاب الفصـــل بـــين المضاف والمضاف إليه، أو تجعلها إعمالية أما الأول فخاص بالشعر أو شاذ في الكلام؛ لأنـــه قبيح أن يفصل بين شيئين هما كشيء واحد وليسا في تقدير المنفصلين، بل الثاني حالٌّ مـــن الأول محل التنوين فلم يسغ الفصل بينهما [٣١٠].

هذا وقد اعترض ابن عقيل على شرط الحذف الذي ذكره الناظم حيث يقول: " وقد يفعل ذلك وإن لم يُعطفْ مضاف إلى مثل المحذوف من الأول كقوله:

ومِنْ قَبْلُ نَادَى كُلُ مولى قَرَابَة .... البيت

فحذف ما أضيف إليه " قبل " وأبقاه على حاله لو كان مضافاً، ولم يُعطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف، والتقدير: " ومن قبل ذلك " ، ومثله قراءة من قرأ شذوذاً (فلا خوف عليهم) أي: فلا خوف شيء عليهم [٣١١].

وابن عقيل مسبوق في هذا الاعتراض بأبي حيان [٣١٢]، واعتراضهما صحيح. ولكن الناظم صرّح في (شرح الكافية الشافية) [٣١٣] أن هذا الشرط الذي ذكره إنما هو شرط لكثرة الحذف؛ لأن المذكور حينئذ يدل على المحذوف، فيكون في قوة المنطوق به.

وأجاز ما أجازه أبو حيان، وابن عقيل من حذف المضاف إليه، وإبقاء المضاف على ما كان عليه قبل الحذف بدون شرط العطف [٣١٤].

وخلاصة ذلك أن المضاف إليه قد حذف في هذه القراءة وهو " شيء " وبقي المضاف على حاله كما لو كان مضافاً، ولم يعطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف، والتقدير: ولا خوف شيء عليهم.

ونستطيع أن نقول: إن الحذف واقع في المضاف، والمضاف إليه، ويدل عليه واقع الحال، أو ضمير يعود عليه، أو دلالة السياق، أو بناء المضاف، أو إعرابه، وقد يحذف التنوين منه دلالة على الحذف سواء أكان اسماً أم جملة، والبحث يميل إلى رأي الناظم في هذه المسألة. والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

جواز الفصل بين المصدر والمضاف إلى الفاعل بالمفعول

القراءة :

يقول ابن عقيل: " فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [٣١٥] في قراءة ابن عامر [٣١٦] بنصب " أولاد " وجر الشركاء " [٣١٧].

الدراسة :

أجاز النحاة الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا كان المضاف مصدراً عاملاً، والمضاف إليه فاعله، والفاصل بينهما مفعول المصدر فـ " قتل " في قراءة ابن عامر مصدر عامل على تقدير " أن يقتل " وهو مضاف ، و " شركائهم " مضاف إليه، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله و " أولادهم " مفعول المصدر "قتل"، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير – والله أعلم – زين لكثير من المشركين أن يقتل شركاؤهم أولادهم ، والحاصل أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائز بثلاثة شروط :

أحدها: أن يكون المضاف اسماً يشبه الفعل، وذلك المصدر المقدر بـ " أن " والفعل واسم الفاعل، واسم المفعول؛ لأنها التي تعمل عمل الفعل وتؤدي معناه على التمام.

والثاني: أن يكون الفاصل بينهما معمولاً للمضاف، ولا يكون أجنبياً منه معمولاً لغيره.

والثالث: أن يكون منصوباً على المفعولية، أو الظرفية، فلا يكون مرفوعاً به، ويجري مجرى الظرف المجرور إذ هما في الحكم واحد، فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة ساغ القياس، وإنما قلنا بالقياس لما ثبت فيه من السماع الذي يقاس على مثله فمن ذلك قراءة ابن عامر: " وكذلك زين .. الآية " وهذه القراءة وحدها عذرٌ لمن قاس في هذا الموضع؛ لأنها نُقلت عن موثوق بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة كأمثاله الذين لم يعلم منهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، وتجويز ما قرأ به في النحو قوي ذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، واستوفى الشروط المذكورة فلو لم تستعمل العرب الفصل لاقتضى القياس استعماله، فالأولى في هذه القراءة أن تجعل حجة في الجواز، فإنها من أقوى ما يحتج به، وقد جاء ما يؤيدها من السماع والقياس فمنها قول الطرماح (٣١٨).

يَطُفْنَ بجُوزيِّ المرَاتع لَمْ تُرَع بَوَاديه من قَرْعِ القِسيِّ الكَنَائِنِ

وأنشد الأخفش: (٣١٩)

فَزَ جَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زجَّ القَلوصَ أبي مَزَادَهْ

قال أبو حيان [٣٢٠]: " وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر. وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات .. ولا التفات إلى قول ابن عطية[٣٢١]: " وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر " .

ولا التفات أيضاً إلى قول الزمخشري [٣٢٢]: " إن الفصل بينهما يعني بين المضاف والمضاف إليه فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجاً مروداً، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ". والذي حمله على ذلك أنه رأي في بعض المصاحف " شركايهم " مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب انتهى " .

قال أبو حيان [٣٢٣]: وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءةً متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم.

ولا التفات أيضاً لقول أبي علي الفارسي: " هذا قبيح قليل الاستعمال، ولو عدل عنها – يعني ابن عامر – كان أولى؛ لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف، وإنما أجازوه في الشعر ".

قال أبو حيان: وإذا كانوا قد فصلوا ين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام – إن شاء الله – أخيك، فالفصل بالمفرد أسهل، وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار. قرأ بعض السلف: " مخلفَ وَعْدَه رُسُلِه " " بنصب " وعده " وخفض " رسله " .

وقال العكبري في هذه القراءة [٣٢٤]: " وهو بعيد، إنما يجيء في ضرورة الشعر " أي الفصل بالمفعول بين المصدر ومعموله.

وقال النحاس [٣٢٥] : " فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف؛ لأنه لا يفصل، فأما الأسماء غير الظرف فلحن ". وقال البيضاوي " وهو ضعف في العربية...".

قال الشهاب [٣٢٦] : " تبع فيه الزمخشري وهو من سقطاته، وسوء أدبه على الله، الذي يُخشى فيه الكفر كما قال في الانتصاف. والقراءات السبعة لابد فيها من نقل صحيح أو متواتر فيما عدا الأداء على المشهور، وأي مسلم يُقدم على أن يقرأ كلام الله برأيه، ويتبع رسم المصحف من غير سماع خصوصاً هؤلاء الأئمة الأعلام الواقفين على دقائق الكلام، وهو يظن أن القرآن يقرأ بالرأي كما ذهب إليه بعض الجهلة مع أنه ليس بصحيح؛ لأنهم فرقوا بين المضاف الذي يعمل وغيره، فإن الثاني يفصل فيه بالظرف، والأول إذا كان مصدراً ونحوه يفصل بمعموله مطلقاً؛ لأن إضافته في نية الانفصال، ومعموله مؤخر رتبة، ففصله كلا فصل: فلذا ساغ فيه، ولم يخص بالشعر كغيره، كما صَرَح به ابن مالك.

وخطأ الزمخشري لعدم فرقة بينهما، وظنه أنه ضرورة مطلقاً. وأما ادعاء حذف المضاف إليه من الأول، والمضاف من الثاني كما ذهب إليه السكاكي فتكلف نحن في غنى عنه، وكلام الله أحق أن تجري عليه القواعد، وترجع إليه، لا أن يرجع إلى غيره. والعجب ممن أثبت تلك القواعد برواية واحد عن جاهلي من العرب، فإذا جاء إلى النظم توقف في الإثبات به ... " .

وقال مكي في الكشف [٣٢٧] : " وهذه القراءة فيها ضعف، للتفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف لاتساعهم في الظروف وهو في المفعول في الشعر بعيد، فإجازته في القرآن أبعد ".

أقول: وقد وقف كثير من النحويين – كما رأينا – ومنهم ابن مالك، وأبو حيان مع هذه القراءة وردا على من عابها بأبلغ رد مبينين أنها ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها بل لقد احتجوا بها على جواز الفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه، وقد

تكلم في هذه القراءة بنحو غير مرضي غير واحد من الأعلام، منهم من ضعفها ومنهم من جهّل قارئها، وكلهم أتى بما يلام عليه، لأنه أنكر قراءة قد صحت عن إمام من أئمة المسلمين، ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنها استعملته في النثر لرجع عن قوله، فما بالـه لا يكتفي بناقلي القراءة عن التابعين عن الصحابة – رضي الله عنهم أجمعين – فلا يسمع قول من قال بتخطئة ابن عامر والغض منه بأنه اتبع رأيه، وخط المصحف، وترك الرواية، وأن تلك القراءة لحن وغير جارية على أصول العرب، فإن هذا القول تخرُصٌ عليه، وعدم توفية لحق الإمامة ولقاء الصحابة والأخذ عنهم إذ كان من شيوخه الذين عوّل عليهم عثمان بن عفان – رضي الله عنهم أجمعين – وأيضاً فهو ممن اتفق الجم الغفير على اتباعه الأثر وعدم أخذه بالرأي كسائر السبعة وغيرهم، ممن اشتهر بنبذ الرأي واتباع السند في القراءة، ولا أعني بهذا الكلام من زعم أن مثل هذا مختص بالشعر، وأنه شاذ غير مقيس، فإن قائل ذلك مقرٌ بأنه لم يحفظ مثله في كلام العرب، أو لم يكثر كثرة تعتبر في القياس، أو لم يدرك وجه القياس فيه، أو أدركه لكن رآه ضعيفاً فمثل هذا لا كلام معه ولا عَتْب عليه، وإنما المراد من زعم أن هذه القراءة خطأ، وأن ابن عامر رأى في مصحف الشاميين فيه ياء مثبتة في " شركائهم " فقدر أن الشركاء هم المضلون لهم الداعون إلى قتل أولادهم فأضاف القتل إليهم كما يضاف المصدر إلى فاعله، ونصب الأولاد الخ ما قالوه [٣٢٨] ... والله تعالى أعلم وأعلم بالصواب.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف

القراءة :

يقول ابن عقيل: "ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل قراءة بعض السلف [٣٢٩] ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ [٣٣٠] بنصف " وعد " وجر " رسل " [٣٣١].

الدراسة :

أجاز النحاة الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا كان المضاف اسم فاعل، والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، فقد أضيف " مخلف " إلى المفعول الأول، " رسله "، وفصل بينهما بالمفعول الثاني " وعده " أراد مخلف رسله وعده، وهذا جائز في سعة الكلام، والكلام في تلك القراءة كسابقتها، وهذه القراءة وسابقتها تعد من السماع، وأما وجه القياس فإن ما تقدم من الشواهد اشتمل على فصل بفضلةٍ بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل في المعنى، أو مفعول وبين معموله فحسن ذلك من ثلاثة أمور:

أحدهما: كون الفاصل فضلة، إما ظرفاً أو مفعولاً به، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد.

والثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

والثالث: كونه مقدر التأخير، من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية مع المفعولية أو المفعولية مع الظرفية [٣٣٢]، واعترض عليها بعضهم قال أبو جعفر الطوسي: وهي شاذة رديئة لأنها لا يجوز أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه .. والصحيح ما عليه القراء [٣٣٣] وقال الزمخشري " وهذه في الضعف كمن قرأ ﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[٣٣٤].

وقال الزجاج: " وهذه القراءة التي بنصب الوعد، وخفض الرسل شاذة رديئة لا يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه " [٣٣٥] وناقش أبو حيان [٣٣٦] هذه الآراء في سورة الأنعام، وذكر معها آية سورة إبراهيم هذه ... والله تعالى أعلم بالصواب.

مجيء المصدر على " فِعّال "

القراءة:

يقول ابن عقيل: " وقد قرئ [٣٣٧]: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [٣٣٨] بتخفيف الذال" [٣٣٩].

الدراسة :

إن مصدر " فعّل " بتشديد العين الصحيح اللام يأتي على وزن : " فَعَال " بتخفيف العين، وعليه قراءة التخفيف وفي الارتشاف: " ومصدر " فعّل" إن كان معتل اللام " تفْعِلة نحو : زكى تزكية .. أو صحيحة غير مهموز بنحو : كرّم تكريم، وشذ فيه تفعلة ونحو: جرب تجربة في ألفاظ، وفِعّال قالوا: كلّمته كِلاّما، وحملته حِمّالاً، وقد خُرج عليه قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ ،في قراءة من خفف من المشدد،وقيل هو مصدر على غير المصدر(٣٤٠).

قال الشاطبي: " وندر في مصدر " فَعّل " (الفعّال) بالتشديد قالوا: كذبته كذاباً وفي القرآن، وكذبوا بآياتنا كذابا" (٣٤١).

وقال سيبويه: " وأما فعّلت فالمصدر منه على التفعيل، جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في " فعّلت "، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال فغيروا أوله كما غيرّوا آخره " (٣٤٢)، وجعل سيبويه " التفعلة " لازماً في الناقص والمهموز، وجعله ابن مالك واجباً في الناقص غالباً في المهموز (٣٤٣)، وفي مجيء المصدر على " فِعَال " قال سيبويه: " وقد قال ناس: كلمته كلاماً وحملته حِمالاً أراد أن يجيئوا به على الإفعال، فكسروا أوله، وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفاً مكان حرف ولم يحذفوا كما أن مصدر أفعلت واستفعلت جاء فيه جميع ما جاء في استفعل وأفعل من الحروف، وقد قال الله عز وجل ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾(٣٤٤).

ويرى المبرّد أن فعلاً أصل حيث قال: " ولو جاء به جاء على الأصل لكان مصيباً قال تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ (٣٤٥).

وذكره ابن قتيبة ولم ينص على قله " فِعَال " أو قياسيته، أما الزجاجي فلم يذكر تفعيلاً لوزن " فعّل " (٣٤٦)، ونص الجرجاني على ندوره (٣٤٧) وعبارة الزمخشري وابن يعيش هي عبارة سيبويه (٣٤٨) وذكر المحقق الرضي أن فَعالاً " وإن كان قياساً لكنه صار مسموعاً فلا

يقاس عليه [٣٤٩]، والوارد في التسهيل من قول ابن مالك [٣٥٠]، وقد يُقال: فعّل فِعَالاً يفيد قلته عنده .

وخلاصة القول ما قاله الفراء عن " الكذّاب " هي لغة يمانية فصيحة يقولون: كذبت به كذاباً وخرقت القميص خِراقاً، وكل فعّلت فمصدره: فَعّال مشدد: قال لي أعرابي منهم على المروة: آلحلق أحب إليك أم القصّار ... وكان الكسائي يخفف: " لا يسمعون فيها لغواً ولا كذاباً "؛ لأنها ليست بمقدرة بفعل يصيرها مصدراً، ويشدد، و " كذبوا بآياتنا كذاباً؛ لأن " كذبوا " يفيد الكذاب [٣٥١]، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

حذف همزة التسوية

القراءة :

يقول ابن عقيل: " أي قد تحذف الهمزة – يعني همزة التسوية، والهمزة المغنية عن " أي " – عند أمن اللبس، وتكون " أم " متصلة كما كانت والهمزة موجودة، ومنه قراءة ابن محيصن[٣٥٢] ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [٣٥٣] بإسقاط الهمزة من أنذرتهم " [٣٥٤].

الدراسة :

قد تحذف همزة التسوية التي تكون قبل أم المتصلة إذا دلَّ دليل على ذلك، وقد حذفت في هذه القراءة تخفيفاً؛ لأن في الكلام ما يدل عليها، وحذفها لا يؤدي إلى خفاء المعنى، والوقوع في اللبس، وتبقى " أم " متصلة كما كانت والهمزة موجودة، فالهمزة قد تحذف من اللفظ، وهي مرادة في المعنى، وذلك قليل في الكلام، ولكن لا يجوز إلا إذا أمن اللبس بالخبر عندما تحذف، فإذا قلت: (ما أدري قام زيدٌ أم قعد) فهو على تقدير الهمزة لدلالة الكلام عليها. وفي قراءة ابن محيصن ... بهمزة واحدة فالمراد " أأنذرتهم " محذوف الهمزة ومن ذلك ما أنشد سيبويه للأسود بن يعفر [٣٥٥]

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِيْ وإنْ كُنْتُ دَارِيَاً شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بُنُ مُنْقَرِ

وأنشد أبو الحسن في الكتاب لعمر بن أبي ربيعة [٣٥٦]:

لَعَمْــرُكَ مَــا أَدْرِي وإِنَ كُنْــتُ دَارِيَــاً بَسِــبْعٍ رَمَــيْنَ الجَمَــرَ أَمْ بِثَمــانِ ؟

والعرب قد تحذف الهمزة إذا دلّ عليها الدليل مطلقاً، فقد قيل في قوله: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [٣٥٧] إنه على تقدير: أو تلك نعمة ... ولكن هذا كله قليل كمــا قيــل، ووجه قلته أن حذف الحرف إجحاف؛ لأنه من اختصار المختصر.

قال ابن جني: " أخبرنا أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس، وذلــك أن الحرف نائب عن الفعل بفاعله ألا ترى أنك إذا قلت: (ما قام زيد) فقد نابت (ما) عن أنفــي كما نابت (إلا) عن (استثنى) وكما نابت الهمزة عن (استفهم)، وكما نابت حروف العطف عــن (أعطف) ونحو ذلك " [٣٥٨].

فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً، واختصار المختصر إجحاف به؛ إلا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه [٣٥٩].

والحاصل أن " أم " المتصلة منحصرة في نوعين؛ لأنها إما أن تتقدم عليها همــزة التسوية، أو همزة يطلب بها وبأم التعيين، وإنما سميت في هذين النوعين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وقيل: لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة؛ لأنهما جميعاً بمعنى " أي" ورجح هذا عــن الأول، لأن اعتبار هذا المعنى راجع إليها نفسها لا إلى أمر خارج عنها بخلاف الأول فإن الاتصال فيه إنما هو بين السابق واللاحق، فإطلاق الاتصال عليها إنما هو باعتبار متعاطفيها المتصــلين بها، فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها [٣٦٠]. والله تعالى أعلم وأعلم.

العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار

القراءة :

يقول ابن عقيل: "أي جعل جمهور النحاة إعادة الخافض – إذا عطف على ضمير الخفض – لازماً، ولا أقول به لورود السماع نثراً ونظماً بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فمن النثر قراءة حمزة [٣٦١]، ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [٣٦٢] بجر " الأرحام " عطفاً على الهاء المجرورة بالباء " [٣٦٣].

الدراسة :

جمهور النحاة لا يجيزون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار فإذا قلت: مررت بك، فأردت العطف عليه قلت: وبزيد، ولا تقول وزيد كما في التنزيل الكريم ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ﴾ [٣٦٤]، ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾ [٣٦٥] و﴿ ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [٣٦٦]، وكذلك إن كان الخافض اسماً نحو: جلست عندك وعند زيدٍ وفي القرآن: ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾ [٣٦٧]، وهو كثير أيضاً، فهذا لازم عند البصريين [٣٦٨] وليس عود الخافض بلازم، وفقاً ليونس والأخفش والكوفيين، وتبعهم الناظم بل يجوز عندهم ألا يُعاد الخافض فتقول: مررت بك وزيدٍ، ونقل عن الشلوبيين في بعض المواضع اختيار هذا الرأي [٣٦٩]، واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس [٣٧٠] أما السماع فقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ في قراءة حمزة " والأرحامِ "، وبقوله تعالى: ﴿ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [٣٧١] فقالوا: " والمقيمين " معطوف على الكاف في " قبلك " وبقوله تعالى : ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [٣٧٢] بجر "المسجد " عطفاً على الضمير [٣٧٣] وبقول الشاعر : [٣٧٤]

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

... وأما القياس فقالوا: كما يجوز العطف على الظاهر المجرور بغير إعادة الجار فتقول: مررت بزيدٍ وعمروٍ، فكذلك يجوز في الضمير بجامع اشتراكهما في الاسمية والعطف [٣٧٥].

وأما البصريون فمنعوا جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، وقالوا: لأن الضمير المجرور أشبه التنوين، والتنوين لا يعطف عليه فكذلك لا يعطف على الضمير المجرور [٣٧٦]، فإذا أعدنا الجار كنا قد عطفنا جاراً ومجروراً على جار ومجرور، ووجه الشبه بين الضمير المجرور والتنوين أن الضمير المجرور على حرف واحد لا يمكن فصله وحال محل التنوين، وهذا المجموع هو علة الشبه لا كل جزء منه، فقولنا على حرف واحد يخرج منه الظاهر، فإن قيل: ففي الضمير المجرور ما ليس على حرف واحد، فليجز العطف عليه من غير إعادة الجار قيل: مسلم؛ ولكنه لما فارق الظاهر فإن فيه ما هو على حرف واحد طردنا الباب في الجميع [٣٧٧].

واستدل سيبويه على ذلك بأن الضمير المتصل لا يتكلم به إلا معتمداً على ما قبله، فهو كالتنوين في الاسم، فلما ضعف عندهم كرهوا أن يعطفوا اسماً يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه [٣٧٨].

وقد وافق الفراء سيبويه فيما ذهب إليه وحجته " أن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوضٍ وقد كُني عنه " [٣٧٩]، ولهذا فقد رمى قراءة حمزة (والأرحامِ) بالجر بالقبح[٣٨٠]، وقال تعليقاً على قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ [٣٨١] وقد يقال إن " مَنْ " في موضع خفض، يراد (جعلنا لكم فيها معايش ولمن). وما أقل ما تَردّ العرب مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه [٣٨٢]، وهو بهذا قد وافق الجمهور في رأيهم.

لكنه ذهب في موطن آخر إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر مخالفاً بذلك رأي الجمهور، حيث قال: " وقوله: ﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [٣٨٣] ... فموضع " ما " رفع، كأنه قال: (يفتيكم فيهن ما يتلى عليكم)، وإن شئت جعلت " ما " في موضع خفض " [٣٨٤] وهو بهذا قد ناقض نفسه.

واحتج المازني على ذلك بأنه " لا يجوز عطف الضمير المجرور على المظهر المجرور، فلا يجوز أن يقال: " مررت بزويد وكَ " فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور، فلا يقال: " مررت بك وزيدٍ "؛ لأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً لا يجوز أن يكون معطوفاً عليه" (٣٨٥).

والجواب عما قاله الكوفيون : أما السماع فلا شاهد لهم في شيء منه :، وأما " الأرحام " فليست الواو فيه عاطفة، وإنما هي للقسم، وجواب القسم قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ (٣٨٦)، وأما " والمقيمين" فلا نسلم أنه مجرور بالأصالة. بل هو منصوب على المدح تقديره: والله أعلم: أمدح المقيمين الصلاة (٣٨٧) كما جاز في الآية الأخرى ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ ﴾ (٣٨٨) وأما " والمسجد الحرام " فلا نسلم أن جره بالعطف على الضمير بل بالعطف على " سبيل الله " (٣٨٩) .

قال الشاطبي: " وذلك لا يتعين شاهداً وإن كان قد رجحه؛ لأنه المعنى ليس على أنهم كفروا بالمسجد الحرام، وإما المعنى على أنهم صدوا عن المسجد الحرام فهو عطف على " سبيل " (٣٩٠)، وعيّن الفارسي في الحجة (٣٩١) حمل الآية على هذا ولم يعتبر ما اعتبره المؤلف والشلوبين من لزوم الفصل بين المصدر الموصول ومعموله بأجنبي بتقدير العطف على " سبيل الله " (٣٩٢).

على أننا نقول يجوز في جميع ما ذكر من الآي والأبيات أن يكون ما ذكروه مجروراً بالعطف ليس مجروراً بالعطف، بل بحرف جر مقدر من لفظ الحرف الذي ظهر، وجاز أن يحذف حرف الجر ويبقى عمله لمَّا تقدمه حرف من لفظه كما قال ذلك سيبويه في تخريج العطف على عاملين (٣٩٣).

وأما الأبيات فلا يضرنا حملها على الشذوذ، فلا يكون لهم فيها شاهدٌ، وإن كان يجوز لنا أن نتمحل فيها غير الشذوذ، ولكن يطول ...

وأما ما ذكروه من القياس، فالفرق فيما ذكرنا من الدليل، وهو كون الظاهر ليس على حرف واحد، وأنه يجوز الفصل بينه وبين جاره – في المضاف – بالظرف فلا يشبه التنوين، فظهر الفرق بين المضمر والظاهر فلا يصح القياس مع قيام الفارق (٣٩٤).

ووجه التعليل بهذا أنه لما صار كبعض اسم كرهوا العطف عليه إذ لو عطفوا عليه مع الجار لكان من عطف اسم على اسم وحرف أي: من عطف اسم على جار ومجرور وذلك قبيح، فلما يكن بد من إعادة الخافض؛ لأن الكلام يقتضيه، وللمناسبة أيضاً بين المعطوف، والمعطوف عليه حتى يكون كعطف الجار والمجرور على مثله [٣٩٥].

وفي المحصول: " وقراءة حمزة " والأرحامِ " توجه على أن الواو للقسم، والمقسم به محذوف المعنى: " ورب الأرحام " وأراه ضعيفاً؛ لأن القسم للتأكيد، فهو من مظان الإطالة فلا يليق به الحذف، أو على أن " الأرحام " مقسم بها تعظيماً، أو على أنها مجرورة بياء مقدرة حذفت لدلالة الأولى عليها ... وهنا تنبيه وهو أن ابن برهان [٣٩٦] نقل عن الجرمي أنه يجيز العطف على المضمر المجرور بعد تأكيده، ولا يعيد الجار فيقول: مررت بك أنت وزيدٍ، ولم أقف على شاهد لذلك " [٣٩٧].

ولكنا نقول: إن الجر عند البصريين جاء على القسم، وهو ضعيف؛ لأن الأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء، ولا يخفى أن قراءة حمزة بالجر قراءة سبعية معتمدة متواترة، والقراءة سنة متبعة، ومع ذلك فقد رفض البصريون قبولها وخطأوها، ولحنوا القارئ بها، وماذا عليهم لو قبلوا تلك القراءة، فيرى البحث قبول رأي الكوفيين ومن تابعهم ورجاحة هذا الرأي؛ لأنه يعتمد على أدلة لا يصح الطعن فيها [٣٩٨]. والله تعالى أعلى وأعلم.

جواز النصب في جواب الترجي حملاً له على التمني

القراءة :

يقول ابن عقيل: " أجاز الكوفيون قاطبة أن يعامل الرجاء معاملة التمني فينصب جوابه المقرون بالفاء كما نصب جواب التمني، وتابعهم المصنف، ومما ورد منه قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [٣٩٩] في قراءة من[٤٠٠] نصب " أطلع " وهو حفص عن عاصم " [٤٠١].

الدراسة :

أجاز الكوفيون نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء الواقعة في جواب الترجي لأنهم يجيزون أن يعامل الرجاء معاملة التمني مستدلين على ذلك بقراءة النصب من إنزال الترجي منزلة التمني وأما البصريون فهو عندهم جواب للأمر " ابنِ"

ويرى ابن مالك أن الفعل ينتصب بعد الفاء في الرجاء فتقول في الرجاء: لعل لي مالاً فأنفق منه، وقرأ حفص عن عاصم (لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع) بنصب (أطلع)، وقرأ عاصم أيضاً ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [٤٠٢] بنصب " فتنفعه " [٤٠٣]، وذلك كله على جواب (لعل) ومعناها الترجي، وأنشد الفراء:[٤٠٤]

عَلـــيَّ صُـــرُوفَ الـــدهرِ أو دولاتِهـــا يـــــدللنا اللّمَّـــــةَ مِـــــنْ لَماتِهَـــــا

فيســـــتريحَ القَلـــــبُ مِـــــنْ زَفَرَاتِهَـــــاْ

بنصب " فيستريح القلب من زفراتها " والنصب بعدها ليس بكثير، لم يطرد في الكلام أن يُقال : " لعلك تأتينا فتحدثنا، ولكن جاء في الكلام الفصيح الذي هو القرآن فلا يقال: إنه ممتنع، وقد حكى ابن المؤلف – أي ابن الناظم – في التكملة عن البصريين أنهم يمنعون النصب بعد " الرجاء "؛ لأنه في حكم الواجب وحُكيَ جوازه عن الكوفيين بناء على كون " لعل " تأتي للاستفهام وللشك فيجاب في الوجهين، ومن أمثلتهم : لعلي سأحج فأزورك، والاستفهام بـــ " لعل " غير معروف عند البصريين ... والصحيح أنها محمولة على التمني في نصب الجواب؛ لأن التمني والترجي متقاربان في المعنى، فكأنهم أشربوا (لعل) معنى (ليت) فنصبوا[٤٠٥].

ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب منصوب، وتأولوا قراءة النصب بأن " لعل " أشربت معنى " ليت " ؛ لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني [٤٠٦].

وفي الارتشاف : سماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء، ومن وافقه من الكوفيين [٤٠٧].

وقال النحاس: " وقرأ الأعرج " فأطلع " بالنصب قال أبو عبيد: على الجواب قال أبو جعفر: " معنى النصب خلاف معنى الرفع؛ لأن معنى النصب: متى بلغت الأسباب اطلعت، ومعنى الرفع لعلي أبلغ الأسباب ثم لعلي أطلع بعد ذلك " (٤٠٨).

والبحث يرى أن هذه القراءة ليست حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملاً له على التمني على اعتبار الفاء للسببية في كل منهما. والله أعلى وأعلم.

حكم المضارع المعطوف على فعل الشرط أو الجواب

القراءة :

يقول ابن عقيل: " إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم والرفع، والنصب، وقد قرئ بالثلاثة (٤٠٩) ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ (٤١٠) بجزم " يغفر " ورفعه ونصبه " (٤١١).

الدراسة :

الفعل المضارع المقترن بالفاء أو بالواو إذا ولي فعل الشرط وجوابه جاز فيه ثلاثة أوجه تمثلها ثلاث قراءات.

أ- الجزم عطفاً على الجواب المجزوم.

ب- الرفع على الاستئناف.

ج- النصب على إضمار " أن " كما ينصب بعد واو المعية، وفاء السببية قال سيبويه : " فإذا انقضى الكلام ثم جئت بـ " ثم "، فإن شئت جزمت وإن شئت رفعت، وكذا الفاء والواو إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو وبلغنا أن بعضهم قرأ قوله تعالى وذكر الآية " (٤١٢).

وروى بالأوجه الثلاثة قول الشاعر : (٤١٣)

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلَكْ ... رَبِيعُ النَّاسِ والبَلَدُ الحَرَامُ

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ... أَجَبَّ الظهرُ لَيْسَ لهُ سَنَامُ

روى بجزم " نأخذ " ورفعه ونصبه.

وجاز النصب بعد الفاء والواو أثر الجزاء؛ لأنه مضمون غير محقق الوقوع فأشبه الواقع بعد الاستفهام [٤١٤].

قال سيبويه: " وسألت الخليل عن قوله: " تأتني فتحدثني أحدثك، وإن تأتني وتحدثني أحدثك بنصب ما بعد الفاء والواو فقال هذا يجوز، والجزم الوجه " [٤١٥]، ووجه الجزم أنه اتبع ما قبله ولم يقطعه، وهكذا تحسن المشاكلة في كلامهم، ووجه الرفع أنه قطعه من الأول، وقطعه على أحد وجهين: إما أن نجعل الفعل خبراً لمبتدأ محذوف فيرتفع الفعل لوقوعه خبراً لمبتدأ، وإما أن تعطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدمها [٤١٦].

قال مكي، " وحجة من جزم أنه عطفه على " يحاسبكم " الذي هو جواب الشرط. وحجة من رفع أن الفاء يستأنف ما بعدها فرفع على القطع مما قبله، إما أن يكون أضمر مبتدأ على تقدير: فالله يغفر ويعذب، فيكون جملة من ابتداء وخبر معطوفه على جملة من فعل وفاعل .. والجزم هو الاختيار لاتصال الكلام؛ ولأن عليه أكثر القراء " [٤١٧].

أما قراءة النصب فهي عند البصريين بإضمار " أن " مضمرة وجوباً لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام وهو قليل[٤١٨] وفي الشذور: أنه ضعيف، والرفع جائز والجزم قوي [٤١٩] وفي المقاصد: " وقد جعلوا النصب مع الفاء والواو ضعيفاً؛ لأنه عطف على الجزاء وهو واجب، والنصب إنما بابه غير الواجب لكنه في الجزاء قوي من حيث كان الجزاء ليس بواجب الوقوع إلا بعد وقوع الأول، كلما كان كذلك ضارع ما لا يوجب الفعل كالاستفهام فنصبوا لذلك [٤٢٠]. والله تعالى أعلم.

مجيء مميز مائة جمعاً

القراءة :

يقول ابن عقيل: " ورد إضافة " مائة " إلى جمع قليلاً ومنه قراءة حمزة والكسائي[٤٢١] ﴿ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ ﴾ [٤٢٢] بإضافة " مائة " إلى سنين" [٤٢٣].

الدراسة :

قرئ في هذه الآية بإضافة مائة إلى سنين، فـ " سنين " تمييز وفي ذلك شذوذ من جهة واحدة وسهله شبه المائة بالعشر في أن كل واحد منهما عشرة من آحاد الذي قبله في المرتبة، فالعشرة، والمائة كل واحد منهما عشرة من آحاد المرتبة التي قبله، فإن ألف ومائة مفرد تقول: ألف رجل، ومائة رجل، وقياسه ثلاث مئات أو مئين، وقياسه هنا ثلاث مئة سنة؛ إلا أنه جمع تنبيهاً على الأصل؛ إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع [٤٢٤].

قال أبو حيان: " وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة، ولا يجوز له ذلك، وقال أبوعلي: هذه تضاف في المشهور إلى المفرد، وقد تضاف إلى جمع.

وقال العكبري [٤٢٥]: " ويقرأ بالإضافة وهو ضعيف في الاستعمال؛ لأن " مائة " تضاف إلى المفرد، ولكنه حمله على الأصل؛ إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع، ويقوي ذلك أن علاقة الجمع هنا جبرٌ لما دخل السنة من الحذف فكأنها تتمة الواحد ".

وقال مكي [٤٢٦]: " وحجة من أضاف أنه أجرى الإضافة إلى الجمع كالإضافة إلى الواحد في قولك: ثلاث مائة درهم، وثلاث مائة سنة، وحسن ذلك؛ لأن الواحد في هذا الباب إذا أضيف إليه بمعنى الجمع فحملا الكلام على المعنى، وهو الأصل، لكنه يبعد لقلة استعماله، فهو أصل قد رُفض، وقد منعه المبرد ولم يجزه ووجهه ما ذكرنا.والتنوين هو الاختيار؛ لأنه المستعمل المشهور، ولأن الأكثر عليه.

وقال الطوسي : " وهي عند ابن خالويه قراءة غير مختارة " [٤٢٧]. ووجه الإضافة إلى الجمع أنه وضع الجمع موضع المفرد؛ لأن المفرد هنا في معنى الجمع.

وقد خطأ المبرد هذه القراءة فقال: " وقد قرأ بعض القراءة بالإضافة " ثلاث مائة سنين "، وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة، وجوازه في الشعر

نحمله على المعنى، لأنه في المعنى جماعة وقد جاز في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجماعة دليل على الجمع " [٤٢٨].

والإشكال في هذه القراءة إضافة " مائة " إلى سنين ومجيء مميز " مائة " جمعاً وهذا قليلٌ، والأكثر إضافتها إلى المفرد ولكن حمله على الأصل إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع، ويقوي ذلك أن علامة الجمع – هنا – جبر لما دخل السنة من الحذف فكأنها تتمة الواحد. والله أعلى وأعلم.

الوقف على الاسم المنقوص المحذوف اللام

القراءة :

يقول ابن عقيل: " ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء كقراءة ابن كثير[٤٢٩] : ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٤٣٠] " هادي" بإثبات الياء [٤٣١].

الدراسة :

إن الاسم المنقوص الذي آخره ياء يجوز حذف الياء والوقوف على ما قبلها؛ لأن الوقف عارض، والعارض لا يعتد به وعلى هذا قرأ الجماعة، وعلى قراءة ابن كثير ثبوت الياء؛ لأن الموجب لحذفها قد زال، وهو ملاقاة التنوين، فوجب رجوعها إلى حالها من الإثبات اعتداداً بعارض الوقف، وإثبات الياء هو الأصل وهو الأفصح. وفي التخمير " الاسم إذا كان في آخره ياء قد أسقطها التنوين مكسور ما قبلها فالأكثر أن يوقف على ما قبل الياء وهو مذهب سيبويه " [٤٣٢].

قال سيبويه: " وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يُضطروا هنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال " [٤٣٢] يعني أن الموجب لحذف الياء إنما كان ملاقاة التنوين لها إذا كان الأصل: قاضيٌ وغازيٌ فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت من اللفظ فالتقى ساكنان الياء والنون، فوجب حذف الياء لذلك اعتداداً بعارض

الوقف، وقد علل ابن السراج لذلك بقوله: " لأنها ثابتة من العرب من يحذف هذا في الوقف شبهه بما ليس فيه ألف ولام [٤٣٤] وحكى يونس عن الموثوق بعربيتهم رد الياء اعتداداً بزوال التنوين [٤٣٥].

وفي أسرار العربية: " حذف الياء أجود إجراء للوقف مجرى الوصل؛ لأن الوصل هو الأصل، وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود؛ لأن الياء إنما حذفت لأصل التنوين، ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء وقد قرأ بعض القراء ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ [٤٣٦]. وقرأ بعضهم بالياء " [٤٣٧] وهذا من الأقيسة التي تفرد بها يونس، وأشاد بها سيبويه قال سيبويه: " وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: اختار (يا قاضي) لأنه ليس بمنون كما اختار هذا القاضي ".

وأما يونس فقال يا قاض [٤٣٨]، وقد قوّاه سيوبه ووجه اختيار الإثبات، لأن الإضافة تعاقب التنوين، فصارت كالألف واللام إلا أن الإضافة تزول إذا وقفت على المضاف، ويبقى آخر الاسم في الوقف على حده في الوصل، وهذا هو مذهب الخليل. والله تعالى أعلم وأعلم.

حذف العين من أمر المضعف الثلاثي

القراءة :

يقول ابن عقيل: " وأشار بقوله: " وقرن نقلا " إلى قراءة نافع وعاصم [٤٣٩] ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [٤٤٠] – بفتح القاف – وأصله : اقررْن " [٤٤١].

الدراسة :

إن " قرن " أمر من " قررن يقررن " والأمر منه: اقررن ثم حذفت الياء الثانية لاجتماع الساكنين، ونقلت حركة الراء الأولى إلى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، وهذا مذهب للعرب يقولون: حسْتُ وظلتُ في موضع : حسست وظللت ويقولون ظلت، وحْستُ إذا نقلوا الحركة عن العين إلى الفاء وهذا من شواذ التخفيف أعني حذف أحد المثلين.

وقرئ " وقَرْن " من قررت بالمكان أقرُّ وهي لغة في قررت أقر والأمر من هـذا " اقْرَرْن " فنقلت حركة الراء وهي الفتحة إلى القاف ثم فعل به ما فعل بـ " اقـررن " فصـار " قَرْن " على هذه اللغة.

ويجوز أن يكون " قَرْن " بكسر القاف الأمر من وقر يقرُ مـن الوقـار وهـو الثابـت والسكون وكل حسن [٤٤٢].

" قال سيبويه [٤٤٣]: " هذا باب ما شذ من المضاعف وذلك قولهم: أحست يريـدون : أحسست وأحَسْنَ يردون: أحْسَسنَ ومثل ذلك " ظلت ومست حذفوا وألقوا الحركة على الفـاء كما قالوا حِفْتُ، وليس هذا الحذف إلا شاذاً، والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولك: أحسست وظللت ومسست ولا نعلم شيئاً من المضاعف شذ إلا هذه الأحرف ". وزعم الأستاذ أبو علي أن ذلك مطرد في أمثال هذه الأفعال من المضعف[٤٤٤] وذكر ابن مالك أنه يجوز في لغـة سُـليم حذف عين الفعل الماضي المضعف المتصل بتاء الضمير نحو: ظلت أو نونيـه نحـو:: ظَلْنـا وظلن [٤٤٥]، والماضي المضاعف المتصل بتاء الضمير نحو: ظللت أعم من أن يكون ثلاثياً ... وربما فعل ذلك بالأمر كقوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾، والمضـارع سـمع الفـراء[٤٤٦]: ينْحطْن في يَنْحَطْطنْ وقَرْن " بفتح القاف أمر من " قررت بالمكان " بكسر الراء لغـة حكاهـا البغداديون [٤٤٧] فلا وجه لإنكارها، والمضارع " أقر " [٤٤٨] فلما أمر منه فُعِل به ما فعل بـ " مسست " من حذف عينه [٤٤٩] .

قال أبو حيان: " بفتح القاف، وهي لغة العرب حكاها أبو عبيد، والزجاج والكسائي وأنكرها قوم منهم المازني، وقالوا هي على لغة العرب من باب حَمِدَ يحْمِد وهي لغة الحجاز"[٤٥٠].

وفي المقاصد : " أما قَرْن – بفتح القاف – فمن قررت في المكان – بالكسر أقَرّ فيـه بالفتح فالأصل: أقْررن بفتح الراء الأولى وهي لغة حكاها البغـداديون والكسـائي والأخفـش وأنكرها المازني إذ لم يحفظها ثم حذفت العين ونقلت حركتها إلى القاف وحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها كما تقول: سل في تخفيف اسأل، وقد حُمل أيضاً على أنه من قررت به عينـا أقر وجرى فيه الإعلان المذكور لكن ضعف هذا المحمل من جهة المعنى إذ ليس المراد لتقـر أعينكن في بيوتكن " [٤٥١].

وحاصل ذلك كله أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن حذف العين من أمر المضعف الثلاثي المفتوح العين بعد نقل فتحها إلى الفاء نادر لم يطرد، وأنه يقتصر فيه على ما سمع منه نحو قراءة نافع وعاصم، وأما حذف العين من مضارع المضعف الثلاثي المكسور العين وأمره بعد نقل حركته إلى الفاء فاختلفوا فيه أمطرد وهو ما نص عليه صرّاحة في شرح الكافية [٤٥٢]، ويؤخذ من ظاهر عبارته في التسهيل [٤٥٣] وهذا الذي ذهب إليه الشلوبين من النحاة، ونص العلماء على أنه لغة سُليم [٤٥٤] وذهب ابن عصفور إلى عدم اطراده، وإلى عدم اطراد الحذف في ماضي المضعف الثلاثي المكسور العين، وذهب سيبويه إلى أنه شاذ [٤٥٥]، ولم يسمع إلا في كلمتين من الثلاثي المجرد وهما: " ظلت ، ومست " وكلمة من المزيد فيه وهي: أحست.

وتخريج قراءة نافع على أن و " قرن في بيوتكن " من المضعف أحد وجهين: والثاني: أنه من الأجوف والأصل: قار يقار على مثال: خاف يخاف وعلى هذا التخريج لا يكون هذا اللفظ من النادر القليل [٤٥٦].

وأقول: ذكر الفعل قرّ من ثلاثة أبواب:

الأول: قرّ يقر من باب فعَل يفعِل بكسر العين، فإذا أسند مضارعه أو الأمر منه إلى الضمير المتحرك (نون النسوة) جاز فيهما وجهان، الأول: إتمام الفعل أي إثبات المثلين مع الفك تقول: يقررن وأقررن.

والثاني: وقر يقر من باب فَعَل يفعِل أي المثال الواوي فيكون مضارعه وأمره كمضارع وأمر وعد تقول: يقرن وقِرن بوزن يعلن وعلن.

الثالث: قر يقر من باب فعل يفعَل تقول: قررت بالمكان أقر والمضارع والأمر منه يقررن واقررن ، ولا يرد نقل الحركة وحذف أحد المثلين؛ لأن الفتح لا يطلب تخفيضاً لأن يلجأ إليه وهو هنا موجود، وقد قرأ نافع " وقَرْن " أي: بنقل الحركة مع الحذف، وهذا قليل، ونقل ابن مالك أن الفراء قد حكاه [٤٥٧].

وهناك قول آخر في توجيه قراءة فتح الفاء في الأمر من قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ وهو أنه أمر من الفعل على زنة فعِل يفعَل وأصله قار يقار فالفعل أجوف، ووزنه حينئذ " فلن " غير أن ابن مالك جعل كونه أمراً من المضاعف أولى؛ لتتوافق القراءتان [٤٥٨].

وكذلك حكم إحدى الرائين يفيد أنه جوز حذف أحد المثلين، ونص الفارسي على أن العين المحذوفة [٤٥٩] أما ابن مالك فقد نصَّ على حذف اللام في شرح الكافية الشافية فقال عن الأوجه السابقة: ومحذوف اللام ... وكذا يستعمل نحو: يقررن واقررن [٤٦٠] ونص في التسهيل على أن المحذوف العين [٤٦١]، ووافقه على حذف العين ابنه بدر الدين وابن هشام والشيخ خالد [٤٦٢]، ووافقه على حذف اللام الأشموني في شرحه على الألفية . والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . وبعد :

فلقد قدر الله لي أن أقوم بدراسة وجمع القراءات القرآنية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، فكانت لحظات عشت أتفيأ فيها ظلال كتاب الله الكريم، ومع القراءات موجهاً كل قراءة وردت في هذا الشرح، وكان لهذه الرحلة العلمية نتائج من أهمها:

١- جمع القراءات القرآنية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ودراستها دراسة نحوية قرآنية.

٢- بين البحث أن القراءات القرآنية لها مكانة كبيرة في ترسيخ القواعد النحوية والأقيسة وغيرها.

٣- إن البحث ضم بين دفتيه قراءات متعددة كانت دليلاً لمسائل خلافية نحوية، وكانت القراءة دليلاً داعماً – في كثير من المسائل – لمن استشهد بها وحجة له فيما ذهب إليه، والأمثلة على ذلك كثيرة يجدها من يطالع البحث.

٤- ومما تجدر الإشارة إليه أن القراءات القرآنية مصدر مهم للشواهد الصحيحة الفصيحة، وقد كان الكوفيون ذوي رأي صائب حين اعتدوا بالقراءات فجعلوها مصدراً من مصادر شواهدهم النحوية، فأي قراءة تثبت صحتها هي خير من أي بيت شعر في الاستشهاد، فلا ينبغي تخطئة وتلحين القراء أو تضعيف القراءات والقراءة أحق بالإتباع لأن القراءة سنة متبعة، ويعتمد على المسموع المروي منها، ولن يضير القراءات الصحيحة تخطئة البصريين لها، وما قرئ في السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف أو قلة.

٥- حري بنا أن نحيي دعوة الفخر الرازي حين قال: " وإذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول، فرحوا به وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته كان أولى" [(١)].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،،،

---

(١) مفاتيح الغيب ١٩٣/٣ .

الحواشي والتعليقات

١) سورة الكهف / ٧٦

٢) شرح ابن عقيل ١/١١٠.

٣) الكشف عن وجوه القراءات ٢/٦٩، والإتحاف ٢٩٣، والنشر ٢/٢١٣، وحجة القراءات/ ٤٢٤، والسبعة/ ٣٩٦، والحجة لابن خالويه ٢٢٨، والبحر ٦/٩٦.

٤) الكشف عن وجوه القراءات ٢/٦٩.

٥) الموضح في وجوه القراءات ٢/٧٩٢ فما بعدها، ولغات العرب في أوضح المسالك/ ١١٩.

٦) رجز لرجل من طيء كما في العيني ٣/٤٢٩، والخصائص ٢/٢٣٥، والمقاصد الشافية ٤/١٢٠، والتصريح ٣/١٧٦، والأشموني ٢/٢٦٢.

٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٣٢، ١٣٣، والكتاب ٤/٢٣٣، والمساعد ١/٥٣٣، وارتشاف الضرب ٣/١٤٥٣.

٨) ١/٢١٦.

٩) سورة النساء/ ١٦، قراءة ابن كثير، وهي لغة قريش ينظر البحر/ ٣/١٩٧، السبعة/ ٢٢٩، والكشاف ١/٣٨٦، والبيان ١/٢١٦، والنشر ٢/٢٤٨، والإتحاف/ ١٨٧، والكشف عن وجوه القراءات ١/٣٨١، وحجة القراءات/ ١٩٣، والحجة لابن خالويه/ ١٢١.

١٠)فصلت/ ٢٩.

١١)شرح ابن عقيل ١/١٣٥، قرأ ابن كثير بتشديد النون وخففها الباقون، الإتحاف/ ١٨٧، والكشاف /٤٧٧

١٢)التصريح ١/٤٢٠ فما بعدها.

١٣)سورة النساء ١/٦.

١٤)البيت من الكامل، وهو للأخطل ديوانه ٨٦، وانظر سيبويه ١/١٨٦، والمقتضب ٤/١٤٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٦، وأمالي ابن الشجري ٣/٢٥٥، والمفصل ١٨٤، والتخمير ٢/١٩٨، وشرح أبيات المغني ٤/١٨١، والمحصول في شرح الفصول ٢/٧٣٤، ٨٤٦، وشرح الجمل لابن خروف ١/٥٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧١، وتوجيه اللمع ٤٨٨، وشرح الرضي ٣/١٩، ٤٢٤.

١٥)المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٨٤٦/٢ فما بعدها.

١٦)سورة فصلت/ ٤١.

١٧)تعليق الفرائد ٢/ ١٨٧ فما بعدها.

١٨)سورة مريم/ ٦٩.

١٩)ينظر مختصر الشواذ لابن خالويه ٨٨، وإعراب القراءات الشواذ ٥٤/٢، ٥٥، والدر المصون ٦٢١/٧، والبحر ١٩٧/٦، ومعاني الفراء ٤٨/١، والكتاب ٣٩٧/١.

٢٠)شرح ابن عقيل ١٥٦/١.

٢١)سورة الإسراء/ ١١٠.

٢٢)الكتاب ٣٩٨/٢، ٤٠٠.

٢٣)الكتاب ٣٩٨/٢ فما بعدها.

٢٤)ينظر علل النحو/ ٤٢٥، وأسرار العربية/ ٣٢٩، وشرح اللمع لابن برهان ٥٩٣/٢، وشرح المفصل ١٤٥/٣، والإنصاف ٧١٢/٢، والتذييل والتكميل ٨٩/٣، والمغني/ ١٠٧، فما بعدها، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢١٧١/١.

٢٥)ينظر علل النحو ٤٢٥، وشرح اللمع لابن برهان ٥٩٣/٢، وأسرار العربية والإنصاف ٧١٢/٢، والتذييل والتكميل ٨٩/٣.

٢٦)الكتاب ٤٠٠/٢.

٢٧)تعليق الفرائد ٢٣٠/٢.

٢٨)ينظر الإنصاف ٧٠٩/٢ ، والكتاب ٣٩٩/٢، والهمع ٢٩٢/١.

٢٩)ينظر المقاصد الشافية ٥٠٥/١ فما بعدها بتصرف.

٣٠)الكتاب ٣٩٩/٢.

٣١)البيت من المتقارب وهو لغسان بن دعلة ينظر الإنصاف ٧١٥/٢، وورد بلا نسبة في ابن يعيش ١٤٧/٣ ، ٢١/٤، ٢٧٨/٧، والكافية الشافية ٢٨٥/١، وتوضيح المقاصد ٢٤٤/١، وشرح شواهد المغني ٢٣٦/١، وتعليق الفرائد ٢٣١/٢، والتصريح ٤٣٥/١.

٣٢)ينظر الكتاب ٤٠٠/٢، وتعليق الفرائد ٢٣٠/٢ فما بعدها.

٣٣)سورة مريم/ ٦٩.

٣٤)ينظر توجيه القراءة في: مختصر الشواذ لابن خالويه/ ٧٧، وإعراب القراءات الشواذ ٥٤/٥، ٥٥، والبحر ١٩٧/٦.

٣٥)الكتاب ٣٩٩/٢.

٣٦)البحر ١٩٦/٦.

٣٧)الدر المصون ٦٢٤/٧.

٣٨)الإنصاف ٧١١/٢.

٣٩)الكشاف ٣٢/٣ فما بعدها.

٤٠)البحر ١٩٦/٦.

٤١)مغني اللبيب/ ١٠٨.

٤٢)إعراب القرآن ٢٤/٣.

٤٣)إعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣، وتعليق الفرائد ٢٣١/٢.

٤٤)شرح الكافية ٢٦/٣، ٦١ فما بعدها، وتعليق الفرائد ٢٣١/٢.

٤٥)الكتاب ٣٩٨/١.

٤٦)الكتاب ٣٩٧/١، ٣٩٨.

٤٧)التصريح ٤٣٨/١ فما بعدها .

٤٨)ينظر الكتاب ٣٩٨/٢ فما بعدها، والخصائص ٢٩٢/٣، وأمالي ابن الشجري ٢٩٧/٢، واللباب للعكبري ١٢٣/٢، ١٢٤، وشرح الأشموني ٣١/١.

٤٩)معاني القرآن وإعرابه ٣٤٠/٣.

٥٠)التخمير ١٩٣/٢.

٥١)الكتاب ٤٠٠/٢.

٥٢)التذييل والتكميل ٩٢/٣.

٥٣)شرح التسهيل ٢٠٩/١.

٥٤)ينظر رأيهما في المسائل البغداديات/ ٤٠٥، والتبيان ٨٧٨/٢، والارتشاف ١٠١٨/٢، والدر المصون ٩٢٢/٧.

٥٥)مغني اللبيب ١٠٨، ١٠٩.

٥٦)التبيان ٨٧٨/٢، والدر المصون ٦٢٢/٧.

٥٧)التبيان ٨٧٨/٢.

٥٨) ينظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٣، والدر المصون ٦٢٣/٧ ولم أجده في المقتضب.

٥٩)ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب ١٠١٨/٢، والتذييل والتكميل ٩٢/٣.

٦٠)التذييل والتكميل ٩٢/٣.

٦١)التصريح ٤٣٧/١.

٦٢)الأصول ٣٢٦/٢، وينظر شرح الجمل ٤٦٠/٢، وينظر الأشموني وحاشية الصبان ١٦٧/١، والتصريح ٤٣٧/١.

٦٣)الكتاب ٣٩٩/١.

٦٤)الأصول في النحو ٣٤٠/٢، وينظر التصريح ٤٣٨/١ فما بعدها.

٦٥)سورة الأنعام/ ٥٤.

٦٦)قرأ الجمهور " أحسنَ " بالفتح وقرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق، والحسن والأعمش والسلمي وأبو رزين " على الذي أحسنُ " بالفرع خبر مبتدأ محذوف أي هو أحسن ينظر: الإتحاف/ ٢٢٠، ومعاني الفراء ٣٦٥/١، والمحتسب ٢٣٤/١، والمشكل ٢٩٩/١، والتبيان ٥٥٠/١، والبحر ٢٥٦/٤، الطبري ٦٦/٨، والقرطبي ١٤٢/٧، والكتاب ٢٧٠/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٦٠/٣.

٦٧)شرح ابن عقيل ١٥٧/١.

٦٨)ينظر البحر ٢٥٦/٤، والتبيان ٥٥٠/١.

٦٩)المحتسب ٢٣٤/١.

٧٠)الطبري ٦٦/٨.

٧١)الكشف/ ٢٥٠

٧٢)التبيان ٥٥٠/١.

٧٣)معاني القرآن ٣٦٥/١، والجامع لأحكام القرآن ١٤٢/٧،.

٧٤)معاني القرآن وإعرابه ١٦٠/٢.

٧٥)قال بذلك في معاني القرآن ٣٦٥/١، وجوز أن يكون " أحسن " خبر مبتدأ محذوف، وأن يكون صفة للموصوف.

٧٦)المقاصد الشافية ٥٦٣/١، وشرح التسهيل ٢٤٥/١.

٧٧)تعليق الفرائد ٢٥٨/٢ فما بعدها.

٧٨)شرح التسهيل ٢٠٣٣/١.

٧٩)شرح ابن عقيل ١٥٧/١.

٨٠)ينظر حاشية (١) شرح ابن عقيل ١٥٧/١.

٨١)ينظر شرح الجمل ١٨٣/١.

٨٢)البيت من المنسرح لسعدي بن زيد في ديوانه/ ٤٥، وينظر المحتسب ٢٣/١، ٢٥٥/٢، وشرح المفصل لابن بعيش ١٥٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٢٤/٥، والمقاصد الشافية ٥٢/١، والمغني /١٤٢.

٨٣)قراءة ابن أبي عبلة والضحاك، ورؤبة بن العجاج ينظر: المحتسب ٦٤/١، وهي أيضاً قراءة قطرب ينظر شواذ القراءات / ٣٤١، والبحر المحيط ١٢٣/١.

٨٤)البقرة/ ٢٦.

٨٥)البيت من البسيط ولم أهتد لقائله، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٣/١، وأوضح المسالك ١٦٨/١، والتصريح ٤٧٠/١.

٨٦)شرح الكافية ٢٦/٣.

٨٧)ينظر التصريح ٤٧١/١، وشرح التسهيل ٢٠٣/١، والأشموني ١٧٧/١.

٨٨)حكى عن أبي عمرو أن أعرابياً قرأ " صراط الذين " بلام واحدة، وفي كتاب الشواذ لأبي محمد عبدالسلام المقرئ قرأ أبي بن كعب، وابن السميفع وأبو رجاء بتخفيف اللام حيث كان جمعاً أو واحداً . ينظر التبيان ٩/١، ومختصر الشواذ لابن خالويه ١ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ٤٣/١، ٥٦/٣، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٩٩/١.

٨٩)سورة الفاتحة/ ٧.

٩٠)شرح ابن عقيل ١٧٠/١.

٩١)المقاصد الشافية ٥٦٠/١ فما بعدها.

٩٢)شرح الجمل ٣١٠/١ فما بعدها.

٩٣)المقاصد الشافية ٥٦٢/١.

٩٤)المقاصد الشافية ٥٦٣/١.

٩٥)وهو ما يفهم أيضاً من كلام المبرد في المقتضب ١٩٧/٣.

٩٦)شرح الجمل ١٣٥/٢، والمساعد ١٤٣/٣، وينظر أيضاً ارتشاف الضرب ١٠٠٢/٢، والتصريح، والتصريح ٤٩٢/١، والمساعد ١٤٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٠/١، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٨٦/١.

٩٧)ينظر المسألة في الأصول ٢٦٢/٢، والإنصاف ٦٦٩/٢، وائتلاف النصرة ٦٥، وابن يعيش ١٣/٣، وشرح الرضي ١٧/٣، وارتشاف الضرب ١٠٠٢/٢، والهمع ٣٢١/١.

٩٨)سورة الأعراف/ ٢٦.

٩٩)قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم والأعمش ويعقوب " ولباسُ" بالرفع، وقرأ بها عبدالله ابن مسعود وأبي بن كعب رضي الله عنهما. ينظر الكشف عن وجوه القراءات ٤٦٠/١، والإتحاف/ ٢٢٣، والتيسير/ ١٠٩، والنشر ٣٦٨/٢، وحجة القراءات/ ٢٨٠، وإعراب القرآن للنحاس ٦٠٦، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٧/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٧٥/١، ومشكل إعراب القرآن ٣٠٩/٢، والحجة لابن خالويه/ ١٥٤، والسبعة/ ٢٨٠، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٧٨/١، والبحر /٨٣، والطبري ١١١/٨، والتبيان ٣٧٧/٤.

١٠٠) شرح ابن عقيل ١٩١/١.

١٠١) الدر المصون ٢٥٣/٣، ٢٥٤.

١٠٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٢/٢، ٣٦٣.

١٠٣) معاني القرآن وإعرابه للفراء ٣٧٥/١.

١٠٤) المقاصد الشافية ٦٣٥/١ فما بعدها.

١٠٥) الدر المصون ٢٥٣/٣-٢٥٤.

١٠٦) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٢.

١٠٧) مشكل إعراب القرآن ٣٠٩/٢.

١٠٨) الدر المصون/ ٢٥٣، ٢٥٤.

١٠٩) ٦٣٥/١ ، وينظر رأي ابن الحاج في الهمع ٩٧/١، والتصريح ٥٢٩/١.

١١٠) ارتشاف الضرب ١١١٦/٣.

١١١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/١، والمقرب/ ٨٩.

١١٢) لم أعثر على هذه القراءة فيما بين يدي من كتب القراءات، وانظر الأشموني ٢٤٥/١، والهمع ٣٨٨/١، ومشكل إعراب القرآن ٤٨٨/٢، والتصريح ٦٤١/١.

١١٣) سورة البينة/ ١.

١١٤) شرح ابن عقيل ٢٧٦/١.

١١٥) سورة النحل/ ١٩٧.

١١٦) سورة المدثر/ ٤٣، ٤٤.

١١٧) سورة النساء ١٢٧.

١١٨) سورة البينة/ ١.

١١٩) البيت من الرمل قائله: حسين بن عرفطة. ينظر سر صناعة الإعراب ٤٤٢/٢، والمقاصد الشافية ٢١٣/٢.، وشرح التسهيل ٣٤٨/١، وشرح الكافية للرضي ٢١٠/٤، والهمع ٣٨٨/١، والخزانة ٣٠٤/٩.

١٢٠) البيت من الطويل قائله: الخنجر بين صخر الأسدي ينظر سر صناعة الإعراب ٥٤٢/٢، والتصريح ٦٤٢/١، وأوضح المسالك ٢٦٩/١، وشرح التسهيل ٣٤٩، والمقاصد الشافية ٢١٣/٢.

١٢١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٦٨، ٢٦٩، وشرح التسهيل ٣٤٩/١، والمقاصد الشافية ٢١٣/٢.

١٢٢) شرح التسهيل ٣٤٨/١، ٣٤٩.

١٢٣) مذهب ابن مالك في الضرورة أنه ما ليس للشاعر عنه مندوحة. ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٢١٩/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤٩/٢، وابن كيسان النحوي ١٦٦.

١٢٤) الهمع/ ٣٨٨.

١٢٥) الكتاب ١٨٤/٤، والمقاصد الشافية ٢١٢/٢.

١٢٦) ينظر شرح التسهيل ٣٤٨/١، ٣٤٩، والمقاصد الشافية ٢١٢/٢.

١٢٧) سورة النساء/ ٤٠.

١٢٨) قرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر، وابن محيصن والشنبوذي والحسن بالرفع على أن " تك " تامة، والتقدير: وإن تقع أو توجد حسنة. ينظر السبعة/ ٢٣٣، والنشر ٢٤٩/٢، والإتحاف/ ١٩٠، وشرح الشاطبية/ ١٨٢، وحجة القراءات/ ٢٠٣، ومعاني الفراء ٢٦٩/١، والحجة لابن خالويه/ ١٢٣، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٣٣/١، والبحر ٢٥١/٣، والطبري /٥٨/٥.

١٢٩) شرح ابن عقيل ٢٧٧/١.

١٣٠) الدر المصون ٣٦٣/٢، ٣٦٤، والهمع ٣٨٨/١.

١٣١) المحتسب ٢٧٠/١، ٢٧١.

١٣٢) قرأ سعيد بن جبير " إن الذين تدعون ... عباداً أمثالكم " بتخفيف " إن " ونصب الدال واللام. ينظر المحتسب ٢٧٠/١، ٢٧١، والبحر ٤٤٤/٤، والنشر ٢٧٤/٢، والتيسير/١٥١، والإتحاف ٢٣٤، وحجة القراءات/ ٣٠٥، والكشف عن وجوه القراءات ٤٨٦/١، وشرح الشافية/ ١٦٩، والحجة/ ١٦٩.

١٣٣) سورة الأعراف/ ١٩٤.

١٣٤) شرح ابن عقيل ٢٩٤/١.

١٣٥) المقاصد الشافية ٢٥٣/٢.

١٣٦) ينظر المسائل البصريات ٦٤١/١ فما بعدها.

١٣٧) البيت من المنسرح، ولم أهتد لقائله. ينظر المقرب ١٠٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠/١، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣٢٨/١، وابن عقيل ٢٩٥/١، والأشموني ٢٥٥/١، والتصريح ٦٦٧/١.

١٣٨) ينظر المسائل العضديات / ٧٠ وما بعدها، والأصول في النحو ٩٥/١، ١٩٥/٢، ومعاني القرآن للكسائي/ ١٥٠، وإعراب القرآن للنحاس ٦٥٧/١، وينظر شرح التسهيل ٣٧٥/١، والتصريح ٦٦٥/١،.

١٣٩) إعراب القرآن للنحاس ٦٧٥/١، وجواهر الأدب للأربلي/ ٢٥٠، والتصريح ٦٦٥/١، فما بعدها،.

١٤٠) سورة الملك/ ٢٠.

١٤١) الكتاب ٤٧٥/١، ٣٠٦/٢.

١٤٢) المقتضب ٦٢٢/١، وينظر الأصول في النحو ٢٣٦/١، وتوضيح المقاصد ٢١١/١.

١٤٣) توضيح المقاصد ٢٢١/١.

١٤٤) المقتضب ٦٢٢/١، و البحر ١/ ٢٧٦.

١٤٥) البحر ٤٤٤/٤، والارتشاف ١٢٠٨/٣.

١٤٦) الهمع ٣٩٤/١، ٣٩٥.

١٤٧) ينظر ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣، والإنصاف ١٠١/١، والتبيين/٣٢٨، والهمع ١١٦/٢.

١٤٨) المقرب ١٦٣، وشرح المقرب المسمى بالتعليقة ٤٣٤/١.

١٤٩) سورة الأعراف/ ١٩٤.

١٥٠) سورة الملك/ ٢٠.

١٥١) ١٢٠٨/٣.

١٥٢) قرأ الضحاك والجحدري، وابن يعمر وعيسى بن عمر، وأبو السمال بفتح التاء وضم النون على إعمال " لات "عمل " ليس " وحذف الخبر ينظر البحر ٣٨٤/٧، وشواذ القراءات لابن خالويه/ ١٢٩، ومعاني الأخفش ٤٥٣/٢، ومعاني الزجاج ٣٢٠/٤، والكتاب ٢٨/١، وإعراب القرآن للنحاس ٧٨١/٢، والعكبري ١٠٩٧/٢،.

١٥٣) سورة ص/ ٣، والنص في ابن عقيل ٢٩٤/١.

١٥٤) ذكر سيبويه في الكتاب ٢٩/١ أن الرفع بعد " لات " لا يكاد يُعرف.

١٥٥) التصريح ٦٢١/١، ٦٢٢، وينظر المسألة في شرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي ٨٩٦/٢، والمغني لابن فلاح ١١٥/٣، ١١٦، وشرح الرضي ١٩٧/٢، وشرح التسهيل ٣٧٥/١، وشرح الألفية لأبي حيان/ ٦٦، ٦٧، وارتشاف الضرب ١٢١١/٣.

١٥٦) الكتاب ٥٨/١.

١٥٧) شرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي ٨٩٦/٢، وشرح الرضي ١٩٧/٢، وشرح التسهيل ٣٧٥/١، والتصريح ٦٦٠/١.

١٥٨) همع الهوامع ٤٠٢/١، وينظر معاني القرآن للزجاج ٣٢١/٤، والجنى الداني ٤٨٨، وارتشاف الضرب ١٢٣٠/٣.

١٥٩) شرح ابن عقيل ٢٩٤/١.

١٦٠) انظر الخلاف في معاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٤، وحروف المعاني/ ٧٠، والبسيط/٧٥٣، والمغني لابن فلاح ١١٥/٣، وارتشاف الضرب ١٢١٠/٣، والجنى الداني/ ٤٨٥-٤٩٠، ومغني اللبيب/ ٣٣٤-٣٣٦، والتصريح ٦٦٠/١، والهمع ٤٥٩/١، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي ٦٩٨/٢، وشرح الرضي ١٩٧/٢.

١٦١) سورة الأنعام/ ٥٤ والنص في شرح ابن عقيل ٣٣١/١.

١٦٢) قرأ عاصم وسهل وابن عامر ونافع ويعقوب والحسن والشنبوذي " أنه ... فإنه" بفتح الهمزتين الأولى بدل الرحمة، والثانية خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فأمره أنه أي: إن الله غفور رحيم له.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وحمزة والكسائي والأعمش وأبو جعفر وخلف " إنه ... فإنه " بكسر الهمزة فيهما فالأولى على جهة التفسير للرحمة والثانية في موضع الخبر أو الجواب. ينظر البحر ٤/١٤٠، ١٤١، الطبري ٧/١٣٣، والسبعة/ ٢٥٨، والنشر ٢٥٨، والتيسير/ ١٠٢، والإتحاف/ ٢٠٨، والبيان ١/٣٢٢، وحجة القراءات /٢٥٢، ومعاني الفراء ١/٣٢٦، والحجة لابن خالوية/ ١٣٩، ومعاني الأخفش ٢/٢٧٥، ومعاني الزجاج ٢/١٥٣، وإعراب النحاس ١/٥٥٠، والكشف ١/٤٣٣، والتذكرة في القراءات لابن غلبون/ ٣٩٨، ٣٩٩.

١٦٣) سورة فصلت/ ٤٩.

١٦٤) إعراب القرآن ١/٥٥٠ فما بعدها.

١٦٥) الدر المصون ٣/٧٥ فما بعدها.

١٦٦) الكتاب ٣/١٣٢، ١٣٣، والمقاصد الشافية ٢/٣٣٦.

١٦٧) شرح السيرافي ٣/٢٨.

١٦٨) معاني القرآن ١/٣٢٦ فما بعدها.

١٦٩) سورة يونس ٣٧.

١٧٠) المقاصد الشافية ٢/٣٣٦ فما بعدها.

١٧١) الدر المصون ٣/٧٥ فما بعدها.

١٧٢) قرأ سعيد بن جبير بفتح همزة " أنهم " والباقون بكسرها ينظر التبيان للعكبري ٢/٩٨٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٥٥، والبحر المحيط ٦/٤٩٠، وارتشاف الضرب ٣/١٢٦٧، وتعليق الفرائد ٤/٥٤.

١٧٣) سورة الفرقان/ ٢٠.

١٧٤) شرح ابن عقيل ١/٣٣٦.

١٧٥) انظر المقتضب ٢/٣٤٣، ٣٤٤، والمساعد ١/٣٢٢، ٣٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٠.

١٧٦) ارتشاف الضرب ٣/١٢٦٧.

١٧٧) الدر المصون ٥/٢٤٩.

١٧٨) المقاصد الشافية ٢/٣٤٤.

١٧٩) سورة النور/ ٩.

١٨٠) قرأ نافع بتخفيف " إنّ "، وكسر الصاد من غضب فيكون الفعل بصيغة الماضي ينظر: المحتسب ١٠٣/٢ ، الكشف ١٣٤/٢، ٢٣٥، والحجة في القراءات لابن خالويه/ ٢٦٠، والسبعة/ ٤٥٣، والإتحاف ٢٩٣/٢، والبحر ٤٣٤/٦، والدر المصون ٢١١/٥، والتذكرة لابن غلبون/ ٥٦٦، والنشر لابن الجزري ٣٣٠/٢.

١٨١) شرح ابن عقيل ٣٥٣/١.

١٨٢) سورة المزمل/ ٢٠.

١٨٣) الدر المصون ٢١١/٥، ٢١٢.

١٨٤) الكتاب ١٦٧/٣، ١٦٨، وانظر المساعد ٣٣٣/١، وارتشاف الضرب ١٢٧٨/٣.

١٨٥) انظر الكتاب ١٦٧/٣، ١٦٨، وانظر المساعد ٣٣٣/١، وارتشاف الضرب ١٢٧٨/٣.

١٨٦) المقاصد الشافية ٤٠٦/٢.

١٨٧) تعليق الفرائد ٢٠/٤، ٢١، ٧٣، والمقاصد الشافية ٤٠٦/٢.

١٨٨) شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٣/١، وارتشاف الضرب ١٢٦٨/٣.

١٨٩) سورة البقرة/ ٢٣٣.

١٩٠) قرأ مجاهد وابن محيصن، وابن عباس " أن يتم ". وينظر الشواذ لابن خالويه/ ١٤، والبحر ٢١٢/٢، ٢١٣، والدر المصون ٤٦٣/٢.

١٩١) شرح ابن عقيل ٣٥٦/١.

١٩٢) البيت من البسيط، ولم اهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في مجالس ثعلب ٣٢٢، والمنصف ٢٨٧/١، والمفصل ٣٧٥، وشرح ابن يعيش ١٥/٧، ١٤٣/٨، وشرح الكافية الشافية ٥٢٧/٣، وشرح الألفية للمرادي ١٨٦/٤، والأشموني ٢٨٧/٣، وخزانة الأدب ٥٥٩/٣.

١٩٣) المقاصد الشافية ١٤/٦ فما بعدها.

١٩٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٤/٤ فما بعدها، والتصريح ٩٢/٢، ٩٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦١/١.

١٩٥) ينظر الخزانة ٤٢٢/٨، وارتشاف الضرب ١٦٤٢/٤، ومعاني الأخفش ١٩٤/١، ومعاني القرآن للزجاج ٣٢٦/١، ٣٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢/٤، والجنى الداني ٢٢٢.

١٩٦) معاني القرآن ١٩٤/١.

١٩٧) الدر المصون ٣٤٥/١، والكشاف ٢٧٥/١.

١٩٨) ينظر شرح الرضي على الكفاية ٣٤/٤ ، ٣٥ بتصرف

١٩٩) المصدر السابق.

٢٠٠) سورة هود/ ٤٤، قرأ الكسائي عن يعقوب بإشمام كسرة القاف الضم " قيل" و " غيض" بإشمام كسرة العين إلى الضم. ينظر: النشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٦٢٨، ١٢٩، والموضح في وجوه القراءات ٢٤٧/١، والبحر ٢٢٧/٥، ومعاني الفراء ١٦/٢، ومعاني الزجاج ٥٥/٣.

٢٠١) شرح ابن عقيل ٤٥٨/١.

٢٠٢) البيت من الرجز ينظر المنصف ٢٥٠/١، والمقاصد الشافية ٢٢/٣.

٢٠٣) البيت من الرجز ينظر المنصف ٢٥٠/١، وشرح الكافية لابن مالك ٦٠٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٣/٢، وأوضح المسالك ١٥٦/٢، والمقاصد الشافية ٢٢/٣، وشرح الأشموني ٦٣/٢.

٢٠٤) البيت من الرجز وينسب لرؤبة بن العجاج ملحق ديوانه/ ١٧١، والعيني ٤٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٣/٢، وأوضح المسالك ١٥٥/٢، والمقاصد الشافية ٢٢/٣، والتصريح ٣٤٢/٢.

٢٠٥) المقاصد الشافية ٢١/٣ فما بعدها.

٢٠٦) الكتاب ٣٤٢/٤.

٢٠٧) الكتاب ٢٦٠/٢.

٢٠٨) سورة الجاثية/ ١٤، وينظر القراءة في : الإتحاف/ ٣٩٠، النشر ٣٧٢/٢، ومعاني القرآن للفراء ٤٦/٣، وجاء في المبسوط في القراءات العشر لابن مهران/ ٤٠٣، ٤٠٤، قرأ أبو جعفر " ليُجزى قوماً بما " بضم الياء وفتح الزاي، وإعراب النحاس ١٢٨/٣. والمهذب ٢٣٠/٢، والحجة لابن خالويه/ ٢٥٠.

٢٠٩) شرح ابن عقيل ٤٦٢/١.

٢١٠) البيت من الوافر وهو لجرير، ولم أقف عليه في ديوانه، وبلا نسبة في الخصائص ٣٩٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٧، وهمع الهوامع ٥٢١/١، خزانة الأدب ٣٧٧/١.

٢١١) البيتان من الرجز المشطور ولم أهتد لقائلهما. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٢، والمقاصد الشافية ٤٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٦١٠/٢، والتصريح ٣٢٥/٢، وأوضح المسالك ١٤٩/٢.

٢١٢) البيتان من الرجز المشطور لرؤبة ملحق ديوانه/ ١٧٣، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، وابن الناظم ٢٣٥، وابن عقيل ٤٦٢/١، والتصريح ٣٢٦/٢، والمقاصد الشافية ٤٤/٣.

٢١٣) شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٢.

٢١٤) شرح القطر/ ٢٥٦.

٢١٥) ينظر التوطئة/ ٢٥٩، وارتشاف الضرب ١٣٣٩/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٩/١، والتصريح ٣٢٦/٢، وشرح الفية ابن معط بشرح الموصلي ٦٢٤/١.

٢١٦) ارتشاف الضرب ١٣٣٩/٣.

٢١٧) شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٩/١.

٢١٨) ينظر شرح اللمع/ ٤٦، ٤٧.

٢١٩) ينظر النهاية لابن الخبار ٦٥١/٣.

٢٢٠) شرح ابن عقيل ٤٦٢/١.

٢٢١) انظر مذهب ابن سعدان في المحصول ٣٤٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/١، والأشموني ٣٢٤/٢.

٢٢٢) ينظر المحصول في شرح الأصول ٣٤٩/١.

٢٢٣) شرح ابن عقيل ٤٦٢/١، ٤٦٣.

٢٢٤) سورة الإسراء/ ١٣.

٢٢٥) ينظر في هذه المسألة الكشاف ١١٤/٣، والشهاب للبيضاوي ١٨/٨، وروح المعاني ٢٥/ ١٤٨، والبحر المحيط ٢٤٥/٨، ومعاني الفراء ٤٦/٣، والبيان ٣٦٥/٢، والطبري ٨٧/٢، والمحرر ٣٠٥/٣، ومجمع البيان ١٢٨/٢٥، والعكبري ١١٥٢/٢، وإعراب النحاس ١٢٨/٣، وإعراب القراءات السبع ٣١٣/٢، والمحصول في شرح الفصول لابن إياز ٣٥٠/١ فما بعدها،

وائتلاف النصرة ٧٧، والتبيين ٢٦٨، وشرح الرضي ٢١٩/١، والمغني لابن فلاح ٢١٠/٢ فما بعدها، وتوجيه اللمع ١٣٢، والخصائص ٣٩٧/١، والدر المصون ٢٧/٦، ١٢.

٢٢٦) شرح ابن عقيل ٤٦٢/١، ٤٦٣.

٢٢٧) سورة الزمر/ ٦٧

٢٢٨) قراءة الجماعة بالرفع على الابتداء والخبر، وقرأ عيسى بن عمر وعاصم، والحسن البصري بنسب " مطويات " فتكون حال من " السموات " أو من الضمير المستكن في متعلق بشبه الجملة. ينظر معاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢، ومختصر شواذ القرآن لابن خالويه ١٣١، والنشر ٣٦/٢، والإتحاف ٧٥، والمهذب ١٩٣/٢، والبحر ٤٤٠/٧، ٧٤/٦، والعكبري ١١١٤/٢، والمحتسب ٢٣٣/٢، والمشكل ٢٦١/٢.

٢٢٩) شرح ابن عقيل ٥٨٩/١.

٢٣٠) الكتاب ١٢٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٤/٢، ٢٥.

٢٣١) في شرح الكافية للرضي ٢٤/٢ " وأجازه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو: زيد قائماً في الدار، وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف" .

٢٣٢) الحديث في الموطأ كتاب الطهارة ٢٦٢/١ وصحيح مسلم بشرح النووي ٣٢٠/٦.

٢٣٣) البيت من الكامل ديوان النابغة ٢٥٠، ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٣٢٩، وتوضيح المقاصد ١٥٨/٢، والمقاصد النحوية ١٧٠/٣، والمقاصد الشافية ٤٧٨/٣.

٢٣٤) المقاصد الشافية ٤٧٨/٣.

٢٣٥) الكتاب ٩٢/٢.

٢٣٦) الغاشية/ ٢٥.

٢٣٧) شرح الرضي على الكافية ٢٥/٢ فما بعدها.

٢٣٨) سورة سبأ / ٢٨.

٢٣٩) شرح الكافية ٣٠/٢.

٢٤٠) ينظر مغني اللبيب /٦٢٣، وشرح الكافية ٣٠/٢، والكشاف ٥٦٥/٣، ٥٦٦/٣.

٢٤١) ينظر مغني اللبيب/ ٦٢٣، وشرح الكافية ٣٠/٢.

٢٤٢) البيت من الطويل قائله: عروة بن حزام العذري ينظر: توجيه اللمع ٣٩٢، وخزانة الأدب ٢٠٦/٣، ٢٠٧، المحصول في شرح الفصول ٣٦٩/١، وابن الناظم ٢٣٦، وتعليق الفرائد ١٩٧/٦، وشرح الرضي ٣٠/٢ .

٢٤٣) التصريح ٦٥٦/٢، ٦٥٧.

٢٤٤) المقتضب ٣٠٠/٤ وينظر في هذه المسألة : الكتاب ٢٧٧/١، والجمل لابن عصفور ٣٣٤/١، ٣٣٥، وشرح ابن الناظم ٣٢٩، وشرح اللمع لابن جني ١٣٦٩/١، والتصريح ٦٥٦/٢، ٦٥٧.

٢٤٥) سورة القمر/ ٧

٢٤٦) ينظر التصريح ٤٦٣/٢ فما بعدها، وينظر المقتضب ١٦٨/٤، ١٦٩، والإنصاف١٤٣/١.

٢٤٧) المقتضب ١٦٨/٤، ١٦٩.

٢٤٨) ينظر الأصول في النحو ٢٤٩/٢، والإنصاف ١٤٢/١.

٢٤٩) ينظر الإنصاف ١٤٢/١.

٢٥٠) سورة يونس/ ٨٩.

٢٥١) قرأ ابن عامر وحده في رواية ابن ذكوان بتخفيف النون ينظر حجة القراءات/ ٣٣٦، والكشف عن وجوه القراءات ٥٢٢/١، والحجة لابن خالويه/ ٥٨، والسبعة/ ٣٢٩، والغاية في القراءات الشعر/ ٢٧٨، ومختصر ابن خالويه ٥٨،/ والبحر المحيط ١٨٧/٥، والإتحاف/ ٢٥٣، والكشاف ٨٥/٢، والتبيان ٣٣/٢ .

٢٥٢) شرح ابن عقيل ٥٨٩/١.

٢٥٣) ينظر قراءة ابن ذكوان في النشر ٢٨٦/٢، ٢٨٧، والمبسوط ٢٣٥، والإقناع ٦٦٢/٢، والمساعد ٤٦/٢، والكشاف ٣٦٦/٢، وارتشاف الضرب ١٦٠٧/٣.

٢٥٤) انظر رأي الفارسي في زاد المسير ٥٩/٤.

٢٥٥) المقاصد الشافية ٥١٦/٣.

٢٥٦) البيت من الكامل قائله عنترة ديوانه/ ١٩١، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٨١/٢،والمقاصد النحوية ١٨٨/٣، وأوضح المسالك ٣٥٦/٢، فما بعدها والتصريح ٦٨٠/٢، ٦٨١، وخزانة الأدب ١٣١/٦.

٢٥٧) شرح التسهيل ٢٨١/٢، هذا وما قاله في التسهيل يخالف ما جاء في شرح ابن عقيل .

٢٥٨) أوضح المسالك ٣٥٦/٢، والتصريح ٦٨٠/٢، ٦٨١.

٢٥٩) التصريح ٦٨١/٢.

٢٦٠) ائتلاف النصرة/ ١٣٢.

٢٦١) شرح ابن النحاس على المقرب المسمى بالتعليقة ٥٤٣/١ وينظر أيضاً ارتشاف الضرب ١٦٠٧/٣، والمساعد ٤٦/٢، وشرح ألفية ابن معط للقواس ٥٢٥/١.

٢٦٢) ينظر السبعة في القراءات ٢٥٠، وحجة القراءات/ ٢٤٢، والكشف ٤٢٣/١، والمشكل ٢٥٥/١، والإتحاف ٤٣٥، والبحر المحيط ٦٧/٤.

٢٦٣) سورة المائدة/ ١١٩.

٢٦٤) شرح ابن عقيل ٥٨/٢.

٢٦٥) ينظر في ذلك المقاصد الشافية ٨١/٤ وإعراب القرآن للنحاس ٥٣/٢، والتبيان ٤٧٧/١، والبحر المحيط ٦٧/٤، وائتلاف النصرة/ ٧٢.

٢٦٦) المقاصد الشافية ٨٣/٤.

٢٦٧) أوضح المسالك لابن هشام، وحاشية المحقق ١٣٣/٣.

٢٦٨) البيت من الوافر، ولا يعلم قائله ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٢١/٣، وأوضح المسالك ١٣٦/٣، والتصريح ١٦٤/٣، والأشموني ٢٥٧/٢.

٢٦٩) ائتلاف النصرة /٧٢.

٢٧٠) شرح التسهيل ١٢٠/٣ فما بعدها.

٢٧١) التبصرة/ ٢٩٥.

٢٧٢) قرأ أبو بكر عن عاصم من " لدنهي " بتسكين الدال ثم يشمها الضم، ويكسر النون، ويصل الهاء بياء إذا وصل ينظر الغاية في القراءات العشر/ ٣٠٤، والنشر ٣١٠/٢، والكشف ٥٤/٢، والإتحاف/ ٢٨٨.

٢٧٣) سورة الكهف/ ٢.

٢٧٤) شرح ابن عقيل ٦٥/٢.

٢٧٥) شرح ابن عقيل ٦٥/٢، وأوضح المسالك لابن هشام ١٤٥/٣ فما بعدها، والتصريح ١٧٥/٣ فما بعدها.

٢٧٦) هود/ ١.

٢٧٧) ينظر الكتاب ٥١/١ فما بعدها و ٤٢٤/٤، والمقتضب ٣٤٠/٤، والإيضاح في علل النحو/ ١٣٩، ١٤٠.

٢٧٨) المخصص لابن سيده ٩٩/٤، والتسهيل ٥٣٢/١، وانظر التاج " لدن ".

٢٧٩) انظر شرح الرضي على الكافية ١٣٢/٢.

٢٨٠) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤، والتصريح ١٧٥/٣.

٢٨١) انظر الحسان السنيات في المبنيات /١٤.

٢٨٢) أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١.

٢٨٣) ينظر التصريح ١٧٦/٣، ١٧٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥٣/٢، وينظر في ذلك الكتاب ٢٣٣/٤، والمساعد ٥٣١/١، والمغني ١٥٦/١، والبحر المحيط ٩٦/٦، وارتشاف الضرب ١٤٥٣/٣ فما بعدها، والمقاصد الشافية ١١٩/٤.

٢٨٤) قرأ أبو السمال والجحدري وعون العقيلي بالكسر والتنوين فيهما على إرادة التنكير، وذلك على الجر من غير تقدير مضاف إليه كأنه قيل: قبلاً وبعداً ينظر البحر ١٦٢/٧، والعكبري ١٠٣٦/٢، ومعاني الزجاج ١٧٦/٤، والكشاف ٢١٤/٣.

٢٨٥) سورة الروم/ ٤.

٢٨٦) شرح ابن عقيل ٦٩/٢.

٢٨٧) البيت من الوافر، ونسب لعبد الله بن يعرب في الدرر اللوامع ١٧٦/١، وللنابغة الذبياني ديوانه/ ٩٦، وبلا نسبة في شفاء العليل ٧١٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٥٣/١، ١٦٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٧/٣، وأوضح المسالك ١٥٦/٣، وابن يعيش ٨٨/٤، وابن عقيل ٦٩/٢، وارتشاف الضرب ١٨١٧/٤، ١٨٢٠.

٢٨٨) شرح التسهيل لابن مالك ١١٣/٣.

٢٨٩) البيت من الوافر لخالد بن سعيد المحاربي جاهلي، وهو في نوادر أبي زيد ٤٤٥، ينظر المقاصد الشافية ١٣٩/٤، ومعاني القرآن للفراء ٣٢١/٢.

٢٩٠) المقاصد الشافية ١٣٨/٤، ١٣٩.

٢٩١) الهمع ١٤١/٢ بتصرف.

٢٩٢) الكتاب ٢٨٦/٢.

٢٩٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢١/٢.

٢٩٤) الكتاب ٣/٢٨٩-٢٩١، وينظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٢١.

٢٩٥) سورة الأنفال ٦٧.

٢٩٦) قرأ الجمهور الآخرة " بالنصب " وقرأها ابن جماز بالجر ينظر المحتسب ١/٢٨١، والبحر المحيط ٤/٥١٨، والتبيان ٢/٦٣٢، والكشاف ٢/٢٣٧.

٢٩٧) شرح ابن عقيل ٢/٧٤.

٢٩٨) الكتاب ١/٦٦، والمحتسب ١/٢٨١.

٢٩٩) البيت من المتقارب ونسب في الكتاب لأبي داود الإيادي واسمه حارثة بن الحجاج ينظر الكتاب ١/٦٦، وأمالي ابن الشجري ١/٢٩٦، والإنصاف ٤٧٣، وابن يعيش ٢/٢٦، ٢٧، ٢٩، ٧٩، ٥/١٤٢، والمقاصد الشافية ٤/١٦٢، وأوضح المسالك ٣/١٦٩.

٣٠٠) ينظر الكتاب ١/٦٥، ٦٦، والمسائل البغداديات ٥٦٦، والمغني ٤٨٦.

٣٠١) المقاصد الشافية ٤/١٦٣ فما بعدها بتصرف وينظر شفاء العليل ٢/٧٢٤، والمساعد ٢/٣٦٧، وارتشاف الضرب

٣٠٢) قراءة ابن محيصن برفع الفاء من غير تنوين ينظر: البحر المحيط ١/١٦٩، والإتحاف ١٣٤، وارتشاف الضرب ٤/١٨٤١، ١٨٤٢.

٣٠٣) سورة البقرة/ ٣٨.

٣٠٤) شرح ابن عقيل ٢/٧٦.

٣٠٥) ينظر المقاصد الشافية ٤/١٦٥ فما بعدها، وابن عقيل ٢/٧٤ فما بعدها.

٣٠٦) البيت من الطويل، وهو من شواهد ابن جني في الخصائص ٢/٣٦٥، والمقاصد الشافية ٤/١٦٨.

٣٠٧) المقاصد الشافية ٤/١٦٨ فما بعدها.

٣٠٨) البيت من الطويل، ولم اهتد لقائله ينظر أوضح المسالك ٣/١٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١١٣، وابن عقيل ٢/٧٦، ، والأشموني ٢/٣٢٢.

٣٠٩) هذا بيان لتخريج سيبويه نحو هذا التركيب. انظر الكتاب ١/١٧٩-١٨٠.

٣١٠) المقاصد الشافية ٤/١٧٠.

٣١١) شرح ابن عقيل ٢/٧٦. ينظر منهج السالك ٢/٣٠٢.

٣١٢) ينظر الكافية الشافعية ٩٧٦/٢.

٣١٣) السابق ٩٧٦/٢.

٣١٤) ينظر الكافية الشافية ٩٧٦/٢، والمقاصد الشافية ١٧٠/٤.

٣١٥) سورة الأنعام ١٣٧.

٣١٦) انظر قراءة ابن عامر في النشر ٢٦٣/١، والكشف ٤٥٣/١، والإتحاف ٣٢، والإقناع ٦٤٤/٢، والسبعة ٢٧٠، والحجة لابن خالويه ٥١٥١، والبحر ٢٩٩/٤، ومشكل إعراب القرآن ٢٩١/١، والمحتسب ٢٣٠/١، وحجة القراءات ٢٧٣، ومعاني القرآن للفراء ٨١/٢، والنص من ابن عقيل ٧٨/٢.

٣١٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٤١/٣ فما بعدها، والمقاصد الشافية ١٧٥/٤.

٣١٨) البيت من الطويل ديوان/ ٤٨٦، والخصائص ٤٠٦/٢، ينظر المقاصد النحوية ٤٦٥/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٢/٣، والمقاصد الشافية ١٧٥/٤، والإنصاف ٤٢٩.

٣١٩) البيت من مجزوء الكامل ينظر معاني القرآن للفراء ٣٨٥/١، ٢٨١/٢، والخصائص ٤٠٦/٢، وابن يعيش ١٩/٣، ٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٢/٣.

٣٢٠) ينظر البحر ٢٢٩/٤، والنشر ٢٦٣/١، وفيه بيان مفصل انتصر فيه لابن عامر، والإتحاف ٢١٧، وفيه رد على من ضعف هذه القراءة.

٣٢١) المحرر الوجيز ٣٦٠/٥، والبحر ٢٩٩/٤، وينظر الانتصاف من الكشاف ٦٩/٢، ٧٠.

٣٢٢) الكشاف ٧٦/٢، فما بعدها.

٣٢٣) البحر ٢٩٩/٤ فما بعدها.

٣٢٤) التبيان ٥٤١/١.

٣٢٥) إعراب القرآن ٥٨٢/١.

٣٢٦) حاشية الشهاب ١٢٨/٤.

٣٢٧) الكشف ٤٥٣/١.

٣٢٨) ينظر الفراء في معانيه ٣٥٧/٢، والطبري في تفسيره ٤٤/٨، والنحاس في إعراب القرآن ٥٨٣/١، ومكي في الكشف ٤٥٤/١، والزمخشري في الكشاف ٧٦/٢، ٧٧، والرضي في شرح الكافية ٢٦١/٢، والنشر ٢٦٣/٢، وينظر المقاصد الشافية ١٧٩/٤.

٣٢٩) تنظر القراءة في الإتحاف١٤٢، والنشر ٢١٦/٢، والبحر ٢٣٠/٤، ومعاني الفراء ٨١/٢، والدر المصون ٢٨١/٤.

٣٣٠) سورة إبراهيم ٤٧.

٣٣١) شرح ابن عقيل ٧٨/٢.

٣٣٢) المقاصد الشافية ١٧٩/٤.

٣٣٣) البحر ٢٣٠/٤، ٤٣٨/٥، ٤٣٩.

٣٣٤) سورة الأنعام ٣٧ وينظر الكشاف ٥٤٤/٢.

٣٣٥) معاني القرآن وإعرابه ١٦٨/٣.

٣٣٦) البحر المحيط ٢٣٠/٤، ٤٣٨/٥، ٤٣٩.

٣٣٧) قرأ الكسائي، وعيسى بن عمر والأعمش بتخفيف الذال في الفعل والمصدر، وذكروا أنها لغة اليمن يجعلون مصدر " كذب " مخففاً " كذابا " بتخفيف الذال مثل: كتب كتابا. انظر قراءة التخفيف في : معاني القرآن للفراء ٢٢٩/٣، والمبسوط ٤٥٨، والبحر ٤١٤/٨، و٤١٥، والكشاف ٣٥٩/٢، والكشف ٣٥٩/٢، والنشر ٣٩٧/٢، والإتحاف ٥٨٤/٢، والإقناع ٨٠٢/٢، والمحتسب ١٧٥/١، ٣٤٨/٢.

٣٣٨) سورة النبأ / ٢٨.

٣٣٩) شرح ابن عقيل ١١٩/٢.

٣٤٠) ارتشاف الضرب ٤٩٨/٢، ٤٩٩.

٣٤١) المقاصد الشافية ٣٦٢/٤، والكتاب ٨٣/٤.

٣٤٢) الكتاب ٧٩/٤.

٣٤٣) تسهيل الفوائد ٢٠٦.

٣٤٤) الكتاب ٧٩/٤، والآية ٢٨ من سورة النبأ.

٣٤٥) المقتضب ١٠١/٢.

٣٤٦) الجمل/ ٣٨٦.

٣٤٧) المفتاح/ ٦٤.

٣٤٨) المفصل بشرح ابن يعيش ٤٨/٦.

٣٤٩) شرح الرضي على الشافية ١٦٦/١.

٣٥٠) تسهيل الفوائد/ ٢٠٦.

٣٥١) معاني القرآن للفراء، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٣٣/٥، والكشاف ٢٠٩/٤، والبحر المحيط ٤١٤/٨، وشفاء العليل ٨٦١/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٦٢٦/٢، وأوضح المسالك ٢٣٨/٣.

٣٥٢) ينظر القراءة في مختصر شواذ القرآن/ ١٠، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٤/١، والبحر المحيط ٤٨/٤، والتبيان ٢١/١.

٣٥٣) سورة البقرة/ ٦.

٣٥٤) شرح ابن عقيل ٢١١/٢.

٣٥٥) ديوانه/ ٣٧، والبيت من الطويل انظر الكتاب ٤٨٥/١، والمقتضب ١٩٤/٣، والمحتسب ٥٠/١، والضرائر لابن عصفور ١٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٠/٣، والمقاصد الشافية ١٠٨/٥، والتصريح ٥٨٥/٣.

٣٥٦) ديوانه/ ٥٨ والبيت من الطويل، وانظر الكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، وابن يعيش ١٥٤/٨، والهمع ٢٤٠/٥، والخزانة ١٢٢/١، والمقاصد الشافية ١٠٨/٥.

٣٥٧) سورة الشعراء/ ٢٢.

٣٥٨) الخصائص ٢٧٣/٢.

٣٥٩) المقاصد الشافية ١١٠/٥.

٣٦٠) التصريح ٥٨٧/٣ بتصرف يسير.

٣٦١) قرأ حمزة، وإبراهيم النخعي وقتادة، ومجاهد والحسن البصري وابن عباس وانظر القراءة في: الكشف ٣٧٥/١، ومعاني الفراء ٢٥٢/١، والمحتسب ١٧٩/١، والحجة لابن خالويه ٢١١٨، والسبعة ٢٢٦، والنشر ٢٤٧، والمبسوط في القراءات العشر/ ١٧٥، والتذكرة لابن غلبون ٣٧١/٢، والبحر المحيط ١٥٧/٣، والكشاف ٤٦٢/١، ٤٦٣.

٣٦٢) سورة النساء/ ١.

٣٦٣) شرح ابن عقيل ٢٢٠/٢.

٣٦٤) سورة الأنعام/ ٦٤.

٣٦٥) سورة الأحزاب/ ٧.

٣٦٦) سورة المؤمنون/ ٢٢.

٣٦٧) سورة البقرة/ ١٣٣.

٣٦٨) ينظر المقاصد الشافية ١٥٥/٥، ١٥٦.

٣٦٩) ينظر التصريح ٦١٥/٣، والمقاصد الشافية ١٥٦/٥.

٣٧٠) ينظر الإنصاف ٤٦٣/٢، وشرح ابن يعيش ٧٧/٣، وشرح الرضي ٢٩٥/١، والتصريح ٦١٥/٣ فما بعدها، وحاشية الصبان ٩٩/٣، والبحر المحيط ٤٣/٨.

٣٧١) سورة النساء/ ١٦٢.

٣٧٢) سورة البقرة/ ٢١٧.

٣٧٣) ينظر الدر المصون ٣٩٤/٢.

٣٧٤) البيت من البسيط، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في الكتاب ٣٩٢/٢، واللمع في العربية ١٨٥، والإنصاف ٤٦٤/٢، وشرح ابن يعيش ٧٨/٣، والرضي على الكافية ٣٣٦/٢، والخزانة ١٢٣/٥، والشاهد فيه حيث عطف " الأيام " على الضمير المجرور في " بك " بغير إعادة حرف الجر وهذا عند البصريين ضرورة، وهو جائز عند الكوفيين مطلقاً.

٣٧٥) ينظر المقاصد الشافية ١٦٥/٥ فما بعدها والتصريح ٦١٦/٣ فما بعدها، وشرح ابن النحاس على المقرب ٧٣٣/٣ فما بعدها، والمحصول شرح الفصول ٨٩٥/٢.

٣٧٦) ينظر الإنصاف ٤٦٧/٢، والدر المصون ٣٩٢/٢.

٣٧٧) ينظر الأمالي الشجرية ١٠٣/٢، ١٠٤، وشرح المقرب لابن النحاس ٧٤٥/٢.

٣٧٨) ينظر الكتاب ٢٣٩١/١.

٣٧٩) معاني القرآن ٢٥٢/١.

٣٨٠) ينظر التيسير في القراءات السبع /٩٣، والنشر ٢٤٧/٢.

٣٨١) سورة الحجر/ ٢٠.

٣٨٢) معاني القرآن ٨٦/٢.

٣٨٣) سورة النساء /١٢٧.

٣٨٤) ينظر معاني القرآن ٢٩٠/١.

٣٨٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٦/٢، ٧، والإنصاف ٢٤٨/٢، وشرح اللمع للواسطي/١٤٣.

٣٨٦) سورة النساء/ ١ ، وينظر الدر المصون ٥٥٤/٣.

٣٨٧) الإنصاف ٤٦٨/٢.

٣٨٨) سورة البقرة/ ١٧٧، وينظر البحر المحيط ٧/٢، والمحرر الوجيز ٤٩٤/١، والدر المصون ٢٥٠/٢.

٣٨٩) البقرة ٢١٧، وانظر الإنصاف ٤٦٨/٢، والكشاف ٣٥٧/١، والمحرر الوجيز ١٦١/٢، والدر المصون ٣٩٣/٢.

٣٩٠) يعني قوله عز وجل في الآية نفسها: " وصد عن سبيل الله".

٣٩١) ينظر الحجة في تعليل وجوه القراءات السبع ٢٣٤/٣، ٢٣٥، ٢٣٦.

٣٩٢) المقاصد الشافية ١٥٨/٥.

٣٩٣) الكتاب ٣٨٢/٢، والإنصاف ٤٦٣/٢- ٤٧٤.

٣٩٤) شرح المقرب لابن النحاس ٧٤٧/٢.

٣٩٥) ينظر المقاصد الشافية ١٦١/٥.

٣٩٦) شرح اللمع ٢٦٥/١.

٣٩٧) المحصول شرح الفصول ٨٩٥/٢-٨٩٦.

٣٩٨) تنظر المسألة في الإنصاف ٤٦٣، وائتلاف النصرة ٦٣١، وابن يعيش ٧٧/٣، والإيضاح شرح المفصل ٤٣٣/١، وشرح الرضي ٣٣٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٣/١، وشرح الكافية ٢٩٩/١، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣، وابن الناظم ٣٨٧، والمساعد ٤٧٠/٢، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤.

٣٩٩) سورة غافر/ ٣٦، ٣٧.

٤٠٠) النصب قراءة الأعرج وأبي صيرة وزيد بن علي وعيسى بن عمر وحفص عن عاصم، ينظر الإتحاف/ ٣٧٩، والتيسير/ ٢١٩، والسبعة/ ٥٧٠، ومعاني الزجاج ٣٧٥/٤، وحجة القراءات ٦٣١، ومعاني الفراء ٩/٣، والحجة لابن خالويه/ ٣١٥، والبحر المحيط ٤١٩/٨، والتذكرة في القراءات/ ٦٥٢.

٤٠١) شرح ابن عقيل ٣٢٩/٢.

٤٠٢) سورة عبس ٣ ، ٤.

٤٠٣) وقرأ الباقون بالرفع، انظر: السبعة/ ٦٧٢، ومعاني الفراء ٢٣٥/٣.

٤٠٤) البيت من الرجز ينظر معاني القرآن ٩/٣، ٢٣٥، والخصائص ٣١٦/١، والإنصاف/ ٢٢٠، وشرح شواهد الشافية/ ١٢٩، والتصريح ٣٤٤/٤.

٤٠٥) المقاصد الشافية ٨٣/٦، ٨٤.

٤٠٦) التصريح ٣٤٤/٤، ٣٤٥.

٤٠٧) ٤١٩/٢، والهمع ٣٠٩/٢.

٤٠٨) إعراب القرآن ٣٣/٣، والمحرر الوجيز ٥٦٠/٤.

٤٠٩) قرأ بالرفع أبو جعفر وابن عامر وعاصم ويعقوب، والباقون بالجزم وهي قراءة نافع وأبو عمرو وابن كثير وحمزة والكسائي وخلف، وقراءة النصب مروية عن ابن عباس والأعرج انظر في هذه القراءات المبسوط ١٥٦، والإقناع ٦١٦/٢، والكشف ٣٢١٣/١، والنشر ٢٣٧/٢، والإتحاف ٤٦١/١، والكشاف ٣٣٠/١، والحجة لابن خالويه/ ١٠٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣٥٠/١، وحجة الفارسي ٢٣٧/٢.

٤١٠) سورة البقرة/ ٢٨٤.

٤١١) شرح ابن عقيل ٣٤٦/٢.

٤١٢) ينظر الكتاب ٩٠/٣.

٤١٣) البيتان من الوافر قائلهما النابغة الذبياني ديوانه ٤٨، وينظر الكتاب ١٩٦/١، وشرح الرضي ٢٢١/٤، وابن يعيش ٨٣/٦، ٨٥، والمقاصد الشافية ٢١/٤، ٤١٤، وشرح ابن الناظم/ ٧٠٣.

٤١٤) ينظر شرح ابن الناظم ٧٠٣، والكتاب ٩٠/٣.

٤١٥) الكتاب ٩٠/٣.

٤١٦) ينظر المحرر الوجيز ٣٩/١ وينظر السبعة/ ١٩٥.

٤١٧) الكشف ٣٢٣/١.

٤١٨) التصريح ٣٨٩/٤.

٤١٩) شذور الذهب/ ٣٥١.

٤٢٠) المقاصد الشافية ١٥٦/٦، ١٥٧.

٤٢١) قرأ حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكي " مائة " بغير تنوين مضافاً إلى سنين أوقع موقع المفرد ينظر: السبعة/ ٣٩٠، والكشف ٥٨/٢، والإقناع ٦٨٩/٢، والنشر ٣١٠/٢، والإتحاف ٢١٢/٢، ومعاني الفراء ١٣٨/١، ومعاني الأخفش ٤٢٦/٢، وحجة القراءات ٤١٤، والتذكرة في القراءات/ ٥٠٨.

٤٢٢) سورة الكهف/ ٢٥.

٤٢٣) شرح ابن عقيل ٣٧٣/٢.

٤٢٤) انظر الكتاب ٢٠٧/١، ٢٠٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥/٢، والمقتضب ١٦٦/٢.

٤٢٥) التبيان ٨٤٤/٢.

٤٢٦) الكشف ٥٨/٢.

٤٢٧) البحر المحيط ٣٧٤/٧.

٤٢٨) المقتضب ١٦٩/٢، ١٧٠، وينظر شفاء العليل ٥٦١/٢، ٥٦٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٧/٣، وارتشاف الضرب ٧٤٤/٢.

٤٢٩) في التذكرة لابن غلبون ٤٨٠/٢ آخرة سورة الرعد وأجمع القراء على التنوين في قوله: " والٍ " الرعد ١١، و " هادٍ "الرعد/ ٧، ٣٣، و " واقٍ " الرعد/ ٣٤، و" باقٍ " النحل/٩٦، واختلفوا في الوقف فوقف ابن كثير وحده على هذه الأربعة بالياء ووقف الباقون بغير ياء، وينظر الكشف ٢١/٢، والنشر ٣٧/٤، والإتحاف ١١، والإقناع ٥٢٠/١، ٥٢٢.

٤٣٠) سورة الرعد/ ٧، وشرح ابن عقيل ٤٦٩/٢.

٤٣١) شرح ابن عقيل ٤٦٩/٢.

٤٣٢) التخمير ٢٢٦/٤.

٤٣٣) الكتاب ١٨٣/٤.

٤٣٤) الأصول ٣٧٥/٢.

٤٣٥) شرح الشافية للرضي ٣٠١/٢.

٤٣٦) سورة النحل/ ٩٦.

٤٣٧) أسرار العربية/ ٣٩.

٤٣٨) الكتاب ١٨٣/٤.

٤٣٩) قرأ أبو جعفر ونافع وعاصم بفتح القاف " وقَرنّ " أمر من " قررن " يقررن تنظر القراءة في : معاني الفراء ٣٤٢/٢، والسبعة/ ٥٥١، ٥٥٢، والكشف ١٩٧/٢، والإتحاف/ ٣٥٥، والنشر ٣٤٨/٢، وحجة القراءات /٥٧٧، والحجة لابن خالويه/ ٢٩٠، والبحر ٣٢٠/٧، ٣٣٩/٤.

٤٤٠) سورة الأحزاب/ ٣٣.

٤٤١) شرح ابن عقيل ٥٣٧/٢.

٤٤٢) ينظر نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ٤٢٠/٢ بتصرف.

٤٤٣) ينظر الكتاب ٤٢١/٤، ٤٢٢ بتصرف.

٤٤٤) ينظر ارتشاف الضرب ٢٤٧/١.

٤٤٥) انظر شفاء العليل ١١٠٧/٣.

٤٤٦) انظر رواية الفراء في شرح الكافية الشافية ٢١٧٠/٤، وشفاء العليل ١١٠٧/٣، واللسان " قرر " ٣٥٧٩/٥، والهمع ٤٢٥/٣.

٤٤٧) انظر المساعد ١٩٨/٤.

٤٤٨) انظر الأفعال لابن القطاع ٤٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٢١٧١/٤.

٤٤٩) ينظر ارتشاف الضرب ٢٤٧/١، ٢٤٨، واللسان " قرر " ٣٥٧٩/٥، وحاشية شرح الشافية للرضي ٢٤٥/٣، والممتع لابن عصفور ٦٦١/٢.

٤٥٠) انظر البحر المحيط ٢٣٠/٧، والتبيان ١٠٥٦.

٤٥١) ينظر المقاصد الشافية ٤٢٦/٩، وارتشاف الضرب ٢٤٧/١، ٢٤٨.

٤٥٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٢١٧١/٤.

٤٥٣) ينظر تسهيل الفوائد بشرح السلسيلي ١١٠٧/٣.

٤٥٤) انظر شفاء العليل ١١٠٧/٣.

٤٥٥) ينظر الكتاب ٤٢١/٤، ٤٢٢.

٤٥٦) ينظر شرح ابن عقيل ٥٣٧/٢، وحاشية المحقق عليه.

٤٥٧) شرح الكافية الشافية ٢١٧٠/٤.

٤٥٨) ينظر نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ٤٢٠/٢، ٤٢١ بتصرف.

٤٥٩) المسائل الحلبيات/ ١٤٠.

٤٦٠) الكافية الشافية ٢١٧٠/٤.

٤٦١) ينظر شفاء العليل ١١٠٧/٣

٤٦٢) ينظر شرح ابن الناظم/ ٨٦٩، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣، والتصريح ٤٧٣/٥، ٤٧٤.

المصـــادر والمـــراجـــع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيـــدي، تحقيق: طارق الجناني، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧هـــ/ ١٩٨٧م.
- ابن كيسان النحوي حياته، آثاره ، آراؤه، د. محمد إبراهيم البنا، طبع المكتبة المكيـــة، ضـــمن مجموعة بحوث، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـــ/ ٢٠٠٧م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للدمياطي، تصحيح: علي محمد الضـــباع، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـــ/ ١٩٩٨م.
- ارتشاف الضرب من لسان العربي لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمـــد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـــ/ ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، الإمام أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قـــدارة، ط١، دار الجيـــل، بيروت، ١٤١٥هـــ/ ١٩٩٥م.
- الأصول في النحو، لابن السراج تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـــ/ ١٩٩٩م.
- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد عـــزوز، ط١، عـــالم الكتـــب، بيروت، ١٤١٧هـــ/ ١٩٩٦م.
- إعراب القراءات وعللها، ابن خالويه، حققه وقدم له: د. عبدالرحمن العثيمين، ط أولى، مكتبـــة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م/ ١٤١٣هـــ.
- إعراب القرآن، أبو جعفر بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهـــد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـــ/ ١٩٨٨م.
- الأفعال، لابن القطاع، القاهرة، ١٩٨٣م/ ١٤٠٣هـــ.
- الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد علي المعروف بـــابن البـــاذش، حققـــه: د. عبدالمجيـــد قطامش مطبوعات جامعة أم القرى، ط١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: د. محمود الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـــ/ ١٩٩٢م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت لبنان، د.ت.
- إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله، ط١، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، علق عليه: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م.
- التذكرة في القراءات، لأبي الحسن طاهر بن عبدالمنعم بن غلبون، المتوفي سنة ٣٩٩هـ، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، مطبعة الزهراء للإعلام العربي، ط الثانية، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر ابن عمر الدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- التعليقة على المقرب لبهاء الدين بن النحاس (شرح المقرب المسمى التعليقة)، تحقيق: د. خيري عبدالراضي، ط١، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق: أ.د فايز ذكي محمد دياب، ط دار السلام للطباعة والنشر، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي أم قاسم المرادي، تحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان، ط دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- التوطئة، للشلوبين، تحقيق: د. يوسف المطوع، ط مطابع سجل العرب، القاهرة، ط الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- التيسير في القراءات السبع، الإمام أبو عمرو بن سعيد الداني، تحقيق: أبوتوتريزل، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- جامع البيان في تفسير القرآن، للطبري، القاهرة، ١٩٨٧م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب القاهرة، د.ت.
- جواهر الأدب، للإربلي، شرح وتحقيق: د. حامد أحمد نيل، القاهرة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- حاشية الخضري على ابن عقيل، طبع المطبعة الأزهرية، ١٣٢٢هـ/١٩١٤م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق: أ. سعد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ.
- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، ط٤، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، حققه: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني، ط دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- الحسان السنيات في المبنيات، تأليف: السيد عبدالله بن حامد السقاف العلوي، مطبعة العلوم بشارع الخليج بمصر (د.ت).
- خزانة الأدب ولباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وأميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د. محمد عبدالخالق عظيمة، طبع مطبعة السعادة، مصر.
- ديوان العجاج رواية الأصمعي، عنى بتحقيقه: د. عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، د.ت.
- ديوان العجاج، عني بتحقيقه: د. عزة حسن، مكتبة الشروق، بيروت.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار المعارف، مصر.
- ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب التبريزي، تقديم: مجيد طراد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.
- ديوان عنترة، المركز الثقافي، اللبناني، ط بيروت.
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، دار الفكر، ط الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، سوريا، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٢م.
- شرح ألفية ابن معطي، للقواس عبدالعزيز بن جمعة بن زيد النحوي، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط١ مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث.
- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، الكويت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- شرح اللمع، للباقولي الأصفهاني، تحقيق: د. إبراهيم أبو عباة، ط١، منشورات جامعة الإمام ابن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح المفصل الموسوم بالتخمير، للخوارزمي، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- شرح المفصل، لابن يعيش الحلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت.
- شرح جمل الزجاجي، علي بن محمد بن خروف الإشبيلبي، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، ط١، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحثو العلمية، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح ديوان الأخطل، تصنيف وشرح: إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاي، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ط١، القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٧٣م.

- شرح كافية ابن الحاجب، للقواس الموصلي عبدالعزيز بن جمعة، تحقيق: د. علي الشوملي، ط١، دار الكندي، ودار الأمل ، إربد ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، طبع الهيئة العامة للكتاب، بمصر، ١٩٨٦م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى، تحقيق: د. الشريف عبدالله الحسيني، ط١، المكتبة الفيصلية، ١٩٨٦م.
- صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية بالقاهرة، ١٣٤٩هـ.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلسي، ط٢، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- الغاية في القراءات العشر، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، قدم له: د. أحمد علم الدين الجندي وغيره، وحققه: أحمد غياث الجنباز، طبع دار الشواف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، رتبه وضبطه وصححه محمد عبدالسلام شاهين، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، ط١، دار صادر، بيروت.
- لغات العرب في أوضح المسالك، د. عبدالله نجدي عبدالعزيز، طبع مركز آيات للطباعة، ط٢، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس الحمد، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
- المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران، المتوفي ٣٨١هـ، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة، بدمشق.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية، الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معطٍ في النحو)، لابن إياز البغدادي، تحقيق: د. شريف عبدالكريم النجار، طبع دار عمار، للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، الهاشمية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- مختصر في شواذ القراءات، لابن خالويه، عني بنشره: برجستراس، طبع بمصر، ١٩٣٤م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط١، بيروت، ١٩٨٧م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين السنكاوي، طبع مطبعة العاني، بغداد.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، منشورات معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د.حاتم الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبدالجليل شلبي، طبع دار الفكر، لبنان، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. فائز فارس الحمد، ط٢، ١٩٨١م.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- المغني في النحو، لابن فلاح اليمني، تحقيق: د. عبدالرزاق السعدي، ط١، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- مفتاح العلوم للسكاكي، بيروت، ١٩٨٣م.
- المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق، مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة أم القرى، المعهد العلمي للبحوث وإحياء التراث، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، للعيني بدر الدين محمود بن أحمد، تحقيق: محمد باسل السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: سدني جليزر نيوهافن، ١٩٤٧م.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها، للإمام نصر الدين بن علي الشيرازي الفارسي، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، ط، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، بجدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تحقيق: أ. محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٠هـ.
- نزهة الطرف في علم الصرف، للميداني ت٥١٨هـ، شرح ودراسة: د. يسرية محمد إبراهيم حسن، طبعة المكتبة الأزهرية للتراث، ط١، د.ت.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز، " رسالة " نقلاً عن محقق ارتشاف الضرب، ١٩٩٠م/ ١٤١١هـ.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، نشر الكتاب العربي، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبدالرحمن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان"ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الوافي في شرح الشاطبية، لعبد الفتاح القاضي، طبع دار إحياء التراث العربي، عيسى الحلبي، د.ت.